إشكالية التنمية الترابية بالمغرب
نموذج جهة دكالة عبدة
ـمقاربة منهجية بواسطة لعبة الفاعلينـ

2009 المصطفى حسني

HASSANI El Mostafa

Problématique du développement territorial au Maroc.
Cas de la région Doukkala-Abda.

الجزء الرابع

ISBN : 978-9920-29-654-0

فهرس الجزء الرابع

الفهرس

الجزء الرابع: المجالات الترابية بين التسيير اللامركزي ورهانات الاستدامة 4

مقدمة..... 4
الفصل الأول: مسؤوليات كبيرة وأداء ضعيف..... 5
المبحث الأول: الحاجيات الجماعية في البحث دوما عن التجهيزات الأساسية..... 5
1- اختلاف الحاجيات باختلاف الجماعات وطبيعة حاجياتها..... 6
2- تسابق الجماعات من أجل الاستفادة من التجهيزات والمرافق العمومية..... 7
المبحث الثاني: الانتخابات الجماعية: سيطرة الأعيان الجدد على السلطة الجماعية:..... 11
1-انتصار للأحزاب التقليدية والقروية وحضور نسبي لأحزاب اليسار..... 13
2-تكوين المجالس الجماعية: بين البلقنة والولاء..... 16
3-ذوو المستوى التعليمي المتوسط هم الأكثر نجاحا في الوصول إلى رئاسة المجلس الجماعية:..... 21
4-مسارات مختلفة لرؤساء الجماعات..... 24
المبحث الثالث: الجديدة نموذج لتسيير مدينة كبيرة: موارد بشرية ومالية مهمة وتسيير عشوائي للشأن العام المحلي..... 28
1–تشكيلة مجلس بلدية الجديدة..... 28
2-البنيات البلدية بجماعة الجديدة: واقع الحال..... 32
3-الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للبلدية..... 40
4-رهانات المجلس الجماعي..... 48
5-تمثلات المجلس البلدي لتنمية المدينة..... 55
المبحث الرابع: بلدية سيدي بنور، نموذج التسيير الصعب لضبط مدينة نشيطة..... 63
1- بلدية ذات إمكانيات مالية محترمة ومشاكل بنيوية كثيرة..... 64
2- المجلس البلدي لسيدي بنور: رهانات غير متسقة..... 73
المبحث الخامس: مطران: جماعة قروية فقيرة ولكنها طموحة..... 78
1-التجهيزات الأساسية، أهم الرهانات للمجلس القروي..... 80
2-توازن في الاهتمام بالتجهيزات الأساسية:..... 81
3-قطاع التعمير يتميز بعدم توازن الاهتمامات بين قطاع المالية وقضايا المجلس..... 82
4-التعليم رهان اجتماعي حقيقي للمجلس القروي لجماعة مطران..... 82
5-الفلاحة تتصدر الاهتمامات الاقتصادية مجلس مطران..... 84
المبحث السادس: المجلس الجهوي لدكالة عبدة: بين البحث عن التماسك الداخلي والرهانات الإقليمية والمحلية..... 85
1- المجلس الجهوي: التوازنات الصعبة..... 85
يتكون المجلس الجهوي دكالة عبدة من 70 عضوا، ويتألف مكتب المجلس من الرئيس وستة (6) نواب بالإضافة المقرر العام للميزانية كاتب المكتب ونوابهما..... 85
2- توزيع مشاريع مجلس جهة دكالة-عبدة..... 93

3- مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجلس الجهوي: 94
4-إكراهات المجلس 95
5-موارد مالية جهوية في تزايد ومصاريف تجهيز غير مضبوطة: 101
6-رهانات جهوية: تضارب الرؤى 109
الفصل الثاني: جهة دكالة عبدة: جهة غير متماسكة وغير مندمجة ومهددة بيئيا 112
المبحث الأول: جهة مهددة بيئيا 112
1-تدهور الوسط الحضري: حالة النفايات الصلبة 113
2-تدهور الوسط الساحلي والبحري 117
3-تدهور الوسط الفلاحي بمنطقة الولجة: 120
المبحث الثاني: جهة غير متماسكة مجاليا 122
1- الاستقطاب القوي والمتفاوت للدار البيضاء 122
2- غياب التمفصل الجهوي 123
المبحث الثالث: البنيات الترابية المحلية والافتقاد لرهانات التنمية 130
1- تطور المجالات الترابية للجماعات القروية 130
2- القرار الجماعي تحت تأثير لعبة الفاعلين: 131
خاتمة الفصل 133
خاتمة عامة 135
جدول الخطاطات 147
خطاطة رقم 1: النظام الترابي واتخاذ القرار 147
جدول الجداول 148
جدول رقم 1: توزيع اتفاقيات الشراكة بإقليم الجديدة 148
جدول الخرائط 156
Bibliographie: 156
البيبليوغرافية العربية 162

الجزء الرابع: المجالات الترابية بين التسيير اللامركزي ورهانات الاستدامة

مقدمة

يتضمن هذا الجزء محورين، الأول خاص بالتنمية اللامركزية، والثاني خاص بالتنمية المستدامة. ففيما يخص المحور الأول يُعالج فيه الدور الذي أصبحت تقوم به الجماعات المحلية في تنمية المجالات التابعة لها، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الجهوي، وهو دور لم تستطع هذه الهيئات أن تقوم به دائما على الوجه المطلوب. سنتناول على المستوى المحلي ثلاثة جماعات تمثل ثلاثة مجالات مختلفة، بلدية الجديدة بالنسبة للمدن الكبيرة وبلدية سيدي بنور بالنسبة للمدن المتوسطة والجماعة القروية لمطران بالنسبة للمجالات الريفية. أما بالنسبة للمجال الجهوي فقد انصب اهتمامنا على دراسة المجلس الجهوي لجهة دكالة عبدة. فكيف تشتغل هذه الجماعة؟ وما هي تركيبتها السياسية والاجتماعية؟ وهل تتوفر على الموارد الكافية وكيف توجه إمكانياتها المالية؟ وهل تتوفر على مخططات للتنمية؟ وما هي رهانات المجالس المختلفة؟

أما المحور الثاني، فسنتناول فيه البيئة التي أصبحت موضوعا يؤرق بال السكان والمسؤولين على حد سواء بهذه الجهة. فما هي تجليات هذه الأزمة؟ ومن هم المسؤولون عنها؟ وما هي الحلول المقترحة لحلها؟

كما سنتناول فيه موضوع الاستقطاب الذي تمارسه مدينة الدار البيضاء، والذي يهدد بشكل ما التماسك الترابي لهذه الجهة، وكذا التطور الترابي لمكوناتها المختلفة.

وسنتناول أيضا تطور المجالات القروية تحت تأثير العمل الجماعي، وكيف استطاعت المجالس القروية أن تهيئ مجالاتها المختلفة؟ وتحت تأثير أي لعبة للفاعلين؟

الفصل الأول: مسؤوليات كبيرة وأداء ضعيف

رغم المسؤوليات والاختصاصات التي أعطاهم إياها المشرع، فإن الجماعات المحلية تلجأ غالبا إلى سلطة العامل لحل المشاكل المطروحة أو الملحة. ونتيجة للطلبات المستمرة، طالب عامل إقليم الجديدة بدوره، سنة 2003، من رؤساء جماعات الإقليم بتحديد حاجيات وأولويات جماعاتهم، ليقوم هؤلاء بتقديم هاته الحاجيات على شكل ملتمسات، وهي في الواقع طلبات يوجهونها من خلال مؤسسة العامل إلى السلطات الوزارية قصد من أجل حل المشاكل التي تتخبط فيها جماعاتهم، وتوضح هذه الملتمسات فعلا الحاجيات التي عجزوا عن حلها، من خلال العمل الجماعي أو من خلال توجيهها على شكل ملتمسات إلى الجهات المعنية مباشرة، مما يوضح ضعف قدرة المجالس الجماعية على القيام بالصلاحيات المنوطة بها.

المبحث الأول: الحاجيات الجماعية في البحث دوما عن التجهيزات الأساسية

الجدول رقم 147: توزيع الملتمسات حسب القطاعات

القطاعات	الأعداد	النسب المئوية ٪
القطاعات الاجتماعية	63	21,3٪
القطاعات الاقتصادية	58	19,5٪
التجهيزات الأساسية	155	52,0٪
الإدارة	8	2,7٪
آخر	12	6,8٪
المجموع	298	100٪

المصدر: المفتشية الإقليمية لعمالة الجديدة 2003

يتبين من توزيع الملتمسات حسب القطاعات أن قطاع التجهيزات الأساسية يحضر بقوة، حيث يستحود على 52٪ من مجموع الملتمسات، الشيء الذي يبين العجز المهول الحاصل في هذا القطاع، ويظهر وفق المنظور نتيجته أن هذا إقليم الجديدة من الأقاليم الناقصة التجهيز، يليه في ذلك وبصفة معتدلة القطاعات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، بنسب هي على التوالي 21،3٪ و19،5٪، مهما يظهر وفق نفس المنظور الحضور النسبي لهاذين النوعية من القطاعات في

انشغالات المنتجين، وكأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية غير مطروحة بنفس الحدة التي تطرح بها مشاكل التجهيز. إن هذا الترتيب الذي يعطي الأولوية للتجهيز ليأتي بعد ذلك المعطى الاجتماعي والاقتصادي، ليعبر فعلا عن رؤية وتمثلات شائعة عن شروط التنمية الترابية، تقوم أساسا على وضع البنيات التحتية في مرحلة أولى لكي تتمكن المجالات الترابية من تحسين الوضعية الاقتصادية وتشغيل السكان تم تحقيق الرفاه الاجتماعي في مرحلة ثانية.

1- اختلاف الحاجيات باختلاف الجماعات وطبيعة حاجياتها

ولكن هذه الحاجيات لا يتم التعبير عنها بنفس الصيغة وبنفس الدرجة، حيث تختلف حسب أهمية وطبيعة كل جماعة على حدة، وهكذا يمكن التميز بين ثلاثة أنواع من الجماعات، الجماعات الحضرية والجماعات التي تحتضن مراكز حضرية بازغة والجماعات القروية.

الجدول رقم 148: توزيع الملتمسات حسب القطاعات ونوع الجماعات

	القطاعات الاجتماعية		القطاعات الاقتصادية		التجهيزات الأساسية		المجموع
	الأعداد	النسب٪	الأعداد	النسب٪	الأعداد	النسب٪	
الجماعات الحضرية	26	28،3٪	16	17،4٪	50	54،3٪	92
الجماعات شبه الحضرية	9	36٪	2	8٪	14	56،0٪	25
الجماعات القروية	27	17،1٪	41	25،9٪	90	57،0٪	158
المجمـوع	62	-	59	-	154	-	275

المصدر: المفتشية الإقليمية لعمالة إقليم الجديدة 2003 بتصرف

يظهر توزيع الملتمسات حسب القطاعات ونوع الجماعات، أن احتياجات الجماعات ليست متشابهة، فإذا كانت كل الجماعات مهما كان نوعها قد أعطت الأولوية لقطاع التجهيزات بنسب مهمة تفوق نسبة 50٪ من مجموع ملتمساتها، فإننا نجد إلحاحا أكبر لدى الجماعات القروية تليها الجماعات نصف الحضرية. وفي الأخير نجد الجماعات الحضرية، مما يبين العلاقة العكسية بين التمدن والتجهيز، حيث أنه كلما كانت نسبة التمدن أقل كلما كانت الحاجة إلى التجهيز أكثر، وبالتالي هناك طموح للجماعات في أن تعتمد عن طريق التجهيز إلى تأهيل مجالاتها الترابية والرقي بها إلى درجة أعلى.

كما يبين هذا التوزيع على أنه ما عدا الرهانات القوية الخاصة بالتجهيز، فإن رؤساء الجماعات لا يتعاملون مع باقي الرهانات من نفس المنظور، حيث يعطي رؤساء الجماعات الحضرية والجماعات نصف الحضرية الرتبة الثانية للرهانات الاجتماعية على حساب الرهانات الاقتصادية، فيما يعطي رؤساء الجماعات القروية الأسبقية للرهانات الاقتصادية على حساب الرهانات الاجتماعية، إن اهتمام الجماعات الحضرية ونصف الحضرية بالقطاع الاجتماعي يعكس وعي السكان الحضريين في الرقي بأوضاعهم الحياتية وتلبية حاجياتهم الملحة من الخدمات الاجتماعية والثقافية، أما اهتمام الجماعات القروية بالقطاع الاقتصادي، فيأتي من حاجة السكان القرويين في البحث عن تحسين الإطار الاقتصادي، وخاصة القطاع الفلاحي الذي من شأن أن يرفع من مداخليهم.

2- تسابق الجماعات من أجل الاستفادة من التجهيزات والمرافق العمومية.

في كل مرة تتقدم بها الجهات الحكومية باقتراح توطين مجموعة من التجهيزات أو المرافق الاجتماعية، إلا وتتنافس الجماعات المحلية من أجل الاستفادة من هذه الفرص، كما لو أنها مناسبة لتعويض ما يجب على المجالس المنتخبة القيام به أو العمل على المساهمة في تصوره وإنجازه. المفارقة تتجلى في أن المنتخبين يتسابقون لإظهار كفاءتهم وجدارتهم أمام الناخبين للبحث عن نوع من الشرعية.

2-1- بالنسبة للجماعات الحضرية، تختلف هذه الجماعات عن بعضها البعض حسب مستوياتها التنموية، وحسب أحجامها الديمغرافية وحسب قطاعات الاهتمام:

- **قطاع التجهيزات الأساسية**: إذا كانت كل الجماعات الحضرية ترغب في فتح مزيد من الطرق وصيانتها، وتوسيع شبكة الإنارة، فإن الكبيرة منها (الجديدة) تطالب بوضع تصاميم مديرية للتطهير والماء، في حين تكتفي المتوسطة (سيدي بنور، أزمور...) بصيانة الشبكة وتجديدها وتقوية شبكة التزود بالماء، أما الصغيرة (الزمامرة، والبير الجديد) فتطالب بوضع شبكة التطهير أصلا وتقوية الشبكة الكهربائية.

- **قطاع التعمير**: نجدها تشترك كلها في المطالبة بتوسيع المدار الحضري وتحديد أو إعادة النظر في تصميم التهيئة، ولكن الكبيرة منها (الجديدة) تنفرد بالمطالبة بتجديد تصميم التهيئة لكي يسمح لها بالتوسع العمودي للمدينة ومعاقبة المضاربين العقاريين وحل مشاكل السكن العشوائي وتشجيع الاستثمار العقاري، في حين تطالب المتوسطة منها (آزمور) بإنصافها حتى تستفيد من نصيبها من الشريط الساحلي الذي وجدت نفسها بموجبه محرومة منها جراء التقطيعات الترابية الجماعية. كما تشرك كلها في المطالبة بإنجاز مزيد من التجزئات السكنية.

- **القطاعات الاجتماعية**: نجدها تشترك في المزيد من المستوصفات والمدارس الابتدائية والثانوية، ولكن الكبيرة منها (الجديدة) تطالب بالمزيد من المستشفيات ذات المستوى الوطني، في حين تطالب المتوسطة التي حازت على مستشفى متعدد الاختصاصات (سيدي بنور) بالزيادة في عدد الأطباء وتقوية التجهيزات الطبية به، أما التي لا تتوفر عليه (أزمور) فتطالب بإحداثه على غرار سيدي بنور واليوسفية، في حين تطالب الجماعات الصغرى (الزمامرة ولبير جديد...) بتمكينها من مزيد من الثانويات ومراكز التكوين المهني المتخصصة.

- **القطاعات الاقتصادية**: تشترك في المطالبة بإخراج المناطق أو الإحياء الصناعية، بينما تختص الكبرى والمتوسطة بتحسين وتوفير الجو الملائم لجلب الاستثمارات العمومية وتنظيم وتوسيع شبكة النقل الحضري؛ فيما تطالب الصغرى منها بإحداث محطات طرقية وتنفرد الجماعات الحضرية الساحلية منها بالمطالبة بإنعاش المجال السياحي، وفتح الفنادق المغلقة أو تشجيع الاستثمارات به وتهيئة الشاطئ وتقوية البنية التحتية الخاصة بالسياحة.

-**المجالات الخضراء والبيئة**: نجد أن الجماعات الحضرية الكبرى والمتوسطة وحدها تلح على الاهتمام بمشكل البيئة ومعالجته معالجة نهائية، وإيجاد حل المشكل النفايات الصناعية والطبية والبحث عن حل لمشكل المطاريح التي أصبحت تقص مضجعها، وتطالب من جهة أخرى بتهيئة المزيد من المجالات الخضراء ومجالات الترفيه والحدائق.

- **قطاع الإدارة والرياضة**: تبحث الكبرى والمتوسطة منها على الزيادة في عدد المقاطعات الحضرية ومراكز الشرطة أو القباضات، في حين تطالب الصغرى ببناء الملاعب الرياضية.

أما بالنسبة للجماعات نصف الحضرية؛ فإن اهتماماتها موزعة بين مجالاتها الحضرية ومجالاتها القروية، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة العونات التي ترغب في معالجة مشاكل مجالها القروي فقط، أما جماعتي الوالدية وجماعة مولاي إسماعيل فتتجهان إلى الاهتمام فقط بمراكزها الحضرية.

2-2-فيما يخص الجماعات القروية؛ نجدها تختلف حسب توفرها أو عدم توفرها على هذا النوع أو ذاك من المرافق. فإذا كان إقليم الجديدة من الأقاليم التي تعرف تغطية من الطرق، فإن كل الجماعات القروية به تطالب بصيانة أو توسيع الطرق بها أو فتح المزيد من المسالك لفك العزلة عنها وإقامة المزيد من القناطر...

وعلى مستوى قطاع الخدمات الاجتماعية؛ نجد أن المفتقرة إلى مستوصفات تطالب بإحداثها وهي غالبا الجماعات المحدثة بمقتضى التقسيم الجماعي لسنة 1992، أما القديمة منها فتلح على تعيين طبيب بالمستوصفات الموجودة أو إحداث دار للولادة. كما أن الجماعات التي تتوفر على مدارس تطالب بإنشاء إعداديات (جماعة أولاد عيسى، جماعة المهارزة الساحل، جماعة سبت سايس، جماعة سانية بركيك)، أو على الأقل إخراج الوحدات المدرسية المدرجة في إطار برنامج ميدا MEDA إلى حيز الوجود، أو إيجاد حل لمشكلة المنح الدراسية لكي يسمح لتلاميذها بالدراسة في الإعداديات الموجودة بالجماعات المجاورة. أما على مستوى القطاعات الاقتصادية، فتكاد كل الجماعات القروية تطالب بإيجاد حلول للمشاكل الفلاحية دون سواها؛ ويمكن تصنيف هذه المشاكل حسب وجود أو عدم وجود السقي بترابها. فالجماعات المسقية، تطالب بمعالجة مشاكل تقنية صرفة من قبيل صيانة قنوات الري وقنوات صرف المياه المستعملة أو معالجة مشاكل التنظيم الخاص بتعاونيات الحليب وجمعية الشمندر وحرية إقامة الزراعات أما الجماعات البورية، فتلح على معالجة مشاكل الضم وأراضي الجموع وبناء مراكز الاستثمار الفلاحي ومراكز الأشغال الفلاحية ومشكل استغلال مقالع الرمال والأحجار. أخيرا فيما يخص مجال التعمير؛ نجد عددا منها يطالب بالإسراع في إخراج تصاميم النمو أو إعادة النظر فيها أو الموافقة على إقامة تجزئات بمقر الجماعات.

خلاصـة

يتضح من خلال ما سبق أن عجز الجماعات على تنمية مجالاتها الترابية قد دفعها بمختلف مستويات وأحجامها، إلى مطالبة السلطات الوزارية من خلال عامل الإقليم، بتحقيق مجموعة من المنجزات وحل عدد من القضايا والمشاكل التي تعوق التنمية بها. وتتجلى الخلاصة الثانية في إعطاء كل الجماعات الأهمية لقطاع التجهيز راغبة من خلال ذلك في الرقي بمجالاتها الترابية إلى مستويات أحسن وتأهيلها بشكل يسمح للكبير منها والمتوسط بالمنافسة الاقتصادية والصغيرة منها بتسهيل الولوجية. فيما تختلف في درجة ثانية للأهمية التي يجب إعطاءها للجانب الاقتصادي، كما هو الشأن بالنسبة للجماعات القروية أو للجانب الاجتماعي كما هو الحال بالنسبة للجماعات الحضرية أو نصف الحضرية. أما الخلاصة الأخيرة فهو التسابق بين الجماعات قصد الاستفادة من الخدمات والمرافق العمومية التي تؤمنها الدولة أو على الأقل التي تساعد على إنجازها؛ فكلما حققت جماعة ما مستوى معينا كلما طمحت إلى المرور إلى مستوى أعلى.

المبحث الثاني: الانتخابات الجماعية: سيطرة الأعيان الجدد على السلطة الجماعية:

التقاطعات والتقاطبات التقليدية هي المهيمنة على المشهد الانتخابي بجهة دكالة عبدة تشكل الانتخابات الجماعية فرصة لتنافس مجموعة من المرشحين للوصول إلى المجلس البلدي والقروي، ويستعمل هؤلاء كل الإمكانيات المتوفرة لهم من أجل إقناع الناخبين، وهكذا تخضع عملية التصويت لمكانيزمات سوسيو-ثقافية وسياسية لفرز النخبة المحلية، الشيء الذي يجعل من التقاطعات السياسية والثقافية والجغرافية والإجتماعية تخترق المشهد الانتخابي بشكل من الأشكال، وتختلف السلوك الإنتخابية نتيجة لذلك حسب الأوساط الجغرافية للجماعات المحلية.

جدول رقم 149: أهمية دوافع التصويت حسب نوعية الجماعات.

الجماعات/دوافع التصويت	الجماعات الحضرية الكبرى	الجماعات الحضرية المتوسطة	الجماعات النصف حضرية	الجماعات القروية
العلاقات الزبونية	+ ++	+ ++	+++	+++
التوسط لدى الإدارة		+	+	+ + +
التوسط لدى الجماعة	+ +	+ +		
العلاقة الشخصية	+ + +	+ + +	+ + +	+ + +
العلاقات العائلية	+ + +	+ + +	+ + +	+ + +
العلاقات العشائرية	+ +	+ +	+ + +	+ + +
العلاقات القبلية	+	+ +	+	
تقديم المال والهدايا	+ +	+ +	+ + +	+ + +
في إطار الجمعية والنادي	+ +			
في إطار العمل	+ +	بجماعات		+ +

بحث ميداني(الجديدة وسيدي بنور وأربعاء العونات وخميس القصبة 2003)

بين توزيع دوافع التصويت لصالح المنتخبين الجماعين، حسب نوعية الجماعات أن هذه

الدوافع تختلف فعلا من جماعة إلى أخرى، وذلك وفق أهميتها الجغرافية وطبيعتها المجالية.

وهكذا نجد أن دوافع الانتماء العائلي والعلاقات الشخصية والعلاقات الزبونية تخترق كل أنواع الجماعات، متبوعين بدافع المال والهدايا بهدف التصويت بدرجة أقل في كل أنواع الجماعات، وإذا كان المال والهدايا يتدخلان بصورة أقل بالحواضر الكبرى والمتوسطة، حيث تتدخل عوامل أخرى كالالتزام السياسي وارتفاع المستوى الثقافي للحد من هذه الظاهرة، فإن العلاقات الشخصية والانتماءات العائلية والزبونية تتدخل بصفة آلية لصالح المرشح.

فيما يخص دافع التوسط لدى الإدارة أو لدى الجماعة فيتدخل بصورة نسبية في عمليات التصويت لصالح أحد المرشحين، حيث يظهر دافع الوساطة لدى الإدارات المختلفة مهما في الجماعات القروية (القضاء، الدرك، القرض الفلاحي، القائد...)، فيما يبرز دافع الوساطة لدى البلدية بشكل ملحوظ بالمدن في كل ما يتعلق بمسائل الترخيص (البناء، أنشطة تجارية وحرفية، خدمات إدارية...) وفي ما يخص عملية السكن العشوائي أو غير قانوني.

أما دافع الانتماء للعشيرة والقبيلة فيتدخل بصورة مختلفة من مجال الآخر، حيث يدلي أفراد العشيرة بأصواتهم، بصفة شبه آلية، لصالح المرشح المنتمي إليها، للوصول إلى المجلس الجماعة القروية، في حين يقل دور القبيلة داخل هذه الأخيرة بسبب اختفاء العصبية القبلية في الإطار ما تحت القبلي وتظهر مقابلها عصبة العشيرة، ولكن دافع الانتماء لنفس القبيلة يظهر أكثر بالجماعات الحضرية المتوسطة أو الجماعات نصف الحضرية، حيث تلتقي عدة قبائل داخل نفس الإطار المجالي.

وأخيرا نجد أن الالتزام الحزبي والانتماء الجمعوي والانتماء للأندية الرياضية يصبح حاضرا بالمدن الكبرى والمتوسطة فقط، حيث يصبح دور هذه الفضاءات ملموسا في تحقيق الاندماج الوظيفي. أما دافع العمل، فهو أساس حاضر بالمدينة الكبرى أو الجماعات القروية، في الأولى يكون دور العمل بفعل الزمالة أو بفعل التبعية لصاحب النشاط الاقتصادي المرشح للانتخابات البلدية، في حين يكون التي بفعل التبعية والولاء لصالح صاحب الاستغلالية المرشح للانتخابات الجماعية. وتتغلب في الأعمال التقاطعات والإستقطابات التقليدية على حساب الإستقطابات الحداثية التي أخذت نسبيا تؤثر في المشهد الانتخابي بالمجالات الحضرية، وإن كان ذلك يتم بضفة محتشمة بسبب تراجع الأحزاب في أداء دورها ووظيفتها بشكل مقبول، وبسبب تواضع العمل الجمعوي في اختراق النسيج الاجتماعي بجهة دكالة عبدة. وتساهم هذه الوضعية بلا شك في التأثير على المجالس الجماعية، وذلك بإنتاج نخب ضعيفة الفعالية، بسبب عدم وجود عقد اجتماعي والتزام سياسي بين

الناخبين والمنتخبين، وبسبب عدم التزام الناخبين ببرامج حزبية موجهة لتهيئة مجالاتهم، وأخير بعدم إقدام الناخبين على جعل من عملية التصويت فرصة لمعاقبة أو دعم ناخبيهم. وقد أفرزت الانتخابات الجماعية سنة 2003 بجهة دكالة عبدة خريطة جماعية مشتتة أو "مبلقنة" في مجمل تفاصيلها تتضمن وضعيات غير طبيعية، سواء من حيث انتخاب المستشارين الجماعيين أو من حيث رؤساء الجماعات، وذلك بالجماعات القروية والجماعات الحضرية على نفس السواء.

1-انتصار للأحزاب التقليدية والقروية وحضور نسبي لأحزاب اليسار.

لقد أعطت هذه الانتخابات بكل من إقليم الجديدة وإقليم أسفي فمن الأحزاب في تمثيل السكان على مستوى المجالس الجماعية، فقد جاءت الأحزاب التقليدية والقروية على رأس اللائحة كما كان الأمر سابقا بالنسبة لهذه المناطق التي يغلب عليها الطبع القروي، والتي تطال تحرف انحسار للعمل السياسي والحزبي.

وقد جاء فعلا على رأس هذه التشكيلات الحزبية، حزب الاستقلال الذي فاز ب210 مقعد بإقليم الجديدة و140مقعد بإقليم آسفي. وجاء بعده بإقليم الجديدة حزب الحركة الوطنية الشعبية ب186 مقعد بنسبة في حين حل بعده حزب الاستقلال بإقليم آسفي، أما حزب الإتحاد الاشتراكي نسبة أضعف، أما المرتبة الثالثة فقد انفرد بها حزب التجمع الوطني للأحرار يكن بإقليم الجديدة بنسبة كبيرة، وفاز بها بإقليم آسفي بنسبة لكل واحد منهما إلى جانب الإتحاد الديموقراطي.

فإذا كانت أحزاب الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والحزب الوطني الديموقراطي معروفة بتواجدها الطويلة وسيطرتها السياسية بجهة دكالة عبدة، فإنها لم تحصل على نفس النتائج كما كان الأمر سابقا:

- رجوع حزب الاستقلال بقوة كما كان الأمر إبان الانتخابات الجماعية الألى التي عرفتها الجهة سنة 1960؛

- تراجع حزب التجمع والحزب الوطني الديمقراطي عما حصلا عليها من مراكز في الانتخابات الجماعية لسنتي 1983 و1992، وبالمقابل تثير أحزاب القطب الحركي الانتباه بدخولها بقوة إلى الساحة السياسة بهذه الجهة، وذلك من خلال حصولها على 302 مقعد بإقليم الجديدة وبدرجة أقل بإقليم آسفي 103 مقعد.

كما يثير حزب الإتحاد الدستوري الانتباه باختفائه بإقليم الجديدة (17 مقعد) بحضور محتشم بإقليم أسفي (48 مقعد)، بعد أن كان من الأحزاب القيادية بهذه الجهة؛ وقد عرفت الساحة السياسية حضورا نسبيا لحزب الإتحاد الاشتراكي بإقليم الجديدة، حيث حل بالمرتبة الرابعة وحضورا متميزا بإقليم أسفي باحتلاله للمرتبة الثانية، فبعد غياب لأحزاب اليسار من حزب الإتحاد الوطني القوات الشعبية في أول انتخابات جماعية، لم يكن الإتحاد الاشتراكي حاضرا إلا بالمدن والمراكز الحضرية؛ كما يسجل ظهور الأحزاب الصغيرة والجديدة (الشورى والاستقلال، المؤتمر الإتحاد، جبهة القوى الديمقراطية، البيئة والتنمية، العدالة والتنمية، المغربي اللبرالي، التقدم والاشتراكية، الإصلاح والتنمية، التجديد والإنصاف....)، على الساحة كأحزاب مشاكسة، وعلى الخصوص بإقليم أسفي حيث استطاعة أن تحسم المنافسة في انتخاب الرؤساء الجماعيين.

أما العوامل المحددة لنجاح المرشح ووصوله إلى مقعد المستشار، فهي تختلف حسب الأوساط الجغرافية والاجتماعية، فهي تكتسي بعدا سوسيولوجيا أكثر منه سياسيا أو مهنيا. بالنسبة للجماعات القروية المتواجدة بالمناطق الفقيرة والمغزولة؛ تتجدد عوامل النجاح في قدرة الأعيان التقليديين على تعبئة الأصوات لصالح بالاعتماد على البعد الإثني (العصبية العشائرية) وعلى استغلال الوجاهة المكتسبة وعلى قيمة الشرف وعلى حجم الأرض، وغالبا ما يتم حسم المعركة الانتخابية بشكل آلي تتيح لهم الوصول إلى مقعد المستشار بسهولة، خصوصا وأن هذه المهمة هي ميزة عائلية موروثة، وهو امتياز كل العائلات (الدار الكبيرة) التي تستغل وضعها الاعتيادي لتفرض نفسها كتحصيل حاصل خصوصا، وأن لها ما يكفي من السلط المادية والرمزية للهيمنة السياسية.

بالنسبة للجماعات القروية التي تعرف تحولات سوسيو-قتصادية وعمرانية، فالوسائل المستعملة والأساليب المستخدمة مختلفة، منها ما هو مرتبط الآليات السابقة الذكر، ومنها ما هو مرتبط بآليات جديدة تخص الأعيان الجدد من جهة وفئة الموظفين والأطر العليا من جهة ثانية.

فالأعيان الجدد يلجئون إلى استخدام كل الشبكات الزبائية للضغط والتعبئة الانتخابية واستعمال آليات الاقتصاد الاجتماعي (تعاونيات الحليب، جمعيات منتجي البواكير...) وجمعيات المستعملين (جمعيات الآبار، جمعيات النقل المدرسي، جمعيات الآباء...)، واللجوء إلى" السوق الانتخابية" عن طريق شراء الأصوات. أما فئة الموظفين والأطر العليا؛ فهي تحاول أن تستغل وضعها الاعتيادي كفئة مثقفة وناجحة وذات مشروع تنموي، وتعتمد على الخطابة والتعبئة السياسية في

حسم المنافسة السياسية، ولكنها تلجأ إلى العشائر المنتمية لها لاحتضانها ودعمها خصوصا، وأن أغلبية أفراد هذه الفئة يعيشون بالمدن والحواضر؛ فهم يحاولون استغلال عشائرهم بتعبئتهم بطريقة آلية، ولكنهم يتوجهون إلى العشائر الأخرى بخطاب سياسي تعبوي.

فيما يخص الجماعات الحضرية؛ فالعوامل المحدودة للفوز بالمقعد الجماعي، فهي ترتبط بالقدرة على:

- التعبئة الحزبية من خلال استعمال كل الموارد البشرية (المنخرطين) اللوجستية والمالية التي يوفرها الحزب، وخصوصا الأحزاب المعروفة؛

- استغلال الحصيلة السابقة في تلبية حاجيات السكان من خدمات جماعية وإدارية وتسفيه حصائل الخصوم في هذا الميدان؛

- تبني بعض القضايا الشائكة (تسهيل البناء العشوائي، السكن العشوائي، النقل السري عن طريق العربات...)؛

- التعبئة الفئوية، حيث يتم استغلال قضايا بعض الفئات السوسيو مهنية بعينها (رجال التعليم تقنيون داخل إدارة معينة...) أو فئة سوسيو-مجالية (تعاونيات سكنية نوادي وجامعات، ثقافية...)؛

- التعبئة المالية من أجل شراء الأصوات وتحريك طاقة دائمة يسهر على احتواء أكبر قدر من المصوتين؛

- استعمال العلاقات العائلية والعشائرية والقبلية التي ينتمي إليها المرشح لاستقالة الناخبين؛

- استغلال الصورة الإيجابية التي تم تكوينها من خلال العمل داخل الفضاء الجمعوي أو الرياضي أو الصحافي أو الثقافي...

2-تكوين المجالس الجماعية: بين البلقنة والولاء

لقد أسفرت الانتخابات الجماعية لسنة 2003 عن وضعيات غير فريضة في انتخاب رؤساء الجماعات المحلية تكوين المكاتب الجماعية، وبالتالي في إنتاج إكراهات إضافية أمام الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام المحلي، وتتمثل هذه الوضعية في عدم إفراز أغلبية حزبية صريحة قصد حسم مشكل الرئاسة بسهولة. فمن 86 جماعة قروية وحضرية المتواجدة بجهة دكالة عبدة. لم تفلح إلا 33 جماعة في الحصول على أغلبية حربية أي بنسبة ضعيفة لا تتجاوز 38,4٪ من مجموع الجماعات، في حين كانت الغلبة واضحة فيما يخص الجماعات التي تغدر عليها إيجاد أغلبية حزبية، وبالتالي اللجوء إلى عملية التحالفات الحزبية، وإن كان هذا الحكم غير عام بالنسبة للإقليميين المكونين للجهة، فالجماعات التي نجحت في فرز أغلبية واضحة بإقليم أسفي لا تمثل إلا ربعا للجماعات تقريبا (26,5٪) في حين أن التعادل هو ما بين الجماعات التي حصلت على الأغلبية والتي لم تحصل عليها بنسبة 50 ٪ لكل فئة منها.

إن لجوء أغلبية الجماعات (51 جماعة) إلى آلية التحالفات لتشكيل المكاتب وانتخاب الرؤساء لم يمر بطريقة سلسة وشفافة، نظرا لتدخل اعتبارات سلطوية واعتبارات ترتبط أكثر بعلم الاجتماع السياسي والجغرافيا السياسية:

فلاعتبارات السلطوية تتجلى في تطبيق شرط التوفير على الشهادة الابتدائية للترشح لمنصب رئيس الجماعة، هذا التمييز الإيجابي أفضى إلى وضعية غير طبيعية في بعض الحالات، حيث استطاع بعض الرؤساء الوصول إلى سدة الحكم الجماعي إلا لكونه الوحيد الذي يتوفر على هذا الشرط من بين أعضاء المجلس، رغم أن الانتخابات أفرزت بهذه الجماعات أغلبية واضحة (جماعة أولاد سي بوحيا، جماعة بني تيريس...) أما الاعتبارات السوسيوسياسية، فهي تتمثل في تفسير الظروف الملتبسة التي مرت بها عملية انتخاب الرئيس، حيث لا يعتمد في التصويت على الانتماء الحزبي حصرا، بقدر ما تتداخل العلاقات الشخصية والمصلحية في تغيير التوجهات، وذلك باعتماد الرئيس الأكثر قابلية للتفاوض إن لم نقل المساومة والأكثر استجابا لمطالب المستشارين والأكثر مالا والأكثر اندماجا الشبكات الزبائنية، واعتماد الرئيس الأكثر نقودا وسلطة سياسية (البرلمان، المجلس الجهوي والإقليمي...) من جهة، كما تتدخل هذه العلاقات الشخصية والمصلحية في توجيه المستشارين خصوصا الأقل التزاما بتوجهاتهم الإيديولوجية والتزاماتهم الحزبية والأقل ارتباطا بالناخبين الذين صوتوا مبدئيا عليهم على هذا الأساس.

فالتحالفات في تكوين المكاتب وانتخاب الرؤساء من الآليات العادية في العمل الديموقراطي.

ولكن التحالفات التي لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الإيديولوجي والبرامج الحزبية والحساسيات المذهبية والتحالفات الكبرى (الكتلة، الوفاق، القصب الحركي...) هي طبعا تحالفات غير طبيعية، والحال أن جهة دكالة عبدة تعرف هيمنة هذا النوع من التحالفات التي لا تستقيم والديمقراطية المحلية ولا تفيد العمل الجماعي بقدر ابتعادها على البرامج التي بني الانتخاب على أساسها.

فهذه التحالفات هي غالبا ما تكون ظرفية وموسمية، وخاضعة للابتزاز والمساومات خصوصا عندما تتم الحسابات الإدارية، وهي أيضا تحالفات هشة لا تستطيع مقاومة الضغوطات الخارجية (السلطات المحلية، الأحزاب، الشبكات الزبونية...)، مما يعرضها بين الفينة والأخرى لاهتزازات دورية أو في بعض الحالات لاهتزازات مزمنة، إذ غالبا ما تتعرض البنيات المنتخبة للتكوين وإعادة التكوين من ولاية لأخرى أو داخل الولاية الواردة. فالمنطق المهيمن على الساحة الجماعية هو الولاء الداخلي والولاء الخارجي، وإذا كان هذا الأخير أكثر استمرارية وديمومة، فإن الولاء الداخلي يعرف تغيرات باستمرار يفضح لاعتبارات مختلفة ومتنوعة، منها ما هو شخصي وما هو حزبي وما هو مصلحي وما هو خارجي... في الإبقاء على التحالف أو التنصل منه. فالأغلبية من عدمها ترتبط أيضا بحجم الجماعات وأهميتها الديمغرافية، وبالتالي بعدد المقاعد المخصصة لكل جماعة.

جدول رقم 150: توزيع الجماعات حسب عدد مقاعد المجالس

وأسلوب التصويت بإقليم الجديدة (الانتخابات الجماعية سنة 2003)

عدد المقاعد	11	13	15	23	25	35	المجموع
بالأغلبية	-	10	05	11	-	-	26
بدون أغلبية	2	06	03	07	07	01	26
المجموع	2	16	8	18	7	1	52

فنتيجة لارتفاع الكثافة السكانية بدكالة وعبدة، أعطى التقسيم الجماعي لسنة 1992 جماعات كثيرة السكان، وبالتالي ذات مجالس كبيرة الأعداد (أزيد من 23 مقعد)، مما حتم اللجوء إلى التصويت باللائحة بمجوعة كبيرة من الجماعات القروية، وهو أمر غير معتاد بالنسبة للبوادي بصفة عامة، في حين تم اللجوء إلى الاقتراع الأحادي بجماعات حضرية نظرا لصغر حجمها الديمغرافي (بلدية الزمامرة، بلدية بير الجديد بإقليم الجديدة وكذا بلدية سحيم وبلدية جزولة بإقليم آسفي).

فتوزيع الجماعات حسب حجمها وعدد مقاعد مجالسها كان له أثر حاسم على نتيجة الاقتراع بالحصول على أغلبية أم لا؛ فكلما كانت الجماعة صغيرة الحجم ومحدودة المقاعد كلما آلت النتيجة الانتخابية إلى فرز أغلبية حزبية، وكلما كانت الجماعة كبيرة الحجم ديمغرافيا وكثيرة من حيث عدد المقاعد كلما أفرزت تشتتا في توزيع الأصوات ما بين عدد من الأحزاب.

كما أن الوسط الجغرافي كان له أثر على إفراز أغلبيات من عدمها، فتوزيع الجماعات بين الوسط القروي والجماعات الحضرية، أعطى فرقا واضحا فيما يخص نتيجة الانتخابات الجماعية.

فكل الجماعات الحضرية، أو الجماعات القروية التي تتواجد بها مراكز حضرية آلت النتائج بها إلى عدم حصول أغلبية؛ فمن بين 25 مدينة ومركز حضري لم يحصل التوافق إلا بجماعة الوالدية وبير جديد. إن تشتت الأصوات داخل هذه الجماعات هو نتيجة للتنافس السياسي والتمايزات

الإيديولوجية والتناقضات الاجتماعية؛ وإن كان موسميا بمناسبة الانتخابات، فالاستقطاب السياسي والتجاذب الحزبي يجد موطنه بامتياز داخل الوسط الحضري.

أما الجماعات القروية، فقد آلت الانتخابات بها إلى فرز أغلبيات واضحة، وإن كانت المسألة ترتبط أيضا بحجم الجماعة وعدد مقاعد مجالسها ودرجة تطورها وحدة التناقضات داخلها.

ويظهر أن حصول الأغلبية مرتبط بالدرجة الأولى بسيادة التجانس الاجتماعي نسيا ووجود شبكات زبائنية قوية؛ مما يقضي إلى عدم التشتت الحزبي وسيادة لون واحد.

وإذا ما أخدنا بعين الاعتبار الامتداد الجغرافي كنتيجة للانتخابات فسنكتشف أن هذه الانتخابات ما هي إلا مرحلة أولى للوصول إلى رهانات أكبر؛ وهكذا سنجد أن هناك أربعة امتدادات نطاقية تناسب لونا سياسيا معينا، وهي في الحقيقة تناسب شبكة زبائنية معينة لدائرة انتخابية برلمانية

- الدائرة الانتخابية التشريعية لأولاد بوعزيز الشمالية: وهي دائرة تحمل لون التجمع الوطني للأحرار، حيث استطاع النائب البرلماني وابنه المستشار البرلماني أن يحمل إلى المجلس الجماعي الداخلي في دائرته عددا من المستشارين استطاعوا أن يشكلوا أغلبيات مساندة، أو استطاع أن يشكل تحالفات تخدم مصالحه الحزبية بإيصال مساندين له إلى سدة الحكم الجماعي، وهكذا استطاع التجمعيون رئاسة جماعة أولاد غانم وجماعة سيدي عابد وجماعة مولاي عبد الله أولاد حسين وسيدي محمد اخديم؛ وهي كلها جماعات ساحلية توجد بمنطقة الولجة، حيث يتواجد كل من شبكتي منتجي الخضر والبواكر وشبكة الرمال الشاطئية.

- الدائرة الانتخابية التشريعية لأولاد عمران وهي دائرة تحمل لون الحزب الاتحاد الوطني، حيث استطاع النائب البرلماني وأخوه المستشار البرلماني تحت نفس اللون دعم المستشارين الموالين له في الوصول إلى المجالس الجماعية، وبالتالي الوصول إلى رئاسة الجماعات الداخلية داخل تراب نفوذها إما بالأغلبية أو بالتحالفات؛ وهي جماعة تامدة وجماعة بني دغوغ وجماعة كريديد وجماعة أولاد عمران، ويناسب تراب هذه الدائرة التشريعية عمل شبكة مستغلي مرافق الأسواق "الفنادقية"؛ التي تستغل الوصول إلى سدة الحكم الجماعي كوسيلة للوصول إلى مزيد من مرافق الأسواق والوصول إلى البرلمان في آن وحد.

- الدائرة الانتخابية التشريعية لبني هلال – العونات، وهي دائرة تحمل لون حزب الحركة الوطنية الشعبية، حيث نجح النائب البرلماني وأخوه المستشار البرلماني في التحكم في عملية التصويت لصالح

المستشارين الموالين لهما، وبالتالي تسهيل التحكم في رئاسة الجماعات الداخلية تحت نفوذها، وهي جماعة بني هلال، جماعة العامرية، وجماعة أولاد سي بويحيا حيث استطاعت التوفر على أغلبية ولكن الرئاسة آلت إلى مرشح وحيد لحزبه بسب شرط الشهادة الابتدائية؛ وتناسب هذه الدائرة شبكة مستوردي وموزعي الأبقار والأعلاف وتعاونيات الحليب؛ حيث تستخدم هذه الشبكة هذه آليات الضغط والاستمالة عن طريق هذه الوسائل للوصول إلى دعم زبناءها في الوصول إلى المجالس والرئاسة قصد مساندتهم لهم بالمقابل للوصول إلى البرلمان والمحافظة على امتيازات الاستيراد والتوزيع. وقد استطاعت الجماعات القروية التابعة لقبيلة العونات الخروج عن هذه الشبكة في انتخاب الرؤساء رغم توفرهما على عدد كبير من المستشارين يساعدونها في الانتخابات التشريعية.

- الدائرة الانتخابية التشريعية لسيدي بنور: وهي الدائرة التي تحمل لون التجمع الوطني للأحرار، حيث استطاع نائب برلماني يحمل نفس اللون بإيصال أخويه إلى رئاسة جماعتين قرويتين وهما جماعة بوحمام وجماعة العطاطرة ومساندة حليفه في الحزب رئيس الجماعة الحضرية لسيدي بنور، وتناسب هذه الدائرة الشبكة المصالحية المرتبطة بالسكن العشوائي (مركز القرية) والنقل السري عن طريق العربات بسيدي بنور والهدف المشترك في تحويل السوق إلى أراضي في ملكية الطرفين.

- الدائرة الانتخابية التشريعية لبير جديد: وهي الدائرة التي تحمل لون حزب الاستقلال، حيث استطاع النائب البرلماني الاستقلالي أن يوجه الانتخابات الجماعية بالجماعات الداخلية تحت تأثير هذه الدائرة لصالحه وذلك بدعم المستشارين وبالتالي الرؤساء بها؛ وهي بالإضافة إلى جماعة لبير جديد التي يترأسها وجماعة أزمور وجماعة لغديرة وجماعة المهارزة الساحل؛ وتناسب هذه الدائرة شبكة منتجي ومصدري البواكر لمنطقة الوجة الشمالية.

يتكونون من شريحتين مختلفتين:

- الداخلون في شبكات معينة، وهو غالبا ما يسعون إلى خدمة مصالحهم الشخصية من خلال العمل الجماعي مقابل القيام بدور التعبئة لصالح الشبكة.

- الحاملون لمشروع تنموي؛ وهم غالبا ما ينتمون إلى أحزاب اليسار، أو الأحزاب الصغيرة، أو قادمون من المدن حيث إقامتهم العادية من أجل خدمة مناطقهم الأصلية.

جدول رقم 151: توزيع رؤساء الجماعات القروية بإقليم الجديدة

حسب السن والمهن (الانتخابات الجماعية سنة 2003)

	< 1943	1953-43	1963-53	> 1963
المهن الحرة	-	4	-	-
رجال التعليم	-	5	-	2
التجارة	1	2	2	1
المستخدمون	-	2	2	-
المتقاعدون	3	-	-	-
الفلاحون	3	8	6	3
المجموع	5	25	12	8

يبدو أن الرؤساء الدين يتجاوز عمرهم 50 سنة عند صعودهم إلى سدة الحكم بالمجالس هم الأغلبية، مشكلين بذلك 58٪ من مجموع الرؤساء الجماعيين، تشكل الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 50 و60 سنة نصفهم وبذلك فليس في هذا أي مفاجأة، في حين أن الفئة العمرية الشابة مازالت غير ممثلة بشكل كبير (15،4٪) بالمقارنة مع حجم الشباب في البنية الديمغرافية.

إن لافت للانتباه فيما يخص توزيع الرؤساء حسب مهنهم وسنهم، هو وصول الفلاحين ورجال التعليم والتجار الذين تقل أعمارهم عن 50 سنة بنفس المقدار الذين تتجاوز أعمارهم هذه العتبة، فيما يلاحظ وصول ذوو المهن الحرة ورجال الأعمال وبدرجة أقل الموظفون الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة أكثر من الذين تقل أعمارهم عن هذه العتبة.

3-ذوو المستوى التعليمي المتوسط هم الأكثر نجاحا في الوصول إلى رئاسة المجلس الجماعية:

لقد أقصى القانون بموجب التمييز الإيجابي المرشحين من دون مستوى دراسي، أي الخصوص على الشهادة الابتدائية، وبالتالي اختفى الرؤساء الذين الأميون الذين لا يحسنون الكتابة والقراءة؛ وتعززت مكانة شرائح تعليمية وتراجعت أخرى.

جدول رقم 152: توزيع رؤساء الجماعات بإقليم الجديدة في ولايتي 92-1997 و2003 - 2009 حسب المستوى الدراسي

	بدون	الابتدائي	الثانوي	العالي	المجموع
ولاية 1992-1997	9	7	26	10	52
ولاية 2003-2009	0	9	28	15	52
الحاصل	-9	+2	+2	-5	0

عمالة الجديدة: تقرير حول رؤساء المجالس الجماعية التابعة لإقليم الجديدة اقتراع 2003

Ministère de l'Intérieur DGCL 1995 Répertoire des Présidents de Communes

تراجع الفلاحين وتزايد أهمية الفئات المهنية الأخرى في اكتساح الرئاسات الجماعية، رغم أن إقليم الجديدة يغلب الطابع القروي، فإن اللافت للنظر هو هيمنة النخب الحضري وتراجع فئة الفلاحين في الوصول إلى رئاسة الجماعات الحضرية والقروية على السواء.

جدول رقم153: تطور توزيع رؤساء الجماعات حسب المهن بإقليم الجديدة

(الانتخابات الجماعية لسنتي 2009-2003)

	الفلاحون	المهن الحرة رجال التعليم	الموظفون	رجال التعليم	التجار	المستخدمون	المتقاعدون	المجموع
الولاية الانتخابية 1997-2003	22	9	8	5	6	0	2	52
ولاية 2003-2009	20	4	6	8	6	5	3	52
الناتج	-2	-65	-2	+3	0	+4	+1	

فلم يعد بالفعل الفلاحون هم المهيمنون على الجماعات كما كان الشأن بالنسبة لانتخابات 1976 وانتخابات 1983 حيث تراجعت أهميتهم وحل محلهم ذوو مهن أخرى هي بصفة عامة حضرية، فلم يعودوا يشكلون 38،5٪ من مجموع الرؤساء، بل إن عددهم تناقص ما بين انتخابات 1997 وانتخابات 2003 بمنصبين؛ كما تراجع عدد الرؤساء ذوو المهن الحرة والأعمال في الفترة الأخيرة وظهر مكانهم فئات أخرى من الموظفون ورجال التعليم والمستخدمون والمتقاعدون والتجار، والميزة المشتركة لهؤلاء جميعا هي انتسابهم للطبقة المتوسطة الدنيا، وهم يتبين من خلال توزيع رؤساء الجماعات التابعة لإقليم الجديدة خلال اقتراعي 1992 و2003، الاختفاء الفعلي لشريعة مهمة كانت تتقلد زمام الأمور الجماعية وهي شريحة الأميين التي كانت إلى حدود 1992 تسيطر على 17٪ من مجموع الجماعات، فيما تحرزت نسبة ذوو مستوى الابتدائي من 13،5٪ إلى 17٪ وكذا نسبة أصحاب مستوى الثانوي من 50٪ إلى 5٪ وبهذا تسيطر هذه الشريحة التعليمية بالمناسبة على أكثر المناصب الرئاسية.

وبالمقابل تراجع عدد أصحاب المستوى العالي من 15 إلى 10 أي من نسبة 29٪ إلى 19٪، وهو تراجع ملحوظ يعبر عن نهاية أو بداية الموظفين والأطر العليا وتوسيع ذوو المستويات التعليمية الوسطى والمتدنية تقلد زمام الجماعات المحلية بإقليم الجديدة، ويرتبط هذا التطور برجوع القرويين الذين حصلوا على نصيب من التعليم ليحتلوا الساحة الجماعية من خلال الشبكات الزبائنية، وبداية نهاية الحضريين الذين كانت تدعمهم الإدارة الترابية في تدبير الشؤون المحلية

وتشجعهم على الوصول إلى مقاليد الحكم الجماعي.

4-مسارات مختلفة لرؤساء الجماعات

نقدم هنا نماذج متباينة لرؤساء المجالس الجماعية بجهة دكالة – عبدة، من حيث الأصول الاجتماعية والانتماء السياسي والتوجه الاستراتيجي والرهان التدبيري. ونستحضر هنا خمس نماذج من الرؤساء، منهم الوجيه التقليدي، الوجيه الجديد، والمدبر البيروقراطي، والمنمي صاحب المشروع الترابي والمناضل الحزبي.

1-الوجيه الجديد: الغاية تبرر الوسيلة

يرأس هذا الرئيس إحدى الجماعات الجنوبية لإقليم آسفي، وينتمي لأسرة متواضعة. ازداد في الأربعينات من القرن الماضي، ولم يسبق له أن ولج المدرسة واضطر في شبابه وجزء من كهولته إلى ممارسة أعمال بسيطة. دخل العمل الجماعي كمستشار جماعي سنة 1983، وسرعان ما أصبح نائبا للرئيس، ثم رئيسا لهذه الجماعة منذ 1997 إلى الآن بعد أن دخل مدرسة خاصة وحصل على الشهادة الابتدائية سنة 2003، لينتقل إلى آسفي للإقامة بها لممارسة التجارة، ويصبح فيما بعد رئيسا بالنيابة للمجلس الإقليمي أيضا سنة 2001 وعضوا في المجلس الجهوي ومستشارا برلمانيا منذ 2003 ورئيسا للغرفة الفلاحية ورئيسا للتعاونية الفلاحية لعبدة. تعدد المهام الانتخابية مهد له الطريق بأن يصير مقاولا يهتم بالصفقات العمومية التي تعرضها الجماعات المحلية ومستغلا لمرافق الأسواق الأسبوعية والساحات ومواقف السيارات داخل المدينة.

2-الوجيه التقليدي: النخوة والمحافظة

يعتبر هذا الرئيس سليل أسرة قروية ارستقراطية، جده كان من الحائزين على الحماية الألمانية في نهاية القرن 19، وأبوه كان شيخا بإحدى قبائل دكالة الجنوبية الشرقية يملك العشرات من الهكتارات. بالإضافة إلى الإرث الذي حصله عن أبيه من بين إخوته الخمسة حصل على جزء من إرث جده. ازداد هذا الرئيس سنة 1950 واستطاع أن يحصل على شهادة الثانوي (Brevet). يقطن حاليا بالدار البيضاء، وفي يمارس نفس الوقت الفلاحة بضيعاته التي تقلص حجمها شيئا فشيئا. ثم تحول إلى مقاول ومستغل لمقالع الأحجار المتواجدة بأرض الجماعة التي يسيرها الآن.

إنه يحمل يافطة حزب الاستقلال الذي بقي ملتزما بمبادئه والعمل به منذ أن كان شابا يافعا وبعد أن مر من الشبيبة الاستقلالية، في الوقت الذي غير فيه أغلب المستشارين بجماعته لون أكثر

من حزب في تجربتهم السياسية. إن هذا الوجيه الذي استطاع أن يفوز بالولاية الجماعية 92-1997 عاد من جديد ليفوز بولاية ثانية هي ولاية 2003-2009، بعد أن سقطت في يد أحد بني عمومته، في الولاية السالفة 1997-2003، وهو بالمناسبة من الأرستقراطيين القرويين الذي كان هو وأبوه يديران نفس الجماعة منذ لمدة طويلة. يما يميز هذا الوجيه هو تشبته بقيم الكرم والشرف والنخوة والارتباط بالقبيلة سيرا على سيرة الأعيان القدامى، ولكنه يحاول مجاراة الحياة السياسية والاقتصادية الجديدة بكل الوسائل والأساليب الممكنة، فما يهمه أكثر هو الوجاهة في معناها الرمزي بالتواجد على رأس الجماعة وعدم تركها مجلسها لصالح عشائر أخرى. يعيش حياة حضرية صرفة ومترفة من جهة ويمارس طقوسا تقليدية من جهة ثانية، إذ أنه يمارس أسلوبا حضريا في العيش والسكن بمدينة الدار البيضاء متبعا نمط حياة مرتفع بالمقارنة مع الموارد الفلاحية المتضائلة التي توفرها هذه المنطقة بسبب تواتر فترات الجفاف منذ بداية الثمانينات من جهة، واستثماره في العمل السياسي والحملات الانتخابية من جهة ثانية وتشبثه بقيمة الكرم كقيمة جوهرية لأبناء الأرستقراطيين من جهة ثالثة.

3-المنمي الترابي (Le développeur territorial): بين الطموح في التغيير وخيبة الأمل في العمل الجماعي.

ينتمي هذا الرئيس لعائلة قروية متوسطة الحال ازداد سنة 1953 بإحدى القبائل الشرقية لدكالة، تابع دراسته الأولى بقريته ثم انتقل إلى مقر الجماعة لينهي دراسته الابتدائية قبل أن يتوجه إلى سيدي بنور لينهي مشواره الإعدادي والثانوي ويتوجه بعد ذلك إلى الرباط قصد متابعة دراسته العليا ليحصل على شهادة الإجازة في القانون العام. إنه مسار دراسي ومهني ناجح أوصله إلى مقاليد منصب رئيس قسم بالمكتب الوطني للتكوين المهني وواصل دراسته بالولايات المتحدة ليحصل على دبلوم الماستر في التدبير. ينتمي هذا الرئيس السابق لحزب تقدمي (التقدم والاشتراكية) منذ أن كان طالبا بالجامعة وقرر خوض الانتخابات التشريعية لسنة 1997، حيت فاز بمنصب مستشار بفضل دعم أفراد عشيرته، واستطاع أن يفوز بمنصب رئيس الجماعة نتيجة الاستقطاب الدي حصل داخل المجلس رغم أنه كان من الأقلية.

كان دخوله إلى العمل الجماعي نتيجة لطموحه الشخصي والسياسي في تغيير الأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها ساكنة جماعته والتي كان يعتبرها "مزرية"، إيمانا منه بالقدرة على تغيير وتحسين مسار الشؤون المحلية وتطبيق مبادئ التدبير والحكامة الجيدة ورغبة منه في الوقوف أمام بعض

الأعيان القرويين الذين كانوا يبحثون على الامتيازات الشخصية. ولكنه لم يكن يتوفر على أغلبية داخل المجلس، مما جعله يعمد إلى القيام بأسلوب التوافقات والتنازلات حسب الظروف؛ وفي الوقت الذي كان يسعى فيه إلى المصالحة وتوزيع عادل للتجهيزات والبنيات التحتية بين مركز الجماعة وهوامشها، اصطدم مع الأعيان الجدد الذين كانوا يريدون تركيز المجهودات الجماعية على المركز، وعندما رغب في تحويل مركز الجماعة من مركز قروي إلى مركز حضري يتوفر على تصميم تنمية وتهيئة وتحترم به مساطر التعمير اصطدم من جديد بالأعيان الجدد والسكان على السواء الذين كانوا يسعون إلى الإبقاء على الأمور على حالها.

ورغم حصوله على سبعة مقاعد من المجلس الجديد، فضل عدم الترشيح لرئاسة الجماعة، مفضلا الاستقرار بالرباط والحضور بعض المرات، عوض القدوم كل أسبوع بعد أن كان لا يكل ولا يمل في السابق من خوض متابعة تطور الحياة العمرانية والاقتصادية والسياسية عن قرب.

4-المدبر البيروقراطي (Le manager bureaucratique): **النجاح في التدبير الجماعي والفشل في العودة إلى الرئاسة والأمل في إتمام المهمة مرة أخرى.**

ينحدر هذا الرئيس من أسرة متوسطة الحال، ولكنها تحسب من الأعيان في وسطها الاجتماعي. ازداد سنة 1937 بمنطقة نائية ومعزولة وفقيرة من دكالة على الحدود مع الرحامنة، تابع دراسته الابتدائية بسيدي بنور وحصل على شهادة الثانوي Brevet من إحدى ثانويات الدار البيضاء، ثم عاد ليشتغل كموظف بإحدى الجماعات القروية التي تحولت مع الزمن إلى مركز حضري.

تقدم للانتخابات 1992 وفاز بدائرته تحت ألوان التجمع الوطني للأحرار الذي مازال منتميا له، وذلك بمساندة عشيرته وأفراد دواره، واستطاع أن يحصل على الرئاسة لهذه الجماعة المحدثة بمناسبة تقطيع 1992، وقد أشرف على اختيار الموقع وعلى بناء وتجهيز دار الجماعة وبناء وتهيئة السوق الأسبوعي وبادر إلى إعداد 17 دكانا وقام بعدد من الملتمسات لدى السلطات الحكومية استمرت على بناء مستوصف ومدرسة مركزية وقام بدعم الكهربة القروية لعدد من الدواوير وتشجيع إدخال الماء الشروب إليها، وبعد أن كان مركز الجماعة شبه فارغ، أصبح هذا المركز يعرف تنشيطا اقتصاديا واجتماعيا دائبا وحيوية ترابية لابأس بها. بعد أن حصل على التقاعد سنة 1997، انتقل للاستقرار نهائيا بالجماعة، وأصبح يسهر على التسيير الإداري اليومي، وقد ساعدته تجربته السابقة في الإدارة الجماعية على ضبط عملية انتقاء الموظفين، والتقليل من مصاريف التسيير والبحث عن موارد مالية إضافة لتنمية جماعته، وبالفعل نجح في الحصول على حصص مالية على شكل مساعدات

وتسهيلات تقنية. وقد ساعدته في هذه التجربة الناجحة أيضا توفره على تصور مسبق واعتماده الأسلوب الواقعي والنجاعة في مطابقة الموارد التي تتوفر عليها الجماعة مع طموحاته، واستفادته من الأخطاء التي سقطت فيها جماعات أخرى. وبذلك استطاع أن يواصل بسهولة رئاسته لرئاسة مجلس الجماعة بمناسبة انتخابات 1997، ولكنه فشل في إعادة الكرة مرة أخرى سنة 2003 عندما واجه تحالفات غير طبيعية قادها أحد الأعيان الجدد الذي استطاع أن يوجه الانتخابات الرئاسية في ثلاثة جماعات دفعة واحدة، وأن يحصل على مساندين له بها. ورغم سنه المتقدم (70 سنة)، فإنه مازال يؤمن بالعمل الجماعي ويطمح للترشح لولاية قادمة على أساس أن هناك أشياء مازالت ناقصة وأنه لابد من إتمامها.

5- المناضل الحزبي: بين الالتزام السياسي والحصار البيروقراطي وقوة جيوب المقاومة

ينتمي هذا الرئيس إلى حزب الاتحاد الاشتراكي منذ نعومة أظافره، يعمل أستاذا للسلك الأول للعلوم الطبيعية. ويعتبر من الوجوه المعروفة في الميدان السياسي والنقابي بإقليم الجديدة. استطاع أن يصل إلى قبة البرلمان، وقد صادف وصوله إلى رئاسة الجماعة تحولها إلى من جماعة قروية إلى بلدية. كان متشبثا بفكرة تحويل الزمامرة من مركز قروي بسيط إلى مدينة محترمة. ولهذا تطلب منه الأمر العمل أولا على وضع مخطط للتهيئة وهو ما تطلب مدة طويلة، ليحرمه ذلك من إنجاز المشروعات التي كان قد وعد بها السكان في حملته الانتخابية. كما تشبث بمحاربة البناء العشوائي وتحويل السوق إلى أطراف تراب المركز وأداء الضرائب والجبايات من التجار واحترام القوانين والمساطر الخاصة بالصفقات. وهو ما سيجر عليه مقاومة من طرف العديد من الأطراف الإدارية والاجتماعية، ليخسر الانتخابات البرلمانية والصعود إلى رئاسة الجماعة من جديد.

المبحث الثالث: الجديدة نموذج لتسيير مدينة كبيرة: موارد بشرية ومالية مهمة وتسيير عشوائي للشأن العام المحلي

تعرف مدينة الجديدة تطورا ديموغرافيا وتوسعا عمرانيا سريعا جدا منذ الثمانينات من القرن الماضي، وخاصة بعد إنشاء واشتغال معامل المكتب الشريف للفوسفاط بميناء الجرف الأصفر والمقاولات المستقرة بالمنطقة الصناعية، ولكن أمام هذا التطور السريع والتوسع الكبير للمجال الحضري، رحنا نلاحظ عددا من الإكراهات والمشاكل التي جعلتها تسقط في نوع من العشوائية بعد أن كانت إلى حدود السبعينات مدينة متوسطة وجذابة، وأهم هذه الإكراهات مشكل الحكامة المحلية وغياب أي مشروع ترابي استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار مجال الجديدة الكبرى الذي يدمج الشريط الساحلي أزمور – مولاي عبد الله- الجرف الأصفر، وعدم احترام ضوابط التخطيط والتسيير الحضريين، ومشكل إدماج الدواوير الهامشية ومناطق البناء العشوائي بعد توسيع المدار الحضري، وعدم استفادتها من الموارد المالية التي يمكن أن تأتي من الضرائب المحلية لمعامل الجرف الأصفر والتي تحصلها جماعة مولاي عبد الله، رغم أن عمال وأطر هذه الوحدات الصناعية يسكنون ويستفيدون من خدمات وتجهيزات ومرافق مدينة الجديدة.

1-تشكيلة مجلس بلدية الجديدة

1-1- مجلس يفتقد إلى الانسجام

أسفرت الانتخابات الجماعية لاقتراع 12 شتنبر 2003 بمدينة الجديدة عن مجلس منشطر، فمن بين 35 مقعد لم يستطع حزب معين تشكيل أغلبية واضحة، أو على الأقل التأثير على هذه الأغلبية. فهو مجلس يتكون فعلا من 11 حزبا، وأول حزب فيه لم يحصل إلا على 9 مقاعد بنسبة 25،7٪ أما باقي المقاعد، فقد اقتسمتها باقي الأحزاب بنسب مختلفة. والغريب في الأمر أن الحزب الذي أتى على رأس القائمة هو حزب الحركة الوطنية الشعبية لم يكن حاضرا في المجلس السابق، وقد استطاع فعلا أن يحصل عن طريق تحالفات غير طبيعية أيضا على الرئاسة، والأغرب أيضا أن رئيس المجلس انتقل بمجرد انتخابه إلى حزب آخر حصل معه على مقعد بالبرلمان، فقد كان هذا الرئيس عضوا بالمجلس البلدي منذ 1983، باسم حزب الاستقلال لينتقل إلى الحركة الشعبية ثم إلى الحركة الوطنية الشعبية ليعود بمناسبة الانتخابات التشريعية 2004 إلى حزب الاستقلال.

ما يمكن أن نستنتجه بخصوص تشكيل مجلس بلدية الجديدة هو عدم الانسجام وانتقال أغلب

أعضاءه من حزب لآخر باستمرار، مما يبين أننا بصدد أعيان حضريين أكثر من مناضلين حزبيين، وبالتالي عدم الالتزام ببرامج انتخابية أمام منتخبيهم؛ فالاستقطاب السياسي يكون حسب تطور الظروف السياسية والتقاء المصالح الشخصية من عدمهما وموقف السلطات المحلية من المجلس البلدي؛ فبالنسبة لهؤلاء المنتخبين لا يشكل الحزب إلا منبرا سياسيا يحصلون من خلاله على التزكية؛ وإذا كان البعض منهم يرى بأن تصويت الناخبين لصالحهم ليس إلا صفقة سابقة؛ فإن البعض الآخر لا يربطه بهم إلا انغماسه في جلب بعض المرافق والخدمات لأحيائهم أو تلبية بعض مصالحهم الإدارية والاجتماعية. ويكمن سر هذا النجاح لذا المسؤولين الجماعيين في تحقيق أغلبيات مبنية على تحالفات متقلبة.

الجدول رقم 154: توزيع المستشارين داخل المجلس البلدي للجديدة

حسب الأحزاب

	1983	1992	2003
الحركة الوطنية الشعبية	9	_	9
الاتحاد الاشتراكي	6	6	6
حزب الاستقلال	4	1	4
الحزب الوطني الديمقراطي	3	23	3
رابطة الحريات	2	_	2
الحركة الشعبية	1	_	1
التجمع الوطني للأحرار	3	_	3
الاتحاد الديمقراطي	1	_	1
الحركة الديمقراطية	1	_	1
الاتحاد الدستوري		1	0
العدالة والتنمية	5	_	5
المجمـوع	35	31	35

المصدر: قسم الجماعات المحلية بعمالة الجديدة

2-1- مجلس مكون من جيل وصل إلى النضج بعد أن حصل على تكوين عال.

يتكون هذا المجلس من جيل من الشباب وصل إلى النضج ودخل إلى مرحلة الكهولة، جعل من الوصول إلى المجلس البلدي لأول مرة مناسبة لرفع مجموعة من الرهانات، وهو بذلك استطاع أن يزيح نسبة مهمة من الشيوخ الذين كانوا يسيطرون على هذا المجلس في ولايات سابقة.

الجدول رقم 155: توزيع أعضاء المجلس حسب تاريخ الازدياد (انتخاب 2003)

تاريخ الازدياد	العدد	النسبة
<1943	4	11،4
1943-1953	5	14،3
1953-1963	22	62،9
>1963	4	11،4
المجموع	35	100

المصدر: قسم الجماعات المحلية بعمالة الجديدة

فالشريحة العمرية المهيمنة هي التي تتراوح أعمارها ما بين 40 و50 سنة، وإذا أضفنا إليها الشريحة الأكثر شبابا (30-40 سنة)، فإن المنتخبين الذين تقل أعمارها عن 50 سنة سيحصلون على ثلاثة أرباع من عدد المقاعد. وقد أفرز توزيع المستشارين حسب المستوى التعليمي على صعود فئات متعلمة ذات تكوين عال، حيث استطاع المستشارون ذوو التكوين الجامعي أن يحصل على نسب مهمة.

الجدول رقم 156: توزيع أعضاء المجلس حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الأعداد	النسب
المستوى الابتدائي	1	2،9
مستوى الإعدادي	-	-
مستوى الثانوي	12	34،3
مستوى العالي	22	62،9
المجموع	35	100

المصدر: قسم الجماعات المحلية بعمالة الجديدة

وإذا أضفنا إليهم أولئك الذين وصلوا إلى مستوى التعليم الثانوي، فسنجد أن الفئة ذات التعليم الأولى لا تضم إلا شخصا واحدا. يوضح هذا التوزيع النزعة الإيجابية نحو انتخاب عناصر ذات ثقافة عصري مرتفعة نسبيا، وهي بالمناسبة نخبة استطاعت أن تخترق النسيج السياسي في هذا الوسط الحضري بنجاح، وسط له انتظارات خاصة وحاجيات متزايدة وملحة جعلته يثق في هذا الصنف من المنتخبين.

3-1- الشرائح الاجتماعية العليا هي الأكثر حظا في الوصول إلى المجلس البلدي.

لقد استطاعت الشرائح المتعلمة فعلا أن تخترق المجلس البلدي أكثر من أي وقت مضى، وهي غالبا فئات اجتماعية نجحت إلى جانب رجل الأعمال في إثبات نفسها بفضل الترقية الاجتماعية من خلال ممارسة مهن حرة (أطباء- محامون- صيادلة...)، أو مهمة أطر عليا في سلك الوظيفة العمومية (أساتذة جامعيون- مهندسون...)، ويعتبر رجال الأعمال من الفئات الاجتماعية البازغة التي استطاعت أيضا تأكيد وجودها رغم قلة عددها المطلق؛ وهم في معظمهم من الصناعيين ومدراء المعامل والتجار الكبار الذين استفادوا سابقا من وضعية اقتصاد الريع.

الجدول رقم 157: توزيع أعضاء المجلس البلدي حسب الفئات السوسيو-مهنية

	الأعداد	النسب المئوية (٪)
الموظفون	4	٪ 11،4
رجال التعليم	5	٪ 14،3

مهن حرة وأطر علية	10	28،6٪
مستجدون	2	5،7٪
رجال الأعمال	10	28،6٪
متقاعدون	2	5،7٪
مهن أخرى	1	2،9٪
المجموع	35	100

المصدر قسم الجماعات المحلية بعمالة الجديدة.

يظهر من توزيع المستشارين البلديين لمدينة الجديدة حسب الوضعية السوسيو–مهنية أن الفئات البارزة هي فعلا كل من رجال الأعمال من جهة بنسبة ٪28،6 والفئات الوسطى العليا المكونة من المهن الحرة والأطراف العليا بنسبة 28،6٪، وهما بذلك يشكلان أغلبية أعضاء المجلس.

والجدير بالملاحظة أن لرجال التعليم لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة بعد أن كان لهم حضورا ملفتا للنظر في السابق أما التجار والحرفيين فلا نجد لهم حضورا في المجلس رغم أن وجودهم العددي كبير جدا داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن القول عموما أن أغلبية أعضاء المجلس من الفئات المتوسطة العمر وذات تكوين جماعي ومن الفئات السوسيو–مهنية العالية، ولكنها فئات غير ملتزمة حزبيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، وبالتالي يمكن القول أن أغلبية أعضاءها من الأعيان الحضريين الذين يراهنون على استثمار وضعيتهم الاجتماعية المتميزة للوصول إلى سدة البلدية قصد توسيع امتيازاتهم.

2–البنيات البلدية بجماعة الجديدة: واقع الحال

1–2– بلدية تعاني من ضعف التأطير الإداري

تعرف بلدية الجديدة إعادة الهيكلة باستمرار مع قدوم كل مكتب ورئيس جديدين؛ مما يجعل التنظيم الإداري بما غير مستقر؛ إذ تخضع عملية انتشار الموظفين والأطر لانتقائية خاصة ميزتها الأساسية هي المزاجية والعلاقات الشخصية، فكل رئيس يعمد إلى هيكلة مصالح البلدية رافعا فقط شعار " إعادة تعيين الأطر العليا الكفؤة في مناصب المسؤولية"، والواقع هو أن عملية التعيين هاته من الوسائل التي يعتمد عليها كل رئيس لإزاحة عناصر الرئيس السابق وتعيين مكانهم العناصر المقربة

منه بناء على معايير بعيدة عن الموضوعية مثل الثقة والولاء، لأن من شأن هذه العناصر المقربة أن تساعده على تدبير شؤون البلدية بالطريقة التي يراها صالحة في خدمته وتصوره. ورغم أن عدد حاملي الشهادات العليا في تزايد مستمر، إلا أن عددهم مازال ضعيفا، وبالتالي فإن درجة التأطير مازالت دون المستوى المطلوب.

الجدول رقم158: تطور وتوزيع موظفي وأطر بلدية الجديدة

	1997		2003	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
الأطر العليا	31	4٪	64	٪ 7،5
الأطر المتوسطة	219	٪ 28،3	252	٪ 29،5
أطر التنفيذ	57	٪ 7،4	29	٪ 3،4
أعوان المصلحة واليد العاملة	468	٪ 60،4	510	59،7٪
المجموع	775	٪ 100	855	100٪

تقرير عن وضعية بلدية الجديدة 2003

لقد عرفت إدارة البلدية فعلا تطورا ملحوظا في أعداد الموظفين إلى أن وصلت في حدود سنة 2003 إلى 855 موظفا بعد أن كانت سنة 1997في حدود 775 موظفا، أي بنسبة تزايد وصلت إلى 10،3٪ في هذه الفترة، ولكن بنية النسيج الإداري مازالت موجودة بنفس الشكل، وأهم مميزاتها هي:

– ضعف التأطير، إذ لم تتجاوز نسبة التأطير 7،5٪؛ وهي نسبة ضعيفة أمام تعقد الشؤون الإدارية والقانونية والتقنية التي تواجهها مدينة في توسع ونمو مستمرين كمدينة الجديدة؛ ولن نفشي سرا إذ قلنا بأن عملية التوظيف قد شابها منذ بداية التسعينات شوائب كثيرة، أدت إلى توظيف أطر غير ملائمة في الكثير من الأحيان لانعدام توفرها على التكوين المناسب؛ وأهم هذه الشوائب كما هو الشأن بالنسبة لجماعات أخرى. عن عاملين اثنين:

– إدماج حاملي الشهادات الجامعية في إطار حملة تشغيل مكثفة وموجهة من طرف السلطات الحكومية.

– التوظيف المشبوه القائم على العلاقات الزبونية والرشوة وعدم الأخذ بعين الاعتبار لمعياري الكفاءة والتكوين المناسب.

– التوظيف العشوائي؛ حيث لا يتم التوظيف حسب الحاجيات المطلوبة والإمكانيات المتوفرة.

*ضعف التنفيذ؛ إذ لا تتجاوز نسبة الأطر المكلفة بالتنفيذ 3،4 بل إنها في تراجع واضح بعد

أن كانت تمثل بنسبة 7،4٪، والحال أن أهم المشاكل التي تعاني منها بلدية الجديدة هي حضورها في الميدان سواء مراقبة عمليات البناء أو مراقبة الأوراش البلدية أو مراقبة الصحة أو جباية الضرائب والرسوم المحلية...

– تضخم أعداد أعوان المصلحة واليد العاملة؛ حيث يشكل هؤلاء قرابة ثلاثة أخماس عدد مستخدمي البلدية.

وتطرح عملية تشغيلهم حاليا إشكالا مقلقا بالنسبة للبلدية؛ فبعد أن تم تفويت قطاعي النظافة وجمع النفايات إلى شركة خاصة في إطار التدبير المفوض، وتفويت قطاع التطهير للوكالة المستقلة للماء والكهرباء، أصبح جزء منهم شبه عاطل بعد أن رفضوا الاشتغال مع الشركة المكلفة بالنظافة رغم الإغراءات التي تم تقديمها إليهم؛ في الوقت الذي تتحمل فيه البلدية أعباء كبيرة في أداء أجورهم.

2-2- تطور المداخل والمصاريف

1-2-2- تطور المداخل

الجدول رقم 159: (بملايين درهم) وثيرة تطور المداخل ونسب تحصيلها ونسب نوعها

السنوات	المداخيل	الباقي استخلاصه	نسبة التحصيل ٪	نسبة الضرائب المحلية (٪)	نسبة الضرائب المحولة (٪)
1992	45،1	17،9	71،5	37،5	62،5
1993	45،0	26،6	62،9	32،0	50،5
1994	58،9	23،2	71،7	49،5	68،1
1995	48،9	34،3	58،8	30،5	69،5
96-1997	86،6	48،0	64،3	33،8	66،2
97-1998	59،5	54،4	56،7	29،8	70،2
98-1999	55،4	46،7	54،1	33،9	66،1
99-2000	46،0	52،8	46،6	45،6	54،4
00-2001	123،0	71،3	63،3	25،3	74،7
2002	72،2	76،0	48،7	38،2	61،8

المصدر: بلدية الجديدة 2003

يتبين تطور المداخل خلال الفترة العشرية الفاصلة ما بين 1992-2002 بأنها تتزايد بوثيرة تصاعدية، ولكنها لا تسير بطريقة ثابتة؛ فهي تزداد تارة وتضعف تارة أخرى في فترات قصيرة لا تتعدى ثلاثة سنوات.

ويمكن تفسير التزايد العام للمداخل بتعدد مصادره نتيجة التطور الاقتصادي والتجاري من جهة ونتيجة للتوسع العمراني من جهة ثانية واللجوء إلى الاقتراض سواء لدى مؤسسات تمويلية عمومية لصندوق التجهيز الجماعي أو لدى مؤسسات شبه عمومية كالبنك الشعبي، نتيجة ثقة هاتين المؤسستين في مكانية استرجاع مستحقاتهما.

وقد سجلت سنة 1996-1997 وخصوصا 2000-2001 أرقاما عالية في المداخل بفضل اللجوء إلى الاقتراض، حيث سجلت هذه السنة الأخيرة رقما قياسيا وصل إلى 123 مليون درهما؛ وهي سنوات كما نلاحظ توافق نهاية الولاية الانتخابية، حيث يتم اللجوء إلى هذه الطريقة للشروع في عمليات تجهيز واسعة داخل المدينة قصد التأثير على مسار الانتخابات.

ولكن بلدية الجديدة لا تعتمد على مداخليها الخاصة بنسبة كبيرة، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الإمدادات العمومية على شكل ضرائب محمولة من طرف الدولة بنسبة عالية تصل في المتوسط إلى 64،4٪ من مجموع المداخل.

وقد تناقصت بالفعل نسبة الضرائب المحلية من مجموع المداخيل من نسبة متوسطة 36،7٪ في الولاية الجماعية (1992-1997) وإلى نسبة متوسطة أقل من 34،6٪ في الولاية التالية (1997-2003).

ويبقى أهم مشكل يعترض قطاع المداخيل هو القدرة على جبايتها؛ إذ تبقى السلطات البلدية عاجزة عن تحصيل مستحقاتها الضريبية بصفة شاملة، بل إن نسبة العجز قد وصلت إلى ما بين 28،3٪ و53،4٪ في تغطية مداخلها.

ويرجع هذا العجز لعاملين اثنين:

- تقاعس الخزينة الإقليمية في جباية الضرائب المحلية وعلى الخصوص الضريبة على المباني لفائدة البلدية.

- تقاعس السلطات البلدية في جباية مستحقاتها الضريبية خصوصا التجارية والحرفية...

ويرتبط هذا العامل الأخير بسلوك المهادنة الذي تلجأ إليه بعض المجالس الجماعية اتجاه الناخبين.

2-2- 2- المصاريف

الجدول رقم 160: تطور المصاريف وتوزيعها ما بين 1997-2002 (آلاف الدراهم)

	1997		2003	
	المبالغ المالية	النسبة (٪)	المبالغ المالية	النسبة (٪)
المجلس البلدي	3،132	22،0	86،229	18،0
مصاريف أجور الموظفين	21204،4	35	42666،8	34
العتاد ومصاريف تسيير المصالح	10707،4	18	18148،5	14
منح مختلفة	230،0	0،38	655،2	0،5
مصاريف القروض	14539،8	24،54	24456،7	20
الفائض التقديري	12549،1	21،1	36761،5	30
المجموع	50461،5	100	123027،6	100

تقرير عن وضعية بلدية الجديدة 2003

عرفت المصاريف البلدية في هذه الفترة تطورا كبيرا، إذ انتقلت من 50،4 ملون درهم بخطاطة السنة المالية 97-1998 إلى 123 مليون درهم بخطاطة السنة المالية 00-2001؛ أي بتزايد وصل تقريبا إلى مرتين ونصف. ويرجع هذا التزايد الهائل في المصاريف إلى عاملين اثنين:

- تزايد نسبة استرجاع الديون؛ حيث انتقلت أقساط القروض في هذه الفترة من 14،6 مليون درهم إلى 24،4 مليون درهم.

- تزايد الاهتمام بعمليات التجهيز والتهيئة، حيث تزايد الفائض التقديري قرابة ثلاثة مرات من 12،5 مليون درهم إلى 36،8 مليون درهم في نفس الفترة.

وعلى الرغم من ارتفاع المداخيل وتزايد المصاريف، فإن بنية هذه الأخيرة لا تنعكس إيجابا بشكل كبير على تهيئة وتنمية المدينة؛ فبنية المصاريف تبين بشكل لا يدع مجالا للشك أن تكاليف التسيير تلتهم القسط الأوفر من الميزانية البلدية؛ وهي مصاريف ثابتة أصبحت تثقل كاهل البلدية

باستمرار، وأهم بنودها هي المصاريف الموجهة نحو الشؤون الإدارية (أجور الموظفين (34٪) ومصاريف تسيير المصالح الإدارية (14٪) من جهة ونحو تسديد الديون (20٪) من جهة ثانية.

وإذا استثنينا هاته السنة ما قبل الانتخابات (نسب التجهيز 30٪)، فإن تكاليف التجهيزات تبقى دون ذلك في أغلب السنوات؛ مما يحرم المدينة من الوسائل المالية الكفيلة بتنميتها وتجهيزها وإعدادها بطريقة مثلى.

والواقع هو أن الميزانية أصبحت تتخبط تحت ثقل الأجور المتزايدة باستمرار، حيث انتقلت من 21،2 مليون درهم إلى 42،7م درهم أي بنسبة مضاعفة في فترة وجيزة ويرجع ثقل الأجور وتضخمها إلى التوظيف العشوائي وتزايد الأجور، ولا تقل معاناة البلدية عن ذلك من معاناة المديونية وتسديد الديون؛ فكلما تزايدت المديونية كلما ازدادت أقساط الديون المستردة.

الجدول رقم 161: أهمية المديونية وتسديد الديون

السنوات	المداخيل	الأقساط السنوية	نسبة المديونية (٪)
1992	45،1	6،7	14،9
1993	45،0	14،9	33،1
1994	58،9	15،4	26،1
1995	48،9	14،9	30،5
96-1997	86،6	22،3	25،8
97-1998	59،5	14،6	24،5
98-1999	55،8	12،1	21،7
99-2000	46،0	13،8	30،0
00-2001	123	24،5	20،0

تقرير عن الوضعية المالية بلدية الجديدة 2003

إنها معاناة حقيقية تعرفها بلدية الجديدة مع مشكل المديونية؛ فهي لا تقل في حدودها الدنيا عن نسبة 20٪ وقد تصل إلى حصة ثلث المداخيل فعلا كما هو الشأن بالنسبة لسنة 1993. وكان بالإمكان التغلب على أداء الأقساط لو تمت تغطية المداخيل عن طريق التحصيل الشامل

للمستحقات الضريبية، حيث ستتراوح نسبة المديونية ما بين 11،76٪ و20،07٪ من المداخيل الحقيقية في نفس الفترة المدروسة. وكان بالإمكان أيضا التغلب على أداء الأقساط لو تم استثمار القروض أحسن استثمار سواء في مشاريع اقتصادية مثمرة أو في وضع بنيات تحتية صلبة ودائمة، وليس في تجهيزات تحتية هشة تتعرض للإتلاف بسرعة، ليتم اللجوء مرة ثانية للاقتراض قصد تقويتها أو إصلاحها كالطرق مثلا، أو بناء مساحات تجارية لم تشغل لحد الساعة رغم مرور عشرة سنوات على إنجازها؛ كان بالإمكان الاعتماد على مداخيل تأجيرها للمساهمة في أداء الديون، أو حسن تفويت البقع بالمنطقة الصناعية حيث مازال منها ما هو غير مشغل من طرف المستفيدين.

برمجة فائض ميزانية 2000-2001

يتضح من توزيع المشاريع المبرمجة من خلال فائض ميزانية 2000-2001 أن الميادين التي تحظى بالأولوية هي:

- المجال العقاري وتهيئته؛ حيث كلفت عمليات شراء الأراضي وتحفيظها لشق الطرق بها 7،3م درهم أي ما يناهز 19،4 من فائض الميزانية.

- مجال البناء؛ حيث تطلبت عمليات تشييد بنايات القصر البلدي وتوسيعه والمرافق التابعة له وكذا بناء المركب الثقافي والمساهمة في إنجاز المركب الاجتماعي... غلافا ماليا وصل إلى 7،8 مليون درهم أي ما يساوي 20،7٪.

- مجال الطرقات؛ حيث كلفت أشغال التهيئة وتغطية الأرصفة 8 مليون درهم أي ما يوازي أيضا 21،3٪.

يظهر إذن أن هذه المجالات الثلاث تقتسم لوحدها أكثر من 60٪ من فائض الميزانية؛ مما لم يسمح بمواجهة قطاعات اقتصادية واجتماعية كثيرة ومتعددة بنفس الاهتمام.

وأهم ما يميز هذه القطاعات الثلاث هي اهتمامها عموما بميدان البناء والتعمير عموما، وعدم اكتراثها بالقطاعات المنتجة والاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في الرفع من وثيرة التنمية والتخفيض من نسبة البطالة.

3-الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للبلدية

3-1- تهيئة واستصلاح وتوسيع شبكات التجهيز الأساسية

3-1-1- شبكة التطهير:

الجدول رقم 162: الأشغال المنجزة في ميدان التطهير

الفترات السنوية	1997/92-96	1998-2003/97	نسبة النمو المتوسط
الم.م.ط	9388	18173	93،6٪
التكاليف (بآلف الدراهم)	5655	12116	114،3٪

القسم التقني ببلدية الجديدة 2003

لقد تزايد الاهتمام فعلا بميدان التطهير سواء منه السائل أو الصلب، بسبب المشاكل الكثيرة التي يعرفها هذا القطاع والناتجة عن النمو والتوسع الحضريين. فقد ارتفعت نسبة تكاليف استصلاح وتوسيع شيكات التطهير وجمع النفايات بأكثر من مرتين من ولاية 92-1997 والولاية الموالية (2003-97)؛ ولكن بنسبة أكثر من نسبة التطور الكمي؛ مما يظهر تزايد النفقات بالمقارنة مع تزايد الكميات.

وأمام تزايد مشاكل التطهير قرر المجلس البلدي لمدينة الجديدة اللجوء إلى مجموعة الإجراءات الجدرية:

- تفويت قطاع مصلحة جمع النفايات الصلبة؛ وهو ما وقع فعلا باللجوء إلى التدبير المفوض عن طريق شركة خاصة فرنسية خاصة ومتخصصة؛ حيث لوحظ تحسن نوعي في نظافة المدينة وبنفس التكلفة.

- تفويت تسيير مصلحة التطهير السائل للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لإقليم الجديدة، وهذا ما حصل فعلا منذ سنة 2006 حيث سجل أيضا تحسن في جودة الخدمات مع رفع تكاليفها على المستعملين.

- استصلاح محطات ضخ المياه المستعملة بسيدي الضاوي بعد توقف دام 30 سنة؛ وهي العملية التي تم تنفيذها فعلا فيما بعد.

- إنجاز القناة "أ-ب" الممتدة على مسافة 5 كلمترات لتطهير المنطقة الثالثة قصد فتح هذه الأخيرة للتعمير، وهي العملية التي لم تته بعد إلى اليوم.

- تحويل المزبلة البلدية خارج المدار الحضري وهذا ما بدأ العمل به في شراكة مع جماعة مولاي عبد الله وعمالة الإقليم منذ بداية 2007.

- إلزام المستثمرين الصناعيين بمعالجة نفايات مصانعهم قبل تفريغها عبر شبكة التطهير، حيث لم يلتزم أي صناعي فعلا بهذا الإجراء؛ بل إن عمليات الإفراغ بالإضافة إلى تلويث البيئة الحضرية والبحرية على السواء تؤدي، تؤدي إلى حتف عاملين بقطاع التطهير في غضون سنة 2004.

- إنجاز التصميم المديري للتطهير، وهي العملية التي لم تنته بعد رغم مرور أكثر من خمس (5) سنوات على بداية الأشغال.

- توسيع قناة المياه المطرية المسماة قناة فلفل، وهو ما تم إنجازه في غضون 2004.

- إحداث محطات لتصفية المياه المستعملة؛ ولم تنجز لحد الساعة أي محطة من هذا الصنف

2-1-3- الشبكة الطرقية:

الجدول رقم 163: تطوير الأشغال المنجزة في ميدان الطرق

الفترات السنوية	1996-1997/92	1999-2002/97	نسبة النمو
مساحتها ($م^2$)	21048 $م^2$	866166 $م^2$	4015٪
تكلفتها (مليون درهم)	1،2 مليون درهم	48،0 مليون درهم	4408٪

مصلحة القسم التقني بلدية الجديدة 2003

يظهر فعلا المجهود الكبير الذي بدل في ميدان تهيئة الطرق وإنجازها ما بين الفترتين الولايتين، حيث ازدادت المساحات المهيأة للطرق بشكل كبير، وذلك إما لتقوية الشبكة الموجودة أو لمصاحبة التوسع الحضري الكبير الذي تعرفه هذه المدينة؛ ومازالت المجهودات جارية في هذا الإطار، وتخص بالتحديد المحاور المهيكلة والأحزمة الطرقية حول المدينة؛ وهي الطرق المسطرة بخطاطة تصميم التهيئة الحضرية، وذلك لفك العزلة عن المناطق الموجهة للتعمير.

ولكن الإشكال الذي يثير الانتباه هو نقص جودة التجهيز في التجزئات التي أنجزها المجزئون الخواص من الشبكة الطرقية؛ وهي عبارة عن طرق لا تحترم في وضعها المعايير والشروط الضرورية للإنجاز، حيث تتلاش بسرعة فائقة رغم أنها تخضع لعملية التأشير عليها والمصادقة على مطابقتها للقوانين لمراقبة السلطات المحلية والبلدية والمختصة؛ وهكذا تضطر البلدية إلى إعادة تهيئتها أو استصلاحها وتقويتها على حسابها الخاص.

كما أن الطرق المهيأة بالجديدة على غرار باقي الطرق بالمدن المغربية سرعان ما تتعرض للإتلاف والتلاشي جراء أعمال الحفر التي يقوم بها مختلف المتدخلون لوضع شبكات أخرى (الهاتف-الماء الصالح للشرب، التطهير...) وترجع هذه الوضعية إلى عدم وجود تخطيط مسبق في وضع الشبكات المختلفة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في ميدان التهيئة الحضرية وعدم وفاء بعضهم بالالتزامات التي يأخذونها على عاتقهم إما بالوضع المسبق لها أو بعدم إصلاح الطريق...

3-1-3- شبكة الإنارة العمومية

الجدول رقم 164: تطور تكاليف شبكة الإنارة بالجديدة

الفترات السنوية	1997/1993-96/92	1998-2003/97	نسبة النمو
التكاليف بآلاف درهم	786	3490	344٪

مصلحة القسم التقني ببلدية الجديدة 2003

عرف هذا القطاع أيضا اهتماما متزايدا من طرف المجلس البلدي حيث عرفت تكاليف شبكة الإنارة تطورا هائلا؛ إما نتيجة لإيصال هذه الشبكة للأحياء الجديدة والمحاور الطرقية الكبرى أو نتيجة لعملية تعميمها على الأحياء التي لم تكن تستفيد من هذه الخدمات أو إيصالها للأحياء السكنية العشوائية الهامشية.

3-2- التطور العمراني ما بين عملية الضبط وتسارع التوسع الحضري

أصبح دور البلدية حاسما في التسيير الحضري وضبط التطور العمراني على الخصوص وذلك إلى جانب كل من العمالة والوكالة الحضرية؛ ولا يقتصر دور البلدية في مراقبة عمليات التجزئة والبناء، ولكن يتعداها مبدئيا إلى تنشيط مجال التهيئة الحضرية من خلال تقوية العلاقات مع المتدخلين العموميين في هذا المجال ومساعدة المنعشين الخواص في إنجاز مشاريعهم وعلى الخصوص المتعلقة بالسكن الاجتماعي والمساهمة في محاربة السكن غير اللائق.

الجدول رقم 165: تطور رخص البناء والمطابقة بمدينة الجديدة حسب أنواع وحدات السكن

	1997/1993-96	98-2003/97	نسبة النمو (٪)
السكن الاقتصادي	1174	2820	140٪
الفيلات	223	518	132،3٪
العمارات	52	91	75،0٪
البنايات الأخرى	54	83	53،7٪
عدد الوحدات السكنية	3932	7872	100٪

قسم التعمير بلدية الجديدة 2003

قام المجلس فعلا بمصاحبة عمليات إنتاج الوحدات السكنية بالمدينة، وقد عرف هذا الإنتاج فعلا تطورا هائلا ما بين الولايتين الانتخابيتين؛ وذلك استجابة للطلب الكبير على البناء، وقد خص هذا التطور السكن الاقتصادي والفيلات حيث تجاوزت نسب التطور 130٪ ما بين الفترتين، كما أن الترخيص لبناء العمارات لإنتاج الشقق أخذ يتطور بسرعة حثيثة حيث انتقل ما بين الفترتين المذكورتين بنسبة تجاوزت 50٪، وأمام استنفاد الأراضي الموجهة للتجزئة داخل المدار الحضري وخارج المنطقة الثالثة التي لم تفتح بعد للتجزئة، لم يبق من خيار آخر أمام المجلس إلا إنتاج البناء العمودي، وذلك بالسماح بإنشاء عمارات على طول المحاور الطرقية وبناء وحدات سكنية ذات طابق سفلي+ طابقين أو ثلاث طوابق حسب المناطق وعرض الأزقة والشوارع.

كما قام هذا المجلس بتوقيع اتفاقية بينه وبين عمالة إقليم الجديدة والوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق والوكالة الحضرية آسفي–الجديدة والمندوبية الإقليمية للإسكان حول إنجاز عمليات إعادة إسكان قاطني الدواوير التالية: الغربة بوعلي والغزوة التي تضم 493 أسرة، كما قامت في نفس الإطار بإعادة هيكلة الدواوير ودواوير أخرى.[1]

[1] - ANHI, Rapport d'activités, 2003

3-3- تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية:

يتمثل دور المجلس البلدي في تنشيط الحركة الاقتصادية بمدينة الجديدة في ثلاثة ميادين؛ تختلف فيما بينها من مجرد تنظيم العمليات الإنتاجية والتجارية إلى عمليات التهيئة والأعداد.

1-3-3- تهيئة المناطق الإنتاجية، ويأتي على رأس هذه المجالات المناطق الصناعية وإنشاء مشاتل المقاولين. وبغية تنشيط الاستثمارات الصناعية، قامت البلدية بإنشاء منطقة صناعية تضم 328 قطعة؛ لم تبني منها فعلا إلا 154 قطعة محتضنة بذلك 93 مصنعا نشيطا بسبب عدم إقدام عدد من المستفيدين من البقع بإنشاء مقاولات وتوظيفها على المستوى الإنتاجي؛ واقتصارهم على المضاربة بها في انتظار ارتفاع الأسعار بعد أن تسوى وضعيتها العقارية؛ مستغلين الطلب الذي يقوم به الصناعيون لتسوية الوضعية العقارية، في الوقت الذي ينتظر فيه عدد من المستثمرين المحتملين وجود بقع فارغة لإنشاء وحدات إنتاجية؛ ولا سبيل للذكر هنا إلى أن عددا من المستفيدين من البقع بأثمان زهيدة هم ليسوا من المستثمرين الصناعيين، ولكنهم من الأعيان والتجار الكبار وأعضاء من المجالس البلدية السابقة والمسؤولين الإداريين... الذين يشغلون هذه المساحات بدون أن يحترموا دفتر التحملات.

كما أقامت البلدية تبعا لاتفاقية جمعتها مع وزارة التجارة والصناعة في إطار صندوق تنمية تشغيل الشباب ببناء 49 محلا على مساحة إجمالية تقدر بـ 15000م^2 ومساحة مغطاة تقدر بـ 7400م^2؛ وقد استفاد فعلا من هذه المحلات 36 مقاولا داخل إطار "حاضن المقاولات incubateur des entreprises"، من أجل تأهيلهم قصد تشجيع المبادرة المقاولاتية الهادفة ومعرفة الأسس السليمة لتدبير المقاولات[1].

2-3-3- تنشيط الحركة التجارية والخدماتية:

يكمن هذا الدور في تحسين ظروف النشاط التجاري وتشجيع الاستثمارات المختلفة، وذلك من خلال تهيئة المساحات التجارية أو تهيئة المساحات التجارية والمهنية:

- تهيئة المجازر البلدية واستصلاحها؛ في انتظار إنجاز المجازر البلدية العصرية حسب المواصفات الدولية قامت البلدية بتهيئة وتوسيع المجازر الموجودة.

[1] Délégation du Mministère du commerce et d'industrie d'El Jadida, Rapport d'Activités 2003.

- بناء وتوسيع وإعادة تجهيز الأسواق البلدية الموجودة بقنوات الصرف الصحي والماء والكهرباء... مع بناء دكاكين جديدة سوق بئر ابراهيم.
- بناء المركز التجاري "المستقبل" وتزويده بالشبكات المختلفة.
- تهيئة سوق الجملة وتجهيزه.
- إعادة هيكلة سوق الدواجن

الترخيص بإحداث محلات تجارية وحرفية.

يقوم المجلس باستمرار بتسليم رخص بلدية قصد إحداث هياكل لاستقبال الأنشطة التجارية والحرفية؛ وذلك تلبية لتزايد الطلب على طلب هذه التراخيص في الفترة الأخيرة.

الجدول رقم 166: تطور تسليم التراخيص التجارية والحرفية من طرف بلدية الجديدة

السنوات	الرخص التجارية	الرخص الحرفية	مناصب الشغل المحدثة
1998	184	68	377
1999	283	99	491
2000	197	45	311
2001	295	91	607
2002	216	73	389

القسم الاقتصادي بلدية الجديدة 2003

وتعبر وثيرة الرخص المسلمة من طرف المجلس عن حيوية واضحة في الميدان التجاري والحرفي إذ وصل متوسط عدد الرخص التجارية سنويا في هذه المدة إلى 235، ومتوسط عدد الرخص الحرفية إلى 75 في السنة؛ وإن كان عدد الرخص لا يتزايد بوثيرة ثابتة فإن عدد المناصب التي تم خلقها في هذا الميدان هو عدد لا يستهان به، حيث وصل العدد الإجمالي إلى 2175 منصبا في السنوات الخمسة المدروسة.

4-3- ضعف التخطيط والسقوط في التدبير اليومي:

لا تتوفر مدينة الجديدة على مخطط حقيقي للتنمية الحضرية، ففي الفترة الفاصلة ما بين 1999 و2004 تمت المصادقة على ثلاثة مخططات مختلفة:

– مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004/03-2000/1999) الذي تم وضعه بمناسبة وصول حكومة عبد الرحمان اليوسفي الذي حث جميع الجماعات المحلية بإعداد مخططات خاصة بها.

– مخطط تنمية المدينة (2003-2006)، وهو المخطط الذي قامت بلدية الجديدة بالتأشير عليه سنة 2003.

– المخطط المحلي للتنمية الحضرية لمدينة الجديدة (2002-2006)، وهو الذي تم وضعه تحت إشراف عمالة الإقليم في إطار شراكات مع مختلف الفاعلين المحليين.

فبالنسبة للمخطط الأول، نجده يركز على سبعة قطاعات فقط؛ معتمدا في ذلك على غلاف مالي يصل إلى 156 مليون درهم: وأهم ما يثير من ملاحظات[1]:

– تركيزه على قطاع الطرق مما يناهز نصف الاستثمارات المرتقبة، يليه في ذلك قطاع التجهيزات الخاصة بدون تحديدها وقطاع التطهير اللذان يحتاجان بالتوالي إلى 18،8٪ و15٪ وتهمشه للقطاع الاجتماعي بتخصيص غلاف مالي لا يتجاوز 7،7٪ من الغلاف المالي الإجمالي.

– تركيزه على أربع سنوات فقط مع العلم أنه من المفروض أن يكون مخططا خماسيا.

– لجوئه إلى تقسيم الأغلفة المالية حسب القطاعات على أشطر متساوية سنويا، مع العلم أن عملية التخطيط تلزم تتبع برمجة مترابطة ومتسلسلة للمشاريع بطريقة ميكانيكية كما هو الشأن بالنسبة.

أما المخطط الثاني (2003-2006)[2]، فقد تم إقامته على أساس إنجازه في أربعة سنوات، وذلك بالاعتماد على غلاف مالي يصل إلى 286 مليون درهم. ونجد أنه قد تم وضعه من طرف البلدية في نهاية الولاية الانتخابية، وهو إجراء لا معنى له على اعتبار أنه لا يلزم المجلس الذي يتم انتخابه في الولاية اللاحقة، وهذا ما تم فعلا إذ تم التخلي عنه؛ بل يمكن القول أن وضعه جاء نتيجة لحسابات انتخابية صرفة.

ويثير هذا المخطط الذي ولد ميتا الملاحظات التالية:

---

[1] - بلدية الجديدة، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية: 2004/03-2000/1999

[2] - بلدية الجديدة، مخطط تنمية المدينة (2003- 2006)

- عدم الإشارة إلى أهم قطاع يقض مضجع كل المجالس المتعاقبة نظرا لارتفاع كلفته المالية، ألا وهو قطاع الطرق والتجهيزات الأساسية؛ واكتفاءه بالإشارة إلى الإنجازات الجديدة وأشغال التقوية؛ وهو ما يكلف استثمارات تصل نسبتها إلى ما يناهز 40٪ من الغلاف الملي الإجمالي.
- اكتفاءه بالتسطير كسابقة على برمجة المشاريع خلال أربع سنوات فقط،
- استجابته لحاجات قطاعات أكثر عددا، واهتمامه أكثر بالجوانب البيئية والاقتصادية،
- إهماله الجانب الاجتماعي تماما،

ورغم أنه لم يطبق كما هو الشأن بالنسبة لسابقه، فإنه يعطي فكرة عن التصور الذي يكنه المسؤولون البلديون عن كيفية تنمية المدينة وعن التوقيت الذي تم وضعه فيه؛ فرغم أنه أكثر ترابطا وانسجاما من المخطط الأول إلا أن توقيته يعطي فكرة عن الأساسية فقط.

فمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003 على علاقته لم يأخذ به بتاتا: مما يطرح السؤال عن جدوى وضعه سابقا؟ ولماذا لم يأخذ بهذه الأداة الناجعة في التنمية الحضرية؟ ومن هم المسؤولون عن ذلك؟ ما يمكن استخلاصه هو سيادة الارتجال في ظل غياب أداة استشرافية كالتخطيط مما ينعكس سلبا على نمو المدينة وتوسيعها وتلبية حاجيات سكانها؛ نظرا لانعدام وضوح الرؤيا والتعامل نتيجة ذلك مع القضايا الحضرية وفق الإكراهات الحاضرة يوما بعد آخر.

إن اللجوء إلى هذه الأداة وعدم اكتراثهم بها فيما بعد يعني فقط تلميع صورة المجلس في المناسبات الانتخابية، أو لعدم واقعيته؛ فالمخطط الأول تأسس سنة 1999 على غلاف مالي وصل إلى 156 مليون درهم وهي مبلغ غير متوفر لها آنذاك.

5-3-عدم التطابق بين التخطيط والإنجاز الفعلي:

للتأكد من مصداقية المخطط والمخططين لجأنا إلى متابعة المشاريع المنجزة فعلا في الفترة المطابقة لفترة مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما يظهر البون الكبير الذي يفصل بين التخطيط والواقع؛ والواقع أنه مشكل ناتج عن المخططين الذين هم أنفسهم المنفذون.

الجدول رقم 167: توزيع الاستثمارات البلدية المنجزة ما بين 2000 و2002 (بآلاف الدراهم)

القطاعات	المبالغ المالية	النسب المئوية (٪)
تهيئة الطرق وصيانتها	49506	87،0
تهيئة شبكة التطهير وصيانتها	5569	9،2
تهيئة الأسواق	1775	3،0
صيانة المسرح البلدي	210	0،4
المجموع	57060	

المصدر: قسم الجماعات المحلية وعمالة إقليم الجديدة 2003

يظهر توزيع الاستثمارات المخططة للمشاريع التي تم تنفيذها فعلا أن قطاعي الطرق والتطهير استحودا على ما يفوق 96٪ من مجموع الاستثمارات المحققة.

فيما تم إغفال كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمجالات الخضراء... وكأن المدينة تتلخص في وضع التجهيزات.

4-رهانات المجلس الجماعي

4-1- رهانات المجلس الداخلية:

بدراسة لمحاضر المجلس البلدي لمدينة الجديدة في ولاية 97-2003 يتبين ضعف الانسجام بين صفوف الأعضاء المكونين له، إن لم نقل في بعض الأوقات غيابا تاما لذلك الانسجام، وهكذا يكون أول رهان يواجهه هو تحقيق التوازنات الداخلية؛ وهي توازنات هشة تتقلب باستمرار، نظرا لغياب أغلبية حزبية أو تكتل حزبي دو مرجعية إيديولوجية وفكرية معينة من جهة والبحث عن المصالح الخاصة والقوية من جهة ثانية وتدخل سلطات الوصاية بطريقة غير مباشرة في توجيه العمل الجماعي عن طريق تحريك بعض المستشارين حسب ما يتفق مع رؤيتها للشؤون البلدية.

ولا شك أن انتخاب الرئيس وتمرير الحساب الإداري والتصويت على الميزانية السنوية والتصويت على بعض القرارات الحاسمة هي المناسبات الأكثر حساسية التي تكون فيها الحاجة ماسة لتحقيق أغلبية للتصويت الإيجابي؛ الشيء الذي يؤدي إلى حصول مساومات ومفاوضات تطال المنتخبين بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم الحزبية.

وتهم هذه التحالفات توزيع المهام في إطار مكتب المجلس، والاستفادة من بعض المصالح والامتيازات البلدية كالحصول على رخص فتح الأكشاك التلفونية والأكشاك الصيفية والمقاهي الصيفية والوصول بسهولة إلى الاستفادة من الصفقات التي تبرمجها البلدية كصفقة تأتيت المكاتب الإدارية وصفقة السيارات والشاحنات وصفقات تهيئة الحدائق...

وقد طرحت هذه الامتيازات صراعات واحتجاجات مزمنة داخل المجلس؛ وطرحت مشكلا لا يقل أهمية هو انعدام المصداقية لدى الناخبين الذين فقدوا ثقتهم في الجالس المختلفة والمتعاقبة على اعتبار أنها مطية لتحقيق المصالح الشخصية والزبونية. وترتبط هذه المصالح الزبونية بقدرة الناخبين على الحصول على تفويضات الإمضاء الخاصة برخص البناء ورخص إقامة الأنشطة التجارية والحرفية ورخص النقل...

إن التحكم في هذه المهام يجعل أصحابها قادرين على نسج علاقات مختلفة مع السكان بصفتهم ناخبين محتملين أو للاستفادة من رشاوي وعلاقات مع الفاعلين الاقتصاديين في طار تبادل المصالح والامتيازات. وتزداد أهمية التفويضات لدى المستشارين البلديين في كونهم يباشرون مهامهم بدون مراقبة الرئيس الذي لا يقطن بعين المكان، لقد شكلت دوما مشكلة غياب رئيس المجلس البلدي نقطة ضعف غي أداء المجلس.

فالرئيس الأول (الولايات البلدية 1963-1976) كان رئيسا لحزب سياسي الحركة الشعبية الدستورية وطبيبا بالرباط وشغل في عدة مرات مناصب وزارية.

والرئيس الثاني (الولاية البلدية 1976-1983) كان رئيسا أيضا للحزب الوطني الديمغرافي؛ وكان مستقرا بالرباط ويشغل أيضا منصبا وزاريا وبرلمانيا.

والرئيس الثالث (الولاية البلدية 1983-1992)، كان أستاذا جامعيا يعمل بالرباط وعضوا بالمكتب السياسي للحزب الدستوري وشغل هو الآخر منصبا وزاريا وبرلمانيا.

الرئيس الرابع (الولايتين 1992-2003)، كان مدير للوكالة المستقلة للنقل بالدار البيضاء ورجل أعمال بهذه الأخيرة ويشغل منصب برلماني.

أما الرئيس الأخير (الولاية 2003-2009)؛ وهو الوحيد من الرؤساء الذي يستقر بالمدينة؛ ويشغل الآن منصبا برلمانيا.

وقد تسبب غياب الرؤساء في عدم استقرار تدبير الشؤون البلدية بتوزيع وإعادة توزيع

المسؤوليات بالإضافة إلى ما سبق هناك

4-2- رهانات قانونية، وهي ترتبط في غالب الأحيان بتطبيق القرارات التي تم التصويت عليها سابقا، والحرص على صرف الأموال العمومية وفق المساطر وإعطاء التعويضات للموظفين، والتصرف في بعض الميادين التي هي من صميم اختصاص المجلس، ومن طرف سلطات الوصاية.

4-3- رهانات علائقية:

ونقصد بها الرهانات الناتجة عن العلاقات والضغوط التي تمارسها مجموعات التأثير أو ما يصطلح عليه باللوبيات وجهات الضغط العقارية والتجارية والصناعية؛ حيث تجد هاته الأخيرة أصداء واستجابة من طرف المجلس حسب طبيعة وحجم قوتها وتشابك المصالح... ويمكن عموما تمييز الرهانات حسب كل مجموعة:

- مجموعة المنعشين العقاريين؛ وتتجلى أهم رهاناتهم في علاقتهم مع المجلس، في الحصول على تعديلات لتصميم التهيئة يبيح لهم إقامة بناءات ذات أربعة أو خمسة طوابق. وتأتي بعد هذه الرهانات الاستفادة من تخفيض الضرائب والرسوم على المساحات المبنية، أو تأخير أداءها.

- مجموعة الملاكين العقاريين؛ وتتمثل رهانات هؤلاء في الاستفادة من اقتناء البلدية لأراضي الخواص بأثمان مرتفعة، وكذا إدخال الأراضي القروية الموجودة في محيط المدينة إلى المدار الحضري، وهكذا نجد الطلب ملحا داخل المجلس لتوسيع المحيط الحضري بدون حاجة لذلك.

- مجموعة المستثمرين الصناعيين: وتتمثل مصلحة هؤلاء في الاستفادة من البقع التي توفرها المنطقة الصناعية، أو الحصول على المزيد منها من جهة وعدم الالتزام بدفتر التحملات الذي يحدد شروطا للاستفادة من هذه البقع (التشغيل، البيئة، توظيف المقر الاجتماعي بالجديدة...) من جهة ثانية ودفع البلدية إلى إصلاح وإعداد الطرق وصيانة الواد الحار بالمنطقة الصناعية من جهة ثالثة.

- مجموعة المجزئين والوداديات والشركات المدنية والتعاونيات؛ وتتجلى بالخصوص في تقريب مختلف الشبكات (التطهير، الماء، الكهرباء...) من تجزئاتهم، والاستفادة من رخص التجزيئ والتخفيض من ضرائب التجزيئ، والحصول على تراخيص لاستئناف مشاريع موقفة بسبب عدم احترامها للقانون أو لتجاوز دفتر التحملات، والتخفيض من رسوم الاستفادة من الواد الحار. البث عن تحويل أراضي موجهة إلى مرافق عمومية حسب تصميم التهيئة إلى أراضي قابلة للتجزيئ.

– مجموعة التجار وتتمثل مصالح هؤلاء في دفع البلدية إلى محاربة التجار المتجولين والاستفادة من المساحات التجارية التي تهيئها البلدية وتخفيض الرسوم وتجهيز الأسواق التجارية بشبكات الإنارة والماء والكهرباء... عدم السماح بإقامة المعارض التجارية السنوية التي تضر بمصالحهم ومحاربة المستودعات السرية.

السلطات المحلية: وتتجلى رهانات هاته الأخيرة في الاستفادة من بناء المقاطعات الحضرية والاستفادة من الأدوات المكتبية والسيارات والبنزين... والاستفادة من الفيلات التي قامت البلدية من إنشائها سواء من خلال الكراء بأثمنة زهيدة أو من خلال التفويت بأثمان بسيطة...

– مجموعة الإداريين؛ وتتمثل في استفادة الموظفين البلديين من المنح والتعويضات والسكنى التي قامت البلدية بإنجازها أو التي تساهم في إنجازها في شراكة مع المؤسسات والإسكانية العمومية.

4-4- رهانات اجتماعية وثقافية:

وهي رهانات تهم في غالب الأحيان الاستجابة إلى مطالب السكان والجمعيات؛ وإذا كان الاتفاق حاصلا فيها في معظم الأوقات خصوصا فيما يتعلق بحل المشاكل العالقة كقضية المسرح البلدي وقضية المركب الثقافي وقضية بطالة الخريجين والمستشفى الجهوي والمستوصفات ومستودع الأموات... فإن الاختلاف بين أعضاء المجلس سرعان ما يطفو على السطح فيما يخص قضايا توزيع المنح على الجمعيات الثقافية والرياضية وتوزيع المساعدات في بعض المناسبات كرمضان والدخول المدرسي مثلا.

وعلى العموم تبدو الرهانات الاجتماعية ضعيفة بالمقارنة مع الرهانات الأخرى؛ ولذلك يكون تجاوب السكان مع المجالس المتعاقبة تجاوبا ضعيفا؛ فبالإضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة لهاته القطاعات، هناك نوع من الارتجال في تدبيرها.

4-5- رهانات التسيير: تتجلى هاته الرهانات في مسألة التفويتات والتدبير المفوض وامتيازات الاستغلال؛ فإلى جانب الأغلبية التي أصبحت مستعدة إلى نقل صلاحيات تسيير المرافق البلدية مباشرة إلى مؤسسات خاصة؛ نجد أن جزءا آخر من المجلس يعارض هذا التوجه ويرى فيه "خوصصة" مضرة بمصالح البلدية والسكان؛ في الوقت الذي ترى فيه الأغلبية أن من شأن هذه الإجراءات أن تخفف العبء على السلطات البلدية في تدبير شؤونها وأن ترفع من جودة الخدمات المقدمة.

4-6-رهانات الأعداد والتهيئة والتجهيز والتسيير:

وهي رهانات تهم أساسا بتخطيط بتجهيز المجال الحضري وتنظيمه؛ وهي غالبا ما توجد أعضاء المجلس ككتلة منسجمة ومخاطب واحد أمام السلطات العمومية الأخرى؛ وإن كانت ترتبط بين الفينة والأخرى باعتبارات أخرى:

- اعتبارات انتخابية؛ حيث يتم برمجة إنجاز وصيانة كل من الطرق والواد الحار والحدائق... في الفترات السابقة مباشرة للانتخابات.

- اعتبارات محلية؛ حيث ترتبط عمليات التهيئة بحسابات تهم توزيع الأشغال حسب الدوائر الانتخابية؛ وهكذا تستفيد الدوائر الانتخابية التابعة للمستشارين المكونين للمكتب والأغلبية قبل الدوائر الأخرى.

- اعتبارات خارجية؛ حيث تتدخل مؤسسة العمالة في توجيه عمليات التهيئة وتوطينها، وفق النظرة التي تراها مناسبة لذلك؛ أو يتم تصويب الإنجاز في إطار شراكات مع أطراف أخرى كالمؤسسات الإسكانية العمومية أو المكتب الوطني للماء الصالح للشرب أو المكتب الوطني للكهرباء... كإعداد المنطقة الثالثة مثلا.

وهكذا تم اللجوء إلى نقل صلاحية تدبير المرافق المحلية إلى الأطراف مختلفة على الأشكال التالية:

أ-**التدبير المفوض:**

- مرفق التطهير الصلب إلى شركة فرنسية
- مرفق التطهير السائل إلى الوكالة المستقلة للماء والكهرباء

-امتياز الاستغلال:

- النقل الحضري الخواص
- الأسواق البلدية الخواص
- مواقف السيارات الخواص
- الشاطئ الخواص
- الحدائق الخواص

ب-**الشركة المختلطة:** المحطة الطرقية

ج- **شراكة بين العمالة وجماعة مولاي عبد الله وبلدية الجديدة:** المطرح البلدي

6-4- الرهانات الاقتصادية:

يهتم المجلس بين الفينة والأخرى بالقضايا الاقتصادية، وتخص بالدرجة الأولى بمسألة الاستثمار وتسهيل استقرار المنعشين الصناعيين والسياحيين، وتهيئة الأسواق وتنظيم النشاط التجاري؛ ولعل ما يراهن عليه أعضاء المجلي هو قبل كل شيء التشغيل والرفع من حصة الضرائب؛ فالتشغيل وخاصة تشغيل الشباب يعتبر من أهم ما يشغل بالهم، وهكذا يركزون على ضرورة التزام المقاولات الصناعية في دفتر التحملات بتشغيل اليد العاملة المحلية؛ كما أن استخلاص الضرائب تعد إحدى أهم انشغالاتهم، إذ يؤكدون على ضرورة التزام المقاولات الصناعية بأداء الضرائب محليا، عوض استفادة الدار البيضاء والرباط منها كأماكن لاستيطان مقراتها الاجتماعية او استفادة الجماعة القروية لمولاي عبد الله فقط من الضرائب المحصلة لدى المركب الصناعي للجرف الأصفر بمبالغ مهمة جدا، في حين يقطن عمال هذا الأخير بمدينة الجديدة، وما يترتب عن ذلك من استعمال للمرافق البلدية واستهلاك للمجال العمومي.

6-5- الرهانات الترابية:

تتجلى هذه الرهانات في القضايا التي يطرحها توسع مدينة الجديدة وعلاقة هذه الأخيرة بالمحيط المجاور؛ وهذه القضايا ثلاثة:

- مطالبة المنتخبين بإدخال مصطاف سيدي بوزيد داخل المدار الحضري باعتباره امتدادا عمرانيا لها؛ إذ لم تعد تفصل بين الجديدة ا وهذا المركز إلا كلمترين.

- المطالبة بتوسيع المدار الحضري لكي يعطي للمدينة مجالات جديدة يمكن فتحها أمام عمليات التعمير.

- المطالبة بمعالجة الدواوير الهامشية الموجودة على مشارف المدينة بالجماعتين القرويتين لكل من مولاي عبد الله والحوزية والتي أصبحت مرتعا للسكن العشوائي وملاذا للمسافرين الذين عجزوا عن الوصال إلى السكن داخل المدينة.

7-4- اختلاف الرهانات البلدية

نظرا لعم وجود انسجام داخل المجلس البلدي للجديدة وغياب رؤيا وبرامج حزبية واحدة أو متفق عليها، فإن الرهانات التي تخترق هذا المجلس هي رهانات تختلف حسب طبيعتها ونستنتج من قراءة محاضر المجلس وذلك باستعراض مختلف المواقف والقضايا المطروحة هو أن أهمية الرهانات ترتبط بالعلاقة الموجودة ما بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية.

الجدول رقم 168: أهمية الرهانات البلدية لمدينة الجديدة

	ضعيفة	متوسطة	قوية
الرهانات الداخلية (المجلس)			x
الرهانات العلائقية			x
الرهانات الاقتصادية	x		
الرهانات الاجتماعية والثقافية		X	
رهانات الأعداد		X	
رهانات التدبير	x		
الرهانات الترابية	x		

إنجاز شخصي 2007

فمن خلال تقييم المواقف يتبين أن الرهانات الأكثر حضورا والأكثر إثارة للجدل هي الرهانات الداخلية للمجلس، وهي كما نعرف رهانات لها علاقة بالموقع الذي يوجد فيه المنتخبون داخل المجلس وما يوفر ذلك من إمكانيات الاستفادة من الامتيازات التي توفرها البلدية، وكذا الرهانات العلائقية؛ وهي رهانات تدخل في صميم العلاقات التي يربطها المنتخبون مع مختلف مجموعات الضغط والتأثير، تكمن أهميتها بالنسبة للمنتخبين في العلاقات الزبائنية التي ينسجها هؤلاء مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والمؤسساتية، وما يمكنهم من الاستفادة من مصالح وامتيازات نظير تدخلاتهم واستجابتهم لمطالبهم المختلفة.

أما الرهانات التي لا تمثل إلا أهمية متوسطة؛ فهي المتعلقة من جهة بالرهانات الاجتماعية لما من استجابة لمطالب السكان لاعتبارات انتخابية، ولهذا غالبا ما يتم النظر إلى المجال الحضري من منظار الدائرة الانتخابية أكثر من كونها وحدة متكاملة، وثاني هذه الرهانات هي المتعلقة بمسألة الأعداد، حيث تصبح مسألة التجهيزات الكبرى قضية جميع المنتخبين، وعندما يتعلق الأمر

بإعدادات صغيرة الحجم (صيانة الطرق، ترصيف، الإنارة...) سرعان ما تتحول المسألة إلى قضية اقتسام العمليات حسب الدوائر الانتخابية.

وفيما يخص الرهانات التي لا تحظى بأهمية كبرى؛ فنجد بالدرجة الأولى الرهانات الاقتصادية، وهي رهانات لا تحرك كثيرا أعضاء المجلس لأن مسألة الاستثمار والتشغيل تتطلب مدة زمنية طويلة نسبيا في حين أن المنتجين يفكرون في المدى القصير، وفي أحسن الأحوال بمنطق الزمن الانتخابي، وتأتي بعدها، الرهانات الترابية، وهي رهانات لا تهم السكان كثيرا كناخبين وحينما تطرح فهي وإما استجابة لمصالح بعض المالكين الذين يرغبون في إدخال أراضيهم إلى المجال الحضري قصد الاستفادة من الربح العقاري، أو تعبيرا عن خدمة المدينة وفق تصور مستقبلي من منطلق الموضوعية.

وتعتبر رهانات التدبير هي الأخرى من الرهانات ذات الأهمية الصغرى؛ فتفويت الخدمات والمرافق البلدية إلى القطاع الخاص أو إلى الوكالة المستقلة للماء والكهرباء جاء نتيجة عاملين اثنين أولا البلدية في تقديم خدمات جيدة، وثانيا نتيجة تدخل السلطات المحلية والوزارية للرفع من هذا الاتجاه، وبالتالي فإن المنتخبين يجدون أنفسهم عاجزين عن الدفاع عن مواقفهم، بل يقفون كالمتفرجين أمام مسلسل يجري أمامهم بدون رد فعل، وعندما يتدخلون في هذا المجال فلكي يشيرون إلى الدعوة إلى احترام دفتر التحملات أو إلى إثارة الانتباه إلى مصير العمال البلديين الذين يشتغلون في هذه المرافق.

5-تمثلات المجلس البلدي لتنمية المدينة

بقراءة الملتمسات التي قدمها المجلس إلى عامل الإقليم تتضح الحاجيات الحقيقية للمجلس التي لم يستطع تلبيتها بالاعتماد على وسائله الخاصة لتجسد بذلك تمثلات هذا المجلس لتنمية المدينة.

الجدول رقم 169: توزيع ملتمسات بلدية الجديدة حسب القطاعات المختلفة

القطاعات	الأعداد	النسب المئوية (٪)
الإدارة والأمن	2	2،9٪
القطاعات الاجتماعية	17	25،0٪
القطاعات الاقتصادية	13	21،6٪
التجهيزات الأساسية	36	52،9٪
المجموع	68	100٪

المصدر: المفتشية الإقليمية لعمالة إقليم الجديدة 2003

يظهر فعلا من هذه الملتمسات أن القطاعات المختلفة أكثر توازنا على الرغم من الأهمية المعطاة للتجهيزات الأساسية؛ فالمجلس يتعامل مع المشاكل الحقيقية في شموليتها فقط حينما يتعلق الأمر بطلب المساعدات من الجهات العليا أو طلب تدخل المؤسسات العمومية؛ ولكنه عند برمجة مشاريعه يعجز عن تلبية حاجيات المدينة إما بسبب الإكراهات المالية أو لعدم وجود رؤيا مستقبلية وشاملة أو لعدم وجود انسجام داخل المجلس.

تعكس النقاط المدرجة في جدول أعمال أي مجلس جماعي طبيعة الاهتمام التي يوليها للقطاعات المختلفة التي تدخل في صميم تخصصاته القانونية والتي تهم مجاله الترابي قصد خدمته وتنميته وإعداده؛ وتختلف طبعا هذه القطاعات حسب الأهمية التي يوليها لها كل مجلس، وحسب الرهانات المحلية التي تخص كل جماعة؛ وتكاد بلدية الجديدة تشرف على كل القطاعات التي تهم ترابها إن بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة. وقد تمكنا من معالجة 20 محضرا من ضمن 26 محضرا التي استطعنا الحصول عليها همت المرحلة الخاصة بالولاية الجماعية 1997-2003.

الجدول رقم 170: توزيع نقاط جدول الأعمال بين القطاعات المختلفة

القطاعات	الأعداد	النسب المئوية
التسيير	71	39٪
التجهيزات الأساسية	51	28٪
القطاعات الاقتصادية	29	16٪
القطاعات الاجتماعية	31	17٪
المجموع		

المصدر: محاضر المجلس البلدي للجديدة 1997-2003

1-5- قطاع التسيير:

ويأتي إذن على رأس قائمة الاهتمامات قطاع التسيير الذي يباشره المجلس في تدبير شؤونه المحلية، حيث تصل نسبة نقط جداول الأعمال إلى ما يناهز 40٪ من مجمل النقاط المدرجة في هذه الولاية، الشيء الذي يوضح تعقد وضعية الحكامة وأهمية التسيير الجماعي، ونجد أن الشؤون المالية تستأثر هنا بحصة الأسد لما لها من علاقة وطيدة بإنجاز التصورات والمشاريع؛ وهي تهم بالدرجة الأولى إعداد الميزانيات السنوية والمصادقة على الحساب الإداري وتحويل الاعتمادات ودراسة الفائض المالي وطلب القروض وتحديد الرسوم والاكرية...

ويأتي من بعدها ميدان العلاقات الخارجية (35،2٪) التي تربط المجلس بمؤسسات أخرى على شكل شراكات أو اتفاقيات أو توأمات مع مدى أجنبية، وعلى الخصوص منها التقاضي أيام المحاكم لحل المشاكل والقضايا التي تجمع البلدية مع عدد من الأفراد أو المؤسسات الخاصة المتعلقة بالعقار أو بالأداء أو بالاستغلال...أما المسائل الإدارية (99٪) فهي تهم غالبا الهيكلة الإدارية والتعويضات والمنح المخصصة الموظفين والأطر العاملة، في حين نجد أن الشؤون الداخلية (9،9٪) للمجلس فهي تتمحور حول تكوين اللجان المتخصصة وتعيين أعضاء من المجلس داخل المجالس الإدارية للشركات المختلفة كشركة المحطة الطرقية وشركة التنمية الحضرية لمدينة الجديدة والجمعية الخاصة للمقاولين الشباب بالمنطقة الصناعية أو داخل لجان إقليمية أو محلية كلجنة التعمير ولجنة الاستثمار.

الجدول رقم 171:توزيع نقاط جدول الأعمال للمجلس والأعمال للمجلس البلدي الخاصة بقطاعات التسيير

قطاعات التسيير	الأعداد	النسب المئوية
الإدارة	7	9،9٪
المجلس	7	9،9٪
المالية	32	45،1٪
العلاقات الخارجية والقضاء	25	35،2٪
المجموع	71	100

المصدر: محاضر المجلس البلدي للجديدة 1997-2003

2-5- قطاع التجهيزات الأساسية:

يأتي بعد قطاع التسيير في المرتبة الثانية قطاع التجهيزات الأساسية، بنسبة 28٪، الشيء الذي بين الأولوية التي يعطيها المجلس للقطاعات المهيكلة للمدينة نظرا لأهمتها الحيوية في التدبير الحضري إلى درجة يمكن اعتبارها المجال الأساسي في تدخل السلطات المنتخبة، وإذا كان ميدان الماء والكهرباء من اختصاص الوكالة المستقلة للماء والكهرباء بإقليم الجديدة وبالتالي غائبا من اهتماماتها، فإن أهم الميادين التي يوليها المجلس أهمية كبرى هي الميدان العقاري (39،2٪) حيث باشر هذا الأخير اقتناء وتفويت 69 عملية أدرجت في إطار عشرين (20) نقطة، وهي عمليات تخص بالدرجة الأولى شراء قطع أرضية لشق الطرق أو تخصيصها لمنشآت اجتماعية أو تخصيصها لمساحات خضراء.

يأتي بعد هذا الميدان، ميدان التعمير (29،2٪) لما يطرحه من مشاكل جمة تخص الهيكلة للدواوير الهامشية والتعديلات (dérogations) الخاصة بزيادة الطوابق والتصفيف وتسمية الأزقة والشوارع والتحكم في الملك العمومي وتأتي أهمية هذا الميدان من تعدد الرهانات المطروحة بسبب التطور العمراني الهائل والتوسع الحضري المستمر، وكذا بسبب صعوبة التحكم والمراقبة وتزايد الطلب على السكن والعجز في التنسيق مع الفاعلين الآخرين في ميدان التعمير.

الجدول رقم 172: توزيع نقاط جدول الأعمال الخاصة بالتجهيزات الأساسية

قطاعات التجهيزات الأساسية	الأعداد	النسب المئوية
التطهير والبيئة	12	23،5٪
الطرق	4	7،8٪
التعمير	15	29،4٪
العقار	20	39،2٪
المجموع	51	100

المصدر محاضر المجلس البلدي للجديدة 1997-2003

يعتبر التطهير والبيئة (23،5٪) أيضا من الميادين الشائكة التي ما فتى السكان يعانون من تبعاتها، وبالتالي فإن المجلس يجد نفسه في بحث دائم عن حل ملائم ونهائي، فالتطهير السائل يعرف اختلالات كبيرة، الشيء الذي جعل البلدية تقرر تفويته لفائدة الوكالة المستقلة للماء والكهرباء، وذلك بعد أن قامت في مناسبات كثيرة بعمليات تجهيز وترميم وصيانة لقنوات الصرف الصحي، ويعتبر هذا التفويت في حد ذاته عجزا لها في تدبير هذا الميدان رغم الاستثمارات الضخمة التي قامت بضخها، أما التطهير الصلب فلا يقل صعوبة عن سابقه وأول تجلياته هو المطرح البلدي الذي أصبح يتوسط المدينة بعد أن توسعت نحو الجنوب الشرقي، ورغم أن المجلس قد عقد اتفاقية مع جماعة مولاي عبد الله المجاورة إلا أن هذه الأخيرة تتبرم باستمرار من احترام التزاماتها في استقبال مطرح جديد على أراضيها، ولولا تدخل العمالة لما تم وقف استعمال المطرح البلدي، وثاني تمظهرات أزمة التطهير الصلب التزايد الملحوظ للنقط السوداء داخل المدينة مما استعصى معه تدبير هذا الميدان وبالتالي تفويته عن طريق التسيير المفوض إلى شركة فرنسية.

ولا يقل مشكلة التطهير والبيئة أهمية عن سابقيه؛ فقد أصبح هو الشغل الشاغل الذي يؤرق السكان والمنتخبين بسبب عدم التزام الشركات العاملة بالجديدة على احترام دفتر التحملات الخاص بالبيئة وهكذا نجد عددا من المستشارين يطالبون دوما من الشركات التي استفادت من المنطقة الصناعية التي ساهمت بلدية الجديدة في إنجازها باحترام الشروط البيئية المنصوص عليها في الاتفاقيات، فالإضافة إلى التلوث الجوي الذي تتسب فيه، نجد أن هاته المؤسسات الصناعية تلفظ المياه المستعملة مباشرة في قنوات الصرف الصحي بدون معالجة مسبقة الشيء الذي يؤدي إلى

انتشار رائحة كريهة بأرجاء المدينة السفلى.

ويعتبر ميدان الطرقات وفتحها وتجهيزها وترميمها من النقط الهامة التي تسترعي اهتمام المجلس، وإن كانت نسبة النقط التي أدرجت فيها ضعيفة (7،8٪)، فهو يشكل رهانا حقيقيا بسبب الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها، وبالتالي يكون اللجوء دوما إلى الاقتراض من صندوق التجهيز الجماعي هو القاعدة الثانية.

3-5- القطاعات الاجتماعية:

جاءت القطاعات الاجتماعية المختلفة في المرتبة الثالثة بعيدة نسبيا عن القطاعين الأول والثاني بنسبة 17٪، وهي قطاعات كما تعلم خارجة في تسييرها وتأطيرها عن مجال اختصاصات المجالس الجماعية، وتأخذ هذه الأخيرة على عاتقها في بعض الأحيان توفير البقع الأرضية أو بناء مقرات المصالح الاجتماعية.

الجدول رقم 173: توزيع نقاط جدول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاجتماعية

القطاعات الاجتماعية	الأعداد	النسب المئوية
التعليم	5	6،1٪
الصحة	3	9،7٪
الرياضة	7	22،6٪
الثقافة	10	32،3٪
التعاون الوطني	5	16،1٪
المجموع	31	٪100

المصدر: محاضر المجلس البلدي 97-2003

يتبين من خلال هذا الجدول أن قطاعي الثقافة والرياضة يحظيان بالأولوية، حيث كان الاهتمام بالثقافة من خلال إدراجه في جدول الأعمال في ما يناهز الثلث (32،3٪)، ليليه قطاع الرياضة بـ 22،6٪، إذا أضفنا إليها قطاع التعاون الوطني (16،1)، فإننا نحصل على نسبة 71٪ من مجمل القضايا المعروضة أمام المجلس الخاصة بالقطاعات الاجتماعية، وترتبط هذه القضايا كما تعرف بوزارات ضعيفة من حيث الاعتمادات المخصصة لها مما يحتم على البلدية التدخل بين الفينة

والأخرى لمساعدتها على إنجاز المشاريع وترك مهمة التسيير لها. أما القطاعات المتبقية كالتعليم والصحة... فهي تنتمي لوزارات مهمة تحرص على إنجاز بنياتها الأساسية وتقوم في نفس الوقت بتأطير وتسيير مرافقها؛ وإذا تدخل المجلس البلدي فلكي يكون في إطار شراكات معها، تخص مثلا توفير البقع الأرضية أو مناقشة وضعيتها.

4-5- القطاعات الاقتصادية:

لا تبعد القطاعات الاقتصادية كثيرا عن القطاعات الاجتماعية من حيث أهمية حضورها في مناقشة المجلس البلدي، حيث تصل نسبة نقاط جدول الأعمال إلى 16٪. وتعكس هذه النسبة المقدمة مدى ضعف الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي تبقى من صلاحية الخواص والمؤسسات الاستثمارية.

الجدول رقم 174: توزيع نقاط جدول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	الأعداد	النسب المئوية
التجارة	11	37،9٪
الصناعة	7	24،1٪
السياحة	3	٪10،3
النقل	8	27،6٪
المجموع	29	100٪

المصدر: محاضر المجلس البلدي للجديدة 1997-2003

يظهر من هذا الجدول أن قطاع التجارة يأتي في مقدمة اهتمامات المجلس بنسبة 37،9 ٪ يليه في ذلك قطاع النقل بنسبة 27،6٪، ليشكلا لوحديهما 65،5٪، قطاع ليتبعهما قطاع الصناعة بـ 24،1٪، أما قطاع السياحة فيأتي في المرتبة الأخيرة بـ 10،3٪ فقط. ويرجع الاهتمام بقطاع التجارة إلى أهمية تدخل البلدية في تنظيم هذا القطاع سواء فيما يخص بناء الدكاكين والأسواق أو محاربة التجارة العشوائية أو فيما يخص تفنين الرسوم وتحديد قيمتها.

ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة لقطاع النقل حيث تتدخل البلدية في تنظيم المجال العمومي بتحديد توقف السيارات ومحطات النقل وتنظيم السير... هذا بالإضافة إلى تدخلها في تسيير قطاع النقل الحضري سواء عن طريق توزيع امتيازات الاستغلال أو رخص النقل؛ ناهيك عن مشاركتها في

تسيير الشركة المختلفة للمحطة الطرقية. وتأتي درجة الاهتمام بالقطاع الصناعي، بالأهمية التي أصبح يشغلها هذا القطاع في النسيج الاقتصادي بمدينة الجديدة، وكذا انخراط البلدية في إنجاز وتدبير المنطقة الصناعية ولإنشاء مراكز احتضان المقاولات الصناعية...

المبحث الرابع: بلدية سيدي بنور، نموذج التسيير الصعب لضبط مدينة نشيطة

تعد مدينة سيدي بنور رابع مدن الجهة بساكنة يصل عددها، حسب إحصاء 2004، إلى 39593 نسمة بعدما كانت سنة 1994 في حدود 34225 نسمة، أي بنسبة نمو سنوي تصل إلى 1،5٪. أما عدد الأسر بها فيصل إلى 8000 بحجم متوسط يصل إلى 4،9 مقابل 4،8 على مستوى الوسط الحضري بالمغرب. وهي مدينة تتوسط سهل دكالة وتوجد في الجنوب الشرقي لمدينة الجديدة على بعد 69 كيلومترا.

وقد عرفت هذه المدينة تطورا عمرانيا مهما وتصاعديا مع وثيرة البناء منذ بداية السبعينيات بعد تهيئة القطاعات المسقية لدكالة وإنشاء معملي السكر والقطن بها، وتتوفر مدينة سيدي بنور على تصميم للتهيئة مند سنة 1977 تقدر مساحته ب950 هـ، ومنذ إحداث أول تجزئة سكنية في إطار البرنامج العالي للتغذية (تجزئة بام) سنة 1971، ارتفع عدد التجزئات بشكل ملحوظ ليصبح حاليا 36 تجزئة، كما أن مستوى البناء محدود في الطابق الثاني ومستوى الطابق الرابع بالنسبة للشوارع الكبرى طبقا لتصميم التهيئة المعتمد مند سنة 2002 ([1]) وتتوفر المدينة على لشبكة للتطهير طولها 60 كيلومترا وتصميم مديري للتطهير ونسبة للربط تصل إلى 90٪ أما حالة الشبكة فهي جيدة في حدود 80٪ ولا توجد محطة للتصفية أما التسيير فقد انتقل من التسيير المباشر إلى الوكالة المستقلة للماء والكهرباء منذ 2006 ([2]).

كما تتوفر البلدية حسب نفس المصدر على شبكة طرقية طولها 115 كلم، 30٪ منها جديدة و20٪ منها متوسطة و30٪ ضعيفة و20٪ غير معيدة. وتتوفر على شبكة جيدة للإنارة يسيرها المكتب الوطني للكهرباء وطولها 80كلم بعدد من المحولات الكهربائية يصل إلى 30محول، أما شبكة الربط فيصل إلى 98٪، فيما حالتها تبقى في 70٪ منها جيدة و30٪ متوسطة.

وتتوفر المدينة أيضا، حسب "بطاقة المراكز الحضرية بالمغرب" لسنة 2002، على شبكة للماء الصالح للشرب طولها 75كلم ونسبة الربط بها تصل 95٪، أما حالتها فهي في 60٪ منها جيدة

[1] - تصميم تهيئة مدينة سيدي بنور 2002

[2] - القسم التقني لبلدية سيدي بنور

و30٪ متوسطة و10٪ ضعيفة وتقوم بتسييرها الوكالة المستقلة للماء والكهرباء. وتتوفر دائما حسب نفس المصدر على شبكة للاتصالات السلكية ولا سلكية وهي من نوع أوتوماتيكي، أما عدد المنخرطين فيصل إلى 2612 وعدد الأكشاك الهاتفية إلى 20 كشكا. كما تتوفر المدينة على محطة طرقية تستوعب 10 حافلات وتسجل مرور 220.000 مسافر يتجهون إلى مختلف مناطق المغرب، وعلى الخصوص إلى الجديدة والدار البيضاء ومراكش والرباط، كما تتوفر على محطات لاستقبال 125 طاكسي كبير و10 سيارات الأجرة الصغيرة.

أما الناحية الصحية، فتتوفر على مصحة متعددة الاختصاصات في إطار شراكة جمعت وزارة الصحة وبلدية المدينة، ومركزا صحيا و14 عيادة خاصة للطب العام و11 عيادة للطب المتخصص و28 صيدلة ومختبر للتحليلات الطبية ومصحة خصوصية. أما من الناحية التعليمية، فتتوفر المدينة على 7 مدارس ابتدائية و3 إعداديات وثانويتين و3مدارس حرة ومركزا واحد للتكوين المهني.

تحتضن عددا من البنيات الاقتصادية حسب القسم الاقتصادي للبلدية (2003)، وهي سوق أسبوعي يوفر للبلدية 1,2 مليار سنتيم سنويا وسوقين ومجزرة و5 مطاحن للحبوب و33 مخبزة و12 حماما و4 وكالات بنكية، وهذا بالإضافة إلى معمل للسكر وآخر للقطن وعدد من الخدمات أهمها استقبال 36 محاميا و8من الكتاب العموميين و13 عدولا ومكتبا واحدا للهندسة المعمارية ومكتبين للحسابات.

كما تحتضن 22 مصلحة إدارية أهمها محكمة ابتدائية ومصلحة للمحافظة العقارية وسرية للدرك الملكي ومصلحة الضرائب غير المباشرة ومصلحة للتسجيل والتنبر ومصلحة للتسجيل السيارات ومصلحة لاتصالات المغرب ومفوضية للشرطة وتقسيمية للتجهيز، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد أسفي والجديدة من حيث الهيكلة الإدارية متفوقة على مدينة اليوسفية التي تكبرها حجما.

1- بلدية ذات إمكانيات مالية محترمة ومشاكل بنيوية كثيرة

1-1- ضعف التأطير الإداري والتقني:

يشكل الطاقم الإداري والتقني الوسيلة التي من خلالها يطبق المجلس سياسته؛ ولكن يلاحظ من خلال الجدول التالي الذي يتضمن توزيع الموظفين والأعوان العاملين ببلدية سيدي بنور أنه بالرغم أهمية العدد، فإن التأطير الإداري والتقني يبقى ضعيفا في مجمله.

الجدول رقم 175: توزيع موظفي وأعوان بلدية سيدي بنور

الإطار القانوني	الأعداد	النسب المئوية (٪)
الإطار الإداري	11	4،0٪
الأطر التقنية	6	2،2٪
الإداريون	21	٪7،6
التقنيون	28	10،1٪
أعوان التنفيذ	112	40،4٪
أعوان المصلحة	99	35،7٪
المجموع	277	100

المصدر: بلدية سيدي بنور 2003 بتصرف

يتبين فعلا من خلال هذا التوزيع أن نسبة الأطر الإدارية والتقنية لا تتجاوز 6،2٪، وهي نسبة ضعيفة لا تمكن من مواجهة مشاكل التسيير بمختلف مظاهره؛ وعلى الخصوص التسيير التقني الذي يمكن اعتباره أحد الأعمدة الأساسية للتدبير الحضري حيث لا يتجاوز الطاقم التقني في مجمله نسبة 9،8٪ من مجموع الموظفين والأعوان.

وتعاني بلدية سيدي بنور كما هو الشأن بالنسبة لجماعات الإقليم من عمليات التوظيف العشوائي؛ فقد تم تعيين عدد كبير من الموظفين سواء في إطار حملات مكثفة لتوظيف حاملي الشهادات وذلك من طرف وزارة الداخلية، أو ثم تعيينهم في إطار غامض لا يتسم بالشفافية الكافية وحسب الميادين التي تعاني من خصاص في بعض التخصصات، والنتيجة هي توفر كبير نسبيا من الموظفين يعاني أغلبهم من ضعف التكوين وإعادة التكوين وبالتالي تكون مردوديتهم على العموم ضعيفة؛ هذا بالإضافة إلى عدم توفر الظروف المناسبة والحوافز الكافية التي تجعلهم قادرين على العطاء أكثر للرفع من مردوديتهم؛ خصوصا بالنسبة لحاملي الشهادات الذين يتم تعيينهم في إطار السلاليم الدنيا والذين يقومون بين الفينة والأخرى بإضرابات واحتجاجات كثيرة لتسوية وضعيتهم القانونية، وليبقى مثال تحصيل الضرائب والرسوم خير مثال على ذلك، فالمكلفون بهذا الميدان لا يتوفرون على الوسائل والأدوات التي تمكنهم من القيام بمهمتهم خير قيام، ولكن بالإضافة إلى ذلك

لا تقدم لها الحوافز الكفيلة بتشجيعهم في مهمتهم؛ والنتيجة هي ضعف استخلاص الضرائب مما ينعكس على ميزانية البلدية.

2-1- الأنشطة الاقتصادية: رهان لإنعاش المداخيل الجبائية وتحريك عجلة الاقتصاد.

تعتبر الأنشطة التجارية والحرفية بسيدي بنور من أهم ركائز الاقتصاد المحلي، على اعتبار تأطير وإشعاع سيدي بنور على مساحات واسعة من دكالة الوسطى وجزءً من الرحامنة الغربية وبلاد أحمر، لكن حركية إنشاء المقاولات العاملة في هذا الميدان غير مستقرة بسبب بدخل عدة عوامل حسب مراحل تطور المدينة.

الجدول رقم176: تطور توزيع رخص الأنشطة الاقتصادية المقدمة من طرف بلدية سيدي بنور.

السنوات	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	01	02	03
الأعداد	58	75	33	31	05	15	36	11	18	06	20	44	102	113	89	97	44	50	80	46	75	11

المصدر: القسم الاقتصادي ببلدية سيدي بنور 2003 بتصرف

يعرف فعلا تسليم رخص إقامة الأنشطة التجارية والحرفية عدم انتظام من فترة لأخرى، وقد خضع هذا التطور إلى توالي أربعة مراحل:

- المرحلة الممتدة من سنة 1982 إلى سنة 1983 وهي مرحلة عرف خلالها تطورا ملموسا.
- المرحلة الممتدة من 1984 إلى 1991؛ وهي سنة تراجع وركوض.
- المرحلة الممتدة من 92 إلى 1995؛ وهي مرحلة انتعاش واضح وصل فيه فتح هذه الأنشطة إلى أعلى مستواه.
- المرحلة الممتدة من 1996 إلى 2003؛ وهي مرحلة تراجع وعدم استقرار.

ويمكن إرجاع عدم الاستقرار المسجل أعلاه إلى العوامل التالية:

- عامل الجفاف الذي أثر كثيرا على البوادي المحيطة بسيدي بنور والذي امتد طوال الثمانينات إلى بداية التسعينات من القرن الماضية وبالتالي كان له تأثير سلبي على الحركة الاقتصادية بالمدينة.

– التجهيز الذي عرفه العالم القروي منذ نهاية التسعينات فيما يخص الكهربة، وهو ما يسمح بفتح العديد من الأوراش والمحلات التجارية بالمراكز القروية والدواوير.

– حالة الإشباع الحاصلة في قطاع التجارة والخدمات على المستوى المحلي بسبب وصول المدينة إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه في غياب إقامة المزيد من الأنشطة الاقتصادية المستقطبة كالأنشطة الصناعية أو السياحية.

وهنا يكمن عجز المسؤولين الجماعيين عن الإقدام على إنشاء منطقة صناعية أو على الأقل حي صناعي، بل حتى التفكير فيهما والتقصير في جلب المستثمرين الصناعيين خصوصا وأن المنطقة المسقية المجاورة تزخر بمؤهلات كبيرة في ميدان الصناعات الغذائية.

3-1- الموارد المالية:

1-3-1- مداخيل تعاني من ضعف نسبة الاستخلاص

رغم أهمية المداخيل التي تتوفر عليها بلدية سيدي بنور، فإنها تعاني من عجز مزمن في استخلاص مداخيلها لاعتبارات متعددة أهمها تلكأ المسؤولين في القيام بواجبهم على أحسن ما يرام.

الجدول رقم 177: توزيع مداخيل الميزانية لبلدية سيدي بنور لسنة 2002

نوع المداخيل	تقديرات الميزانية	نسبة الباقي استخلاصه
الحصة من الضريبة على القيمة المضافة	6156	0٪
الضرائب المحولة	10602	66٪
مداخيل السوق الأسبوعي	8203	30٪
مداخيل الضرائب المحلية	2364	12٪
المجموع	27325	43٪

قسم تنمية الموارد البشرية ببلدية سيدي بنور 2003

يمكن أن نستنتج من قراءة جدول توزيع مداخيل ميزانية 2002 ثلاثة ملاحظات:

– ضعف استخلاص المداخيل الناتجة عن الضرائب المحلية ومداخيل السوق ونسبيا المداخيل الناتجة عن الضرائب المحولة؛ فبالنسبة لضعف استخلاص مداخيل الضرائب المحلية (12٪)، فيرجع

ذلك إلى عجز البلدية على مواجهة دافعي هذه الضرائب وذلك لحسابات انتخابوية وتهرب بعض هؤلاء وعدم توفر البلدية على طاقم بشري كاف ونشيط.

– أما بالنسبة لضعف استخلاص مداخيل السوق (30٪)، فيرجع إلى عدم التزام المسؤولين عن تحقيق مستحقات البلدية من المستفيدين من استغلال هذا المرفق الهام لأسباب زبونية، فيما يمكن تفسير الضعف النسبي لنسبة الباقي استخلاصه بخصوص الضرائب المحولة فهذا يرجع إلى عجز القباضة عن القيام بدورها كاملا.

– أهمية مداخيل السوق الأسبوعي؛ حيث وفر هذا المرفق للميزانية البلدية 8،2 مليون درهم سنة 2002 وهو ما يمثل ما يناهز ثلث المداخيل؛ ولا سبيل للتذكير هنا بأن هذا السوق يعتبر من أهم الأسواق على المستوى الوطني. وهو يعرف حسب نفس المصدر تطورا مضطردا في مداخيله السنوية حيث انتقلت من 7،4 مليون درهم بخطاطة السنة المالية 2000-2001 إلى 9،0 مليون درهم بخطاطة السنة المالية 2003، أي بزيادة وصلت نسبتها إلى 21،6٪ من غضون ثلاثة سنوات.

– أهمية الضرائب المحولة والضرائب المحلية حيث تصل نسبة الأولى إلى 66٪ ونسبة الثانية إلى 12٪، وهي نسب تبين الحركة التجارية والاقتصادية والعمرانية الملموسة التي تعرفها مدينة سيدي بنور.

2-3-1-تطور ملموس لمداخيل بلدية سيدي بنور

وصلت مداخيل مدينة سدي بنور كما هو مبين في الجدول التالي مستوى مهما، حيث وصلت إلى 27،3 مليون درهم سنة 2002 وهي بالمناسبة ثاني مداخيل بلدية بإقليم الجديدة من بعد المداخيل التي حققتها مدينة الجديدة البالغة 75،9 مليون درهم. وبالإضافة إلى ذلك تعرف هذه المداخيل تطورا إيجابيا مضطردا من سنة لأخرى.

الجدول رقم 178: تطور مداخيل بلدية سيدي بنور

السنوات	1993	1994	1995	96-97	97-98	98-99	99-2000	00-01	2002
المداخيل	15،9	18،5	16،7	29،1	22،9	23،0	23،2	-	27،3

المصدر: قسم تنمية الموارد المالية – بلدية سيدي بنور – 2003

عرفت فعلا مداخيل سيدي بنور تطورا هائلا، إد تزايدت في غضون 10 سنوات من 15،9 م درهم إلى 27،3 ملين درهم، أي بزيادة وصلت إلى 71،7٪ وبنسبة نمو سنوي مهم وصلت إلى 4،6٪ ويترجم هدا النمو الهائل الديناميكية الاقتصادية التي تعرفها مدينة سيدي بنور باستمرار مند أن تم إدخال السقي إلى المناطق المحيطة بها وأصبحت بذلك مركزا تجاريا وصناعيا يؤطرها ويؤطر المناطق البورية لدكالة الوسطى والشرقية.

3-3-1-استقلالية مالية نسبيا تتحسن باستمرار.

بالرجوع إلى الحسابات الإدارية المتوفرة بقسم الجماعات المحلية لعمالة إقليم الجديدة يمكن إتباع مدينة سيدي بنور ثالث مدينة داخل 88٪ إقليم الجديدة من الناحية الاستقلالية المالية بعد مدينة الجديدة وجماعة مولاي عبد الله (94٪).

وهكذا نجد أن حاجتها إلى الضريبة المضافة المقدمة من طرف الدولة تقل أهمية في تغطية مداخيلها، ودلك بالتوجه أكثر للاعتماد على مواردها الخاصة.

الجدول رقم 179:تطور تركيبة المداخل بلدية سيدي بنور ما بين 1999 و2000 المبالغ بملايين الدراهم

	مجموع المداخيل	حصة الضريبة على القيمة المضافة	الموارد الخاصة
المؤشر	-	المبالغ م.د / النسبة ٪	المبالغ / النسبة ٪
1999-200	23،2 مليون درهم	م.د 7،5 / 25 ٪	17،5 / 75 ٪
2002	27،3 مليون درهم	م.د 1،6 / 23٪	2،21 / 77 ٪

المصدر: قسم الجماعات المحلية بعمالة إقليم الجديدة 2003

توضح فعلا التركيبة المالية لمداخيل سيدي بنور أن المدينة قد غطت نسبيا، عن طريق مداخلها الخاصة، الجزء الأوفر من الميزانية، إذ تمكنت مثلا في غضون سنة 2002 من الوصول إلى نسبة مهمة تصل إلى 75٪ ويلاحظ أيضا تحسن لهده التغطية من سنة لأخرى، إذ تزايد هده الأخيرة بنقطتين من الموسم المالي 1999-2002 والموسم المالي 2002

2-3-1- ميزانية كبيرة تهيمن عليها مصارف أنشطة المجلس والإدارة والمديونية.

وإذا أخدنا نموذج سنة 2004 فإننا نجد أنه بناء على محضر المجلس الخاص بدورة دجنبر

2003. يستنتج من توزيع الميزانية هده أن مصارف المجلس والمصارف الخاصة بموظفين من جهة وسداد الديون من جهة ثانية يلتهم لوحده ما يناهز 70٪ من مجموع المبالغ المخصصة للميزانية، وتعتبر هده المصاريف ثقيلة في حد ذاتها، وإذا ما أضفنا إليها المصاريف الخاصة بتفويت قطاع النظافة، فإننا هنا بصدد مصاريف مرتفعة وثابتة تثقل كاهل المدينة وتعيق مسلسل التنمية بها، ولا أدل على ذلك هو النسبة المتدنية للفائض الذي تم نقله إلى الجزء الثاني الخاص بالتجهيز (2٪).

ويبقى الحل المتوفر للرفع من حجم الاعتمادات المخصصة لميزانية التجهيز هي الاقتراض من جديد لدى صندوق التجهيز الجماعي أو المؤسسات البنكية الأخرى، مما يجعل البلدية تدخل على التوالي في عمليات لاقتراض وإعادة الجدولة، حيت تشكل المديونية نسبة مهمة نصل إلى ربع ميزانية التسيير.

أما قطاع النظافة فلا يقل أهمية من حيث الاعتمادات المخصصة له، فبعد أن تم تفويته إلى القطاع الخاص أصبح يكلف اعتمادات مهمة تصل نسبتها إلى 13٪، وإذا كانت البلدية قد نجحت في تحويل الآلات والتجهيزات الضرورية لقطاع النظافة إلى الشركة المكلفة ودلك باحتساب التقادم (amortissement) وتحويل الأعوان العاملين به وذلك باحتساب أجورهم، فإن مجموع هده المصاريف حسب المصادر البلدية لا يتجاور 2 مليون درهم فيما تصل الأرباح الصافية لهده المقاولة التي يديرها فرنسي مقيم بالجديدة إلى 25،2 مليون درهم، مما يظهر التكاليف العالية التي أصبحت يطلبها هذا الميدان في إطار التدبير المفوض، فيما كان نفس الميدان لا يكلف نفس هدا المصاريف عن طريق التدبير المباشر، ولكن النتائج كانت رديئة، مما يطرح مسألة سوء التسيير وعجز المصالح البلدية في القيام بواجبها.

3-3-1- ميزانية تجهيز مهمة ولكنها غير منتظمة من سنة لأخرى

تعتبر ميزانية التجهيز المؤشر الرئيسي الذي يعبر كميا على الأقل عن أهمية تدخل المجلس البلدي في تهيئة وتنمية المدينة، ولكن هده الميزانية يعتريها عدم الاستقرار السنوي وإن كانت مهمة من حيث الأرقام.

ويشكل عدم الاستقرار حاجزا أمام التنمية الجماعية لأنه لا يمكن المسؤولين من وضوح الرؤيا والاستشراف.

جدول رقم 180: تطور ميزانية التجهيز لبلدية سيدي بنور بملايين الدراهم.

	1993	1994	1995	96-1997	97-1998	98-1999	99-2000	00-2001
ميزانية	6،25	2،31	7،33	9،51	4،38	6،34	9،45	6،32

التجهيز								
الفائض	3،10	6،10	4،7	9،12	8،3	4،5	7،10	1،7

المصدر: قسم تنمية الموارد المالية ببلدية سيدي بنور 2003.

تعرف ميزانية التجهيز بالفعل عدم استقرار من سنة لأخرى ودلك بالرغم من أهميتها، فبعد انطلاقة موفقة من سنة 1993 إلى سنة 97-1998 (1)، لتسقط في السنة الموالية فترتفع لتصل في هده الفترة إلى أعلى مستوياتها في 9،45 مليون درهم لتنزل من جديد إلى مستوى مدنيا، ليصل مجموع ميزانيات التجهيز في هده الفترة إلى 293مليون درهم، وترجع أهمية ميزانية التجهيز إلى أهمية الفوائض المحققة من سنة لأخرى وإلى الاعتماد على قروض صندوق التجهيز.

4-1- مخطط اقتصادي واجتماعي تنعدم فيه الجدية

قامت بلدية سيدي بنور سنة 1999 كما هو الشأن بالنسبة لباقي الجماعات بالمغرب بوضع مخطط اقتصادي واجتماعي تنعدم فيه النظرة المستقبلية ولا يؤخذ بعين الاعتبار للإمكانيات المالية المتوفرة وانعدامه للمسؤولية.

نستنتج فعلا من خلال هدا المخطط الملاحظات التالية[1]:

- إعطاءه الأهمية فقط لثلاثة قطاعات هي التجهيزات الخاصة والتجهيزات الاجتماعية ومصالح الصحة الأساسية من بين 20 قطاع محدد في النموذج الموضوع من طرف وزارة التوقيعات الاقتصادية والتخطيط كما هو يبين أعلاه.

- برمجة التجهيزات ولصالح الصحة الأساسية بمبالغ مهمة وفي سنة واحدة ودفعة واحدة.

- تقسيمه لبرمجة التجهيزات الاجتماعية بصفة آلية ودلك بإعطاء نفس المبلغ (1757 ألف درهم) للسنوات الخمسة.

- عدم أخده بعين الاعتبار للموارد المالية التي توفرها ميزانية التجهيز التي رأينا أنها تتراوح في العشرية الأخيرة ما بين 30و 45 مليون درهم سنويا في حين أن مجموع الغلاف المالي الذي ثم وضعه المخطط للسنوات الخمسة هو 41 مليون فقط.

إن وضع المخطط بهذا الصفة ليعبر عن عدم المصداقية المعطيات لهذه الأداة المهمة في استشراف آفاق التنمية المحلية. وهذا ما دفع بالمجلس إلى إعداد مخطط في غضون نفس السنة، ولكنه لا يتأسس على

[1] - Ministère des Previsions économiques et du Plan, Plan économique et social des communes de la region Doukkala- Abda 1998-2003

أبواب قطاعية، وإنما على أساس تحديد مشاريع حسب الأسبقية.

جدول رقم 181: المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999- 2004

- وعملية تقييم إجازاته -

اسم المشروع	نسبة الإنجاز	ملاحظات
1 بناء مستشفى متعدد التخصصات	100٪	في طور الإنتاج
2- بناء مركز اقتصادي واجتماعي	70٪	في طور الإنتاج
3- إعادة هيكلة شارع الجيش الملكي	100٪	في طور الإنتاج
4- بناء قاعدة متعددة الاختصاصات	100٪	في طور الإنجاز
5- توسيع شبكة الإنارة العمومية	100٪	في طور الإنجاز
6- إعادة بناء الطرقات وقنوات التطهير	100٪	في طور الإنجاز
7- بناء دار الشباب	10٪	في طور الإنجاز
8 -إعادة هيكلة السوق الأسبوعي	0	عدم توفر الاعتمادات
9 -تهيئ حديقة عمومية جديدة	0	عدم توفر الاعتمادات
10 خلق منطقة صناعية من الدرجة الأولى	0	عدم توفر الاعتمادات
11 خلق تجزئة جماعية	0	عدم توفر الاعتمادات
12 بناء روض للأطفال	0	عدم توفر الاعتمادات
13 بناء مركب رياضي وقاعة مغطاة	0	عدم توفر الاعتمادات
14 خلق ساحة عمومية للحفلات	0	عدم توفر الاعتمادات
15 بناء محلات تجارية	0	عدم توفر الاعتمادات

محضر الدورة الاستثنائية يونيو 2004

نستنتج من قراءة هذا المخطط وإنجازه ما يلي:

- أنه مخطط قائم على أساس 15 مشروعا بعينها محددة مسبقا باسمها، وهو إجراء عملي يكاد يلامسه كل مظاهر الحياة الحضرية.

- أن الإنجاز الكلي قد خص 6 مشاريع من أصل 15 أي بنسبة 31،3٪ فقط، وهذا يوافق غياب الرؤيا لدى المخطط بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية الأزمة، وهو ما يعني انعدام الواقعية وعدم الأخذ بعين الاعتبار للإمكانيات المالية المتوفرة.

- أن الإنجاز قد خص رغم ذلك قطاعات جديدة لم تكن المجالس السابقة تهتم بها كبناء مستشفى متعدد التخصصات وبناء مركز اقتصادي واجتماعي وقاعة متعددة الاختصاصات؛ وفي ذلك تجديد على مستوى العمل الجماعي.

2- المجلس البلدي لسيدي بنور: رهانات غير متسقة

1-2- استمرار وصول اليمين إلى رئاسة البلدية وبزوغ الأحزاب الجديدة.

أفرزت الانتخابات الجماعية في سنة 2003 عن مجلس بلدي مشتت وبالتالي لم تستطع إنتاج أغلبية واضحة لحزب معيين، مما جعل من التحالف أمرا ضروريا لانتخاب الرئيس، الذي سبق له أن تولى سدة الحكم الجماعي في الولاية السابقة.

جدول رقم 182: توزيع المستشارين الجماعيين ببلدية سيدي بنور (2003- 2009)

الأحزاب	العدد	النسبة المئوية
الاستقلال	2	5٪
الإتحاد الاشتراكي	1	4٪
التجمع الوطني للأحرار	10	40٪
العهد	1	4٪
الحزب الوطني الديمقراطي	2	8٪
رابطة الحرية	2	8٪
البيئة والتنمية	1	4٪
العدالة والتنمية	2	5٪
التجديد والإنصاف	1	4٪
الحركة الوطنية الشعبية	3	12٪

المصدر: قسم الجماعات المحلية، عمالة إقليم الجديدة 2003 بتصرف

يبين توزيع المستشارين الجماعيين ببلدية سيدي بنور (2003- 2009) غياب أغلبية مريحة وإن كان حزب التجمع الوطني للأحرار قد استطاع هن يحصل على 40٪ من المقاعد. أما الملفت

للنظر فهو نجاح الأحزاب الجديدة التي ظهرت إلى الوجود عشية الانتخابات الجماعية في الحصول عل40٪ من المقاعد أيضا والتغيير التي أحدثته في طريقة تدبير الشأن العام المحلي، ولكنها اصطدمت بتحالف الأحزاب اليمينية (الأعيان) أو تدخل بعض منها في تحالفات من أجل تكوين الأغلبية لتندمج بدورها في أسلوب الحكامة التقليدية الجاري به العمل.

2-2- رهانات المجلس الداخلية:

تخص هذه الرهانات ميزان القوى الداخلي والمصالح الشخصية والزبونية للمنتخبين:

وهكذا نجد أن مسألة تكوين اللجن وإعادة تكوينها وتوزيع التمثيليات للمجلس داخل هيئات مختلفة ومدى قانونية مناقشة تحويل بعض الاعتمادات... من جهة ومسألة توزيع بعض الامتيازات كامتياز التفويض مطروحة باستمرار، ولا تخفى على أحد مناقشة استفادة بعض الأعضاء من امتياز استغلال الأكشاك على طول الشوارع الرئيسية والتدخل لصالح بعض المواطنين في بعض القضايا كالبناء والإمضاء على بعض الوثائق بدون رسوم... وتحضر أيضا هنا الرهانات الانتخابية في محاولة إبعاد المنتخبين عن استخلاص الضرائب المحلية وكل ما من شأنه أن يؤثر على الانتخابات.

2-2-1- رهانات المجلس العلائقية:

وهي من ثلاثة أنواع: العلاقات التي تربطها البلدية مع المؤسسات والجماعات الأخرى على شكل شراكات، ونخص منها:

1- اتفاقية الشراكة مع الجماعة القروية للعطاطرة

2- اتفاقية الشراكة مع وزارة الصحة.

3- اتفاقيات التدبير المفوض والشراكة مع الوكالة المستقلة للماء والكهرباء واتفاقية مع الشركة الفرنسية لجمع النفايات.

4- العلاقة مع السلطات المحلية وباقي المؤسسات العمومية الخاصة سواء بإنشاء مقر للأمن أو تطوير الخدمات العمومية.

2-2-2- رهانات التسيير المالي والإداري:

تتمحور هذه الرهانات المالية حول عنصرين: الرفع من الوارد المحلية وترشيد النفقات من جهة وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الاقتصادية المربحة من جهة ثانية قصد الرفع من المداخيل.

ففيما يخص المداخيل، تطرح أكثر من مرة مسألة "الباقي استخلاصه" حيث يطالب المنتخبون بالتدخل بنجاعة لاسترجاع المستحقات أو اللجوء إلى القضاء وإتباع المساطر القانونية، ويتعلق الأمر بالمتملصين من أداء الواجبات البلدية وهم ثلاثة أصناف؛ الذين يريدون أداء مستحقاتهم المتراكمة بالتقسيط، والذين لا يريدون المرة أداءها، والشركات الوهمية.

2-2-3-رهانات تجارية:

وتخص هذه الرهانات استغلال المشاريع التي قامت البلدية بإنجازها من جهة واستغلال الملك العمومي من جهة ثانية.

ففيما يخص استغلال المشاريع التجارية البلدية، يلاحظ أن هناك تأخير في بنائها وتجهيزها، مما يطرح لدى البعض جدوى إنجاز هذه المشاريع ذات المرد ودية الضعيفة التي تطلبت تكاليف مالية كبيرة كالمركز التجاري والمركب الاقتصادي والاجتماعي وقاعة الأفراح... كما تطرح مسألة طريقة استغلال هده المرافق كما هو الشأن مع هذا المشروع الأخير، هل يجب استغلاله بطريقة مباشرة أم عن طريق التفويت فإذا كان البعض يبحث عن المردودية المالية فإن البعض الآخر يبحث عن تلبية حاجيات المواطنين. أما في ما يخص استغلال المجال العمومي، فالمسألة تطرح في موضوعين، موضوع الباعة المتجولين وموضوع محطة الطاكسيات والأكشاك التي قام المجلس بالترخيص لها.

2-2-4- رهانات التهيئة:

وتهم هذه الرهانات وضع مخطط 05-2009، وقطاع الطرق وقطاعي الماء الصالح للشرب والكهرباء وقطاع العقار

- فيما يخص المخطط الخماسي 2005-2009 لم يكن هناك اتفاق بين مختلف الاتجاهات داخل المجلس، ففيما اتجهت الأغلبية على وضع مخطط تقليدي يهتم بقطاعات الطرق والتطهير والمناطق الخضراء واقتناء الأراضي وإكمال المشاريع السابقة اتجه فريق من المعارضة إلى إعطاء الأسبقية لتشجيع الاستثمارات ولإحداث منطقة صناعية والاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم، اتجه فريق آخر إلى إيلاء الأهمية لمحاربة السكن العشوائي بالإضافة إلى إنشاء منطقة صناعية وإنشاء سوق جديد.

- أما قطاع الطرق، فيكاد يكون رهانا للمجلس كله، باستثناء قلة قليلة من الأعضاء، على أساس أنه يعرف وضعية متدهورة وبالتالي وجب التدخل للإصلاح وتوسيع الشبكة الطرقية.

- ويحظى قطاع الكهرباء باهتمام كبير لدى المنتخبين، سواء بالنسبة للشبكة الكهربائية المتقادمة والتي أصبحت تشكل خطرا على حياة المواطنين بالأحياء القديمة، ونظرا للإنقطاعات المستمرة للكهرباء.

- كما أن شبكة الماء الصالح للشرب تعاني من التدهور الشيء الذي يتسبب في هدر كميات مهمة من المياه وضعف الضغط مما لا يسمح للماء بالوصول إلى الطوابق العليا خصوصا في فصل الصيف، هذا بالإضافة إلى تدهور جودة المياه وارتفاع ثمن الفاتورات بسبب عدم احترام الدورات الشهرية المنتظمة، وعدم إقدام الوكالة المستقلة للماء والكهرباء وإصلاح الحفر التي تتسبب فيها مما يؤدي إلى تدهور الطرق وعرقلة السير، وتكاد هذه المشاكل أن تشكل رهانا واحدا للمكتب برمته.

- وأخيرا يطرح العامل العقاري هو الآخر بقوة كرهان حقيقي لتنمية المدينة، فمن جهة هناك حاجة ملحة لإغناء الوعاء العقاري، ومن جهة ثانية يجب تسوية الوضعيات العقارية، فأرض السوق الأسبوعي الحالي ومساحتها 25 هكتار لم تسوى بعد رغم أنه تم اقتناءها في سنة 1982 حيث كانت الأرض تساوي 50 درهما للمتر المربع، أما الآن فأصبح يساوي حوالي 1000 درهم، مما يطرح مشكل كلفة أداءها، في الوقت الذي يسعى فيه المكتب إلى تغيير مكان هذا السوق واقتناء أرض أخرى قصد إقامة السوق الأسبوعي الجديد.

4-2-2- رهانات التطهير والبيئة:

لقد تم تفويت قطاع التطهير السائل إلى الوكالة المستقلة للماء والكهرباء وقطاع التطهير الصلب إلى شركة خاصة، ولكن أعضاء المجلس لم يكونوا متفقين،

ففيما يخص تفويت التطهير السائل، نجد أن عددا من الأعضاء يتخوفون من ارتفاع تكلفة الأداء ومن عدم استجابة الوكالة لطلبات المجلس المستمرة وإخلالها بالالتزامات في قطاع الماء والكهرباء. أما التطهير الصلب فقد تم تفويته إلى شركة خاصة، ولكن رهان المجلس هو كيفية استغلال الآلات والشاحنات التي تتوفر عليها البلدية وكذا الكلفة الإجمالية للتفويت، كما يطرح مشكل آخر هو مشكل المطرح البلدي الموجود على أرض جماعة مجاورة، فقد تم الاتفاق مع الجماعات القروية للعطاطرة في إطار نقابة جماعية سنة 1999، ولكنه تم التخلي عن هذا الإطار لصالح اتفاقية شراكة التي تم فرضها من طرف السلطات الإقليمية. والإشكال المطروح هنا هو الإطار القانوني لوجود المزبلة وطريقة معالجة النفايات؛ ويعتبر مشكل التلوث الذي يحدثه معمل السكر الذي

يوجد في اتجاه الرياح المهيمنة (شمالية غربية) انشغالا خاصا لأغلبية أعضاء المجلس، خصوصا وأن طاقته الإنتاجية قد ارتفعت في السنة الفارطة من 6 إلى 16 القطن بعد إغلاق معمل السكر بالزمامرة.

كما أنه مصدر للروائح الكريهة المنبعثة من المياه العديمة ويعتبر تهديدا للفرشة المائية الباطنية سبب التسربات، وهذا ما يدفع بالسكان الاحتجاج من خلال شكايات توصل بها المجلس.

المبحث الخامس: مطران: جماعة قروية فقيرة ولكنها طموحة

وتنتمي لهذه الجماعة إداريا إلى قيادة العونات بدائرة سيدي بنور وتشمل 29 دوارا منتشرين على تراب الجماعة على شكل تجمعات متراصة. تقع الجماعة القروية بدكالة الجنوبية الشرقية على بعد 20 كيلومترا من سيدي بنور شرقا، وتقع على مسحة تصل 125 كيلومتر2 على سطح علوه 340م فوق سطح البحر. ويصل عدد سكانها حسب إحصاء 2004، إلى 11627 نسمة بعد أن كان هذا العدد حسب إحصاء 1999 11744ن، بمعنى أنها تعرف نموا ديموغرافيا سلبيا نتيجة للهجرة القروية أساسا نحو المدن الكبرى، وتضم 2020أسرة بحجم متوسط يصل إلى 5,8 نسمة لكل أسرة وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المستوى الوطني الذي لا يتجاوز 5 نسمة/أسرة، وبذلك تصل الكثافة السكانية بها إلى نسبة عالية 93 ن/كلم2.

من الناحية الفلاحية، تتميز هذه الجماعة حسب الإحصاء العام للفلاحة لنسبة 1996 بالخصائص الفلاحية التالية: تصل المساحة القابلة للزراعة إلى 8316هـ، منها 13 فقط مسقية أما الباقي الأكبر فهو عبارة عن أراضي بورية، أما الملكية السائدة فهي الملك الخاص الذي يشغل نسبة عالية تصل إلى 95,3٪، فيما تبقى النسبة المتبقية (4,7٪) فهي تهم أراضي المجموع. ويصل عدد المستغلين إلى 1817 منهم 1657 مستقرين بعين المكان أي بنسبة 91,2٪، في حين تقطن الشبه المتبقية 8,8٪ بالمدن، وبذلك تعرف هذه الجماعة نسبة لابأس بها من المتغيبين. أما عدد الاستغلاليات فيصل إلى 2663، موزعة على 10626 بقعة، وبالتالي تصل عدد البقع حسب كل استغلالية إلى 4 بقع، وهي وضعية كما نعلم غير مريحة بالنسبة لمردودية العمل الفلاحي.

وفيما يخص أسلوب الاستغلال نجد أن الاستغلال المباشر يشغل المكانة الأولى بنسبة تصل إلى 92,1٪، ليأتي بعده الاستغلال بالشركة بنسبة 7٪ وأخيرا في مرتبة متدنية أسلوب الكراء بنسبة 0,9٪ ويصل عدد الأبقار إلى 5161 رأس، وعدد الأغنام إلى 10672 رأس وعدد الماعز إلى 112 وبخصوص التقنيات المستعملة، نجد أن المكننة مازالت ضعيفة، فهي لا تتعدى في ميدان الحرث 5,7٪ وفي ميدان الحصاد 5,6٪؛ ويرجع هذا الضعف في المكننة إلى عوامل ثقافية وإلى صعوبة استعمال الآلات في الأراضي الهضبية المنتشرة بهذه المنطقة.

أما بخصوص الأنشطة الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية، فهي تتوفر حسب المعطيات الجماعية المندوبية السامية للتخطيط 2001، ومن الناحية التجارية؛ تحتضن هذه الجماعة مجموعة من المرافق أهمها:

1 السوق الأسبوعي.

3 تعاونيات للحليب.

21 دكاكين تجارية وحرفية.

1 محطة للبنزين

أما من الناحية التعليمية فهي تتوفر على:

3 مدرسة ابتدائية مركزية

10 فرعيات.

1 إعدادية

ومن الناحية الصحية تتوفر على:

- مركز صحي

- صيدلة

ومن ناحية التخطيط والتعمير، فهي تتوفر على تصميم للنمو مصادق عليه منذ 2002 وتجزئة سكنية في طور الإنجاز. أما بالنسبة لخصائص السكن والسكنى؛ وحسب جماعة مطران فنسبة 51,4٪ من الأسر تتوفر على مطبخ و8,7٪ منها تستفيد من الماء، فيما تصل نسبة المستفيدين من الكهرباء إلى 85٪.

أما أهم المشاكل تعترض هذه الجماعة؛ فهي: ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة؛ هشاشة القطاع الفلاحي بسبب صغر حجم الملكيات وتفتتها وتجزؤها إلى بقع في غياب عمليات الضم وضعف المكننة واستعمال الأسمدة والأدوية الفلاحية وتوافر فترات الجفاف؛ ضعف التجهيزات الأساسية، فرغم أن هذه الجماعة تخترقها 3 طرق، فإن الدواوير تعاني مع ذلك من العزلة؛ وضعف الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المكملة.

1-التجهيزات الأساسية، أهم الرهانات للمجلس القروي.

تنفرد جماعة مطران كجماعة قروية بتصدر التجهيزات الأساسية لاهتمامات المجلس الجماعي من بين الجماعات المدروسة متقدمة بذلك على قطاع التسيير، وتأتي القطاعات الاجتماعية على المعتاد أيضا في المرتبة الثالثة متقدمة على القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم 183: توزيع نقط جداول الأعمال حسب القطاعات المختلفة

القطاعات	التسيير	التجهيزات الأساسية	القطاعات الاجتماعية	القطاعات الاقتصادية	المجموع
عدد النقط	19	31	16	11	77
النسبة المئوية	24,7	40,3	20,8	14,3	100

المصدر محاضر المجلس القروي مطران 1997-2003 بتصرف

يبين جدول توزيع نقط جداول الأعمال حسب القطاعات المختلفة التي تدخل في اهتمامات المجلس القروي لمطران، حيث أن قطاع التجهيزات الأساسية يأتي في المرتبة الأولى بنسبة مهمة تصل إلى 40,3٪، متقدمة على قطاع التسيير الذي يشكل نسبة تصل إلى 24,7٪، في حين تتقدم القطاعات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بنسبة 20,8 على القطاعات الاقتصادية بنسبة 14,3٪.

ويرجع هذا الاهتمام إلى معالجة وضعية توجد بها جل الجماعات القروية المتسمة بعجز في التجهيزات الأساسية وضعف في الخدمات الاجتماعية.

2-توازن في الاهتمام بالتجهيزات الأساسية:

ماعدا التعمير على اعتبار أن هذه الجماعة تشمل مجالا قرويا، فإن الاهتمام بالتجهيزات السياسية المختلفة من ماء وكهرباء وطرق شبه متوازن.

جدول رقم 184: توزيع نقط الجدول الأعمال الخاصة بالتجهيزات الأساسية

القطاعات	الكهرباء	الماء	الطريق	التعمير	المجموع
	11	10	8	1	31
	35,5	32,3	25,8	3,2	100

المصدر: تحاضر المجلس القروية لجماعة مطران 1997-2003 بتصرف.

يبين توزيع نقط جدول الأعمال الخاصة بالتجهيزات فعلا أن الرهانات الحقيقية للجماعة هي رهانات واحدة فيما يخص الكهرباء والماء والطرق، وأن كان التفاوت القريب بينها يعبر فعلا عن الترتيب الذي يوليه السكان لهذه القطاعات الثلاث وهكذا يكون الكهرباء أهم الاهتمامات(35,5٪) متبوعا مباشرة بالماء (32,3٪) والطرق(25,8٪).

ويهم قطاع الكهرباء في مداولات المجلس القروي لمطران اتخاذ القرار في المساهمة في مشاريع الكهربة القروية 18 دوارا بتراب الجماعة ثم تصنيفها وفق المعايير التقنية التي وضعها المكتب الوطني للكهرباء، ولكن عدد الدواوير التي شملتها فعلا عمليات الكهربة إلى حدود2002 هي 11 دوارا فقط، مما دعا الجماعة إلى رفع ملتمس إلى الجهات الإقليمية في هذا العدد.

أما المداولات الخاصة بقطاع الماء فقد همت على الخصوص الانخراط في البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، وذلك من خلال مساهمة الجماعة في تهيئة 16 بئرا بالجماعة.

فيما يهم قطاع الطريق كل النقط الخاصة سواء تلك المتعلقة بالانخراط في البرنامج الوطني للطرق القروية أو تلك المتعلقة.

بطلب قرض من صندوق التجهيز الجماعي قصد إصلاح الطريق الموجودة بتراب الجماعة، وتدخل كل هذه المجهودات لفك العزلة عن بعض التجمعات السكانية وتحسين ظروف الولوجية.

3-قطاع التعمير يتميز بعدم توازن الاهتمامات بين قطاع المالية وقضايا المجلس.

تتميز قطاع التعمير بجماعة مطران بعدم توازن الاهتمامات بين قطاع المالية وقضايا المجلس، حيث أن القطاع الأول يأخذ نفس الأهمية التي رأيناها في دراسة الحالات الأخرى.

جدول رقم 185: توزيع نقط جدول الأعمال الخاصة بقطاع التعمير

القطاعات	المالية	المجلس	المجموع
عدد النقط	12	9	19
النسبة المئوية(٪)	63,25	36,8	100

المصدر: محاضر المجلس القروية لجماعة مطران 1997-2003

يقتصر اهتمام المجلس هنا بالقطاعات الشكلية فقط، وهما قطاع المالية من جهة وقطاع القضايا الداخلية للمجلس من جهة ثانية، وهذا يبين في حد ذاته بساطة التغيير الذي تتميز به هذه الجماعة.

ويأتي قطاع المالية في المرتبطة الأولى ب 63,2٪، يليه قضايا المجلس ب 36,8 ٪، وتتميز مداولات هذا المجلس في الغالب بالإجماع، حيث تقتصر القضايا المالية على التصويت على الميزانية والتصويت على الحساب الإداري، فيما تهم قضايا المجلس الداخلية تعيين اللجن وتعيين ممثلين للمجلس داخل الهيئات المختلفة، وهذا الممثل غالبا ما يكون رئيس المجلس نفسه.

4-التعليم رهان اجتماعي حقيقي للمجلس القروي لجماعة مطران

يولي مجلس مطران للتعليم عناية خاصة، وعيا منه بأهمية هذا القطاع في التنمية الاجتماعية داخل الجماعة، ولكن بدون أن ينسى القطاعات الأخرى.

جدول رقم 186: توزيع نقط جدول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاجتماعية

القطاعات	التعليم	الصحة	التربية النسوية	الرياضة	المجموع
عدد النقط	7	3	3	2	16
النسب المئوية	43,8	25	18,8	12,6	100

المصدر: محاضر المجلس القروي لجماعة مطران 1997-2003

يبين الجدول أعلاه أن التعليم يأتي فعلا في الرتبة الأولى ضمن اهتمامات المجلس الاجتماعية، حيث يستحوذ على نسبة مهمة من نقط جداول الأعمال (43,8٪)، يليه في ذلك قطاع الصحة بنسبة 25٪ وقطاع التربية السنوية بنسبة 18,8٪ وفي الأخير قطاع الرياضة بنسبة 12,5٪.

وقد مست المداولات الخاصة بقطاع التعليم الاهتمام بالتعليم الأولى من خلال التشجيع على إنشاء روض للأطفال بمركز الجماعة، وتشجيع الكتاتيب القرآنية من خلال إصلاح البنيات، كما طالب بإنشاء مركز للتكوين المهني وإعدادية، وهذا ما تأتي فعلا حيث تم إنشاء إعدادية بمقر الجماعة في بداية سنة 1999، كما تم وضع المكتب الوطني للتكوين المهني رهن إشارة الجماعة مركزا متنقلا آليا للتكوين المهني.

كما قرر المجلس في إطار اتفاقية تجمعه بدار الطالب بالعونات ووزارة التربية الوطنية تهيئ فضاء لإطعام تلاميذ الإعدادية القادمين من الدواوير البعيدة. أما فيما يخص قطاع الصحة، فإن طموح الجماعة كان في مستوى برمجة بناء مركز صحي وقاعة للولادة من خلال الحصول على قرض لدى صندوق التجهيز الجماعي، وفي انتظار ذلك وجه المجلس ملتمسا إلى السلطات الإقليمية لتعيين ممرضة متخصصة في الولادة لتقديم الإسعافات الأولية للنساء الحوامل. وفيما يخص التربية النسوية، فقد انصب الاهتمام نحو إنشاء نادي سنوي للتربية والتكوين والاستعانة بخدمات مندوبية التعاون الوطني بالجديدة، قصد تأهيل الفتيات للحصول على كفاءات مهنية متخصصة في الخياطة والطرز والطبخ...ولم يقف طموح الجماعة عند هذا الحد، فقد طالب المجلس من وزارة الشبيبة والرياضة وإنشاء دار الشباب بمركز الجماعة علما بأن هذه الأخيرة تحتضن عددا من الشباب الذين يعانون من انعدام فضاءات للترفيه والرياضة.

ويظهر مما سبق أن المجلس الجماعي لمطران يحاول أن يوازن بين المجالات القروية التابعة له بتجهيزها بالمرافق الأساسية وبين مركز الجماعة الذي أصبح يحتضن عددا من الخدمات والمرافق الحضرية، رغبة منه في الارتقاء به إلى مركز أكثر ديناميكية؛ وهذا ما تعكسه الرغبة في إنجاز تجزئة سكنية جماعية تكون نواة لاحتواء النمو العمراني المحتمل.

5-الفلاحة تتصدر الاهتمامات الاقتصادية مجلس مطران.

باعتبارها جماعة قروية تحتضن مجالات فلاحية، فإن مجلسها القروي قد أولى للقطاع الفلاحي الأسبقية في خطابه حول التنمية الاقتصادية.

جدول رقم 187: توزيع نقط جداول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاقتصادية

القطاعات	الفلاحة	التجارة	المجموع
	7	3	11
	63,6	27,3	100

المصدر: محاضر المجلس القروي لجماعة مطران 97-2003

يراهن المجلس فعلا على قطاع الفلاحة باعتباره المشغل الأول للسكان النشيطين وباعتباره مصدر الثروة الاقتصادية، وهكذا حصل هذا القطاع على 63,6 من مجموع النقط المخصصة للأنشطة الاقتصادية، متبوعا في ذلك بقطاع التجارة بنسبة 27,3٪ على اعتبار أن هذه الجماعة تحتضن سوقا أسبوعيا متوسطا.

المبحث السادس: المجلس الجهوي لدكالة عبدة: بين البحث عن التماسك الداخلي والرهانات الإقليمية والمحلية

1- المجلس الجهوي: التوازنات الصعبة

يتكون المجلس الجهوي دكالة عبدة من 70 عضوا، ويتألف مكتب المجلس من الرئيس وستة (6) نواب بالإضافة المقرر العام للميزانية كاتب المكتب ونوابهما.

1-1 أهداف المجلس الجهوي وتركيبته:

وقد أحدث المجلس عشر لجان دائمة عهد إليها بدراسة المسائل التالية:

- المسائل المالية والميزانية ومسائل التخطيط وإعداد التراب والمسائل الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش الشغل والمسائل الفلاحية والتنمية القروية ومسائل الصحة والمحافظة على الصحة ومسائل التعمير والبيئة ومسائل الثقافية والتعليم والتكوين المهني ومسائل السياحة والصناعة التقليدية ومسائل الصيد البحري والمنتجات البحرية ومسائل الشباب والرياضة.

كما تم إحداث لجان إضافية هي لجنة الاتصال والإعلام والعلاقات الخارجية ولجنة المرأة ورعاية الطفل ولجنة المياه والغابات والحد من التصحر ولجنة مسائل القانونية.

1-1-1 تركيبة المجلس من حيث المكونات السياسية له:

أما تركيب المجلس حسب المكونات المشكلة له فهو كالتالي:

يتميز مجلس دكالة عبدة كباقي المجالس الجهوية بكونه مجلسا يتكون من ناخبين كبار، ولكن الغريب هو أن ممثلي المجالس الإقليمية يتم انتخابهم في مرحلة أولى من طرف أقرانهم بالمجالس الجماعية ليتم انتخاب 8 من بينهم في مرحلة ثانية.

الجدول رقم 188: المقاعد داخل المجلس الجهوي لدكالة عبدة حسب الفرق المكونة له

الفرق المكونة	عدد المقاعد	النسب المئوية
المجالس الجماعية	26	37.1٪
المجالس الإقليمية	8	11.4٪
غرف فلاحيه	12	17.1٪
غرف صناعية	7	10٪

والتجارة الخدمات	-	-
غرف الصناعة التقليدية	8	11.4٪
غرف الصيد البحري	3	4.3٪
النقابات	6	8.6٪
المجموع	70	100٪

DGCL, Les collectivités locales en chiffres 2000

إذا كانت المجالس الجماعية تمثل37٪ من مجموع الأعضاء. وهي نسبة مهمة نسبيا، تعكس الطابع التمثيلي بطريقة ديمقراطية، إلا أن هذه التمثيلية تنتفي في ممثلي المجالس الإقليمية. وإذا ما تم غض الطرف عن ممثلي المجالس الإقليمية والنقابات، فإن الطابع المهيمن هو غلبة ممثلي الأنشطة الاقتصادية من غرف مختلفة، بـ 42،9٪، وبالتالي فان الهاجس الاقتصادي هو الذي يوجه مبدئيا هذا المجلس أكثر من ممثلي السكان.

وإذا كان من الطبيعي إعطاء ممثلي القطاع الفلاحي نسبة مهمة بالنظر إلى الطبيعة الفلاحية الغالبة للجهة، فالغير المفهوم هو كيف يتم إعطاء أهمية أكبر للصناعة التقليدية بالمقارنة مع الصناعة والتجارة والخدمات وهي القطاعات التي تحتضن نسبة عالية من مناصب الشغل، وخصوصا قطاع الصناعة الذي أصبح قطبا اقتصاديا يحرك الاقتصاد الجهوي. أما من حيث التوزيع، فالسمة الغالبة هي عدم وجود أغلبية صريحة:

الجدول رقم189: توزيع أعضاء المجالس حسب انتماءاتهم الحزبية 1998-2003

الأحزاب المتمثلة	**عدد المقاعد**
الإتحاد الدستوري	3
الحركة الشعبية	11
الحزب الوطني الدستوري	1
التجمع الوطني للأحرار	9 عدد المقاعد
الحركة الديمقراطية الشعبية	_
الإتحاد الاشتراكي	5
الاستقلال	8

التقدم والاشتراكية	2
بدون انتماء حزبي	19
المجموع	64
النقابات	6

المصدر: **DGCL (MI), Collectivités en chiffres** 2000

يظهر أن أكبر المكونات المشاركة في المجلس هم اللامنتمون ب19 مقعد حيث يمثلون 30٪ من مجموع الأعضاء غير النقابيين. وهو مؤشر له أكثر من دلالة وأثر على التميز الجهوي، أما الأحزاب الممثلة نسبيا، فيأتي على رأسها حزب الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال.

يعتبر العمل السياسي مدخلا أساسيا للعمل الجماعي، فالمقروض من الناحية المبدئية أن يعكس الانتماء السياسي للمنتخبين الجماعيين نوعية معينة لبرامج موجهة لخدمة التنمية المحلية، وتتمثل الانتخابات الجماعية فرصة للمجالات الترابية من إفراز نخب محلية تختلف برامجها ومشاريعها باختلاف توجيهاتها الحزبية، ولكن هذه التشكيلة لا تعطي الانطباع بذلك:

الجدول رقم 190: توزيع المنتخبين الجماعيين بجهة دكالة عبدة

حسب انتماءاتهم الحزبية (1997-2003)

الأحزاب السياسية	**الأعداد**	**النسبة المئوية**
الإتحاد الاشتراكي	145	8،5
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	11	0،6
حزب التقدم والاشتراكية	56	3،3
حزب الاستقلال	329	19،4
منظمة العمل الديمقراطي	15	0،9
التجمع الوطني للأحرار	368	21،7
الحركة الديمقراطية الشعبية	137	8،1
الحركة الشعبية	224	13،2

الحركة الوطنية الشعبية	7	0،4
حزب الشورى والاستقلال	6	0،4
PI حزب العمل	27	1،6
الحزب الوطني الديمقراطي	78	4،6
الاتحاد الدستوري	225	13،3
المنتمون	75	4،4
المجموع	1697	100

المصدر **Publication DGCL P.29**

يظهر فعلا أن الانتخابات الجماعية 1997 قد أفرزت نخبا محلية تشكل من 1697 مستشارا جماعيا، وهو في حد ذاته رقم السلطات المحلية أو أعيان القبائل، كما كان الشأن في الفترة السابقة لاستقلال البلاد، بل أصبحت تهم فئات واسعة من السكان.

ويبين توزيع المنتخبين الجماعيين بجهة دكالة عبدة حسب انتماءاتهم الحزبية أن التوجه السياسي المهيمن بهذه الجهة ينحو نحو اليمين بنسبة عالية تصل إلى 86،6٪، في حين أن اليسار لم يستطع أن يتجاوز بمختلف أحزابه 14٪.

ويمثل اليمين في حد ذاته طيفا واسعا من الحساسيات الحزبية التي تعبر في الواقع عن اتجاهات سوسيولوجية وسياسية متباينة نسبيا؛ فأول هاته الهيئات السياسية هو حزب التجمع الوطني للأحرار (21،7٪) الذي يمثل الأعيان الكبار المشكلين أساسا من الملاكين العقاريين ذوو الأراضي الواسعة وقد أنشأ هذا الحزب بدعم من الدولة لمواجهة الأحزاب الديمقراطية المنادية بالإصلاحات الدستورية، كما قام بذلك لاحقا عند إنشاء الاتحاد الدستوري سنة 1983 أو سابقا عند خلق جبهة المؤسسات الدستورية سنة 1962، وذلك بمقابل ترك الأعيان يستغلون العالم القروي التقليدي ([1](لكي تتمكن النخب المحلية من تحقيق الاستقرار السياسي بالعالم القروي والبلاد، ويأتي بعده مباشرة حزب الاستقلال (19،4٪) الذي يمثل بدوره خليطا من الأعيان الكبار والمتوسطين بالبادية والتجار بالمدن، وهو حزب عرف بكونه حزبا يصالح بين الالتزام السياسي والطموحات الشخصية.

ويأتي في المرتبة كل من حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية بما يفوق 13٪ لكل

[1] - Leveau R, Le fellah marocain défenseur du trône, Paris 1976, P7

واحد منهما، وهما بالإضافة إلى باقي الأحزاب المنبثقة عن الحزب الثاني (الحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الشعبية) والحزب الوطني الديمقراطي يشكلان قوة سياسية عبرت عن نفسها، حيث استطاعت أن تحصل في المجموع على 39،6٪ من مجموع المنتخبين الجماعيين، وتمثل هذه الأحزاب اتجاها سوسيولوجيا خاصا، إنها تعبر عن طموحات ومصالح ما يمكن أن نسميه بالأعيان الجدد؛ وهو في غالب الأحيان لم يصلوا إلى السياسة عن طريق الأرض، بل عن طريق الامتيازات التي أصبحت يوفرها اقتصاد الريع (مقالع الرمال والأحجار، التعاونيات، جمعيات الإنتاج...) أو عن طريق التمثيل داخل الهيئات المنتخبة المختلفة...

وتأتي في نهاية المطاف أحزاب اليسار التي لم تستطع بعد اختراق هذه الجهة سياسيا، ويمكن تفسير هذه الوضعية بعاملين أساسيين:

أولا: الطابع القروي الذي يغلب على هذه الجهة في حين أن أحزاب اليسار تمثل في غالب الأحيان شرائح سوسيو-مهنية حضرية (رجال التعليم، الموظفون، مهن حرة...) الشيء الذي يجعلها تعرف صعوبات جمة في التواصل مع القرويين، وعلى الخصوص في تبني قضاياهم ومشاكلهم بالمقارنة الزبائنية التي تهيمن على عقليات وسلوكات العالم القروي.

ثانيا: تحكم السلطة المحلية في العالم القروي التي كانت تعتبر إلى وقت قريب البادية المغربية مجالها الخاص وتجعل منها قوة سياسية لمواجهة باقي الأحزاب السياسية لفائدة المؤسسة الملكية ([21]).

والواقع أن توزيع المنتخبين الجماعيين بجهة دكالة عبدة مازال رغم التطورات النسبية الحاصلة إلى حدود نهاية القرن الماضي يتضح لتأطير سياسي قائم على نظام الأعيان المحليين وإعادة إنتاجه بصيغ أخرى، فالنخب التقليدية لم تنقرض نهائيا. ولكنها استطاعت أن تتكيف مع التحولات السياسية، وظهرت في نفس الوقت نخب جديدة أكثر هجومية وشراسة استطاعت أن تنشج علاقات وتكون شبكات متحولة مما سمح لها بالوصول إلى كل الهيئات المنتخبة والتنظيمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

2-1-1 هيمنة المنتخبين دوي مستويات دراسية متوسطة داخل المجلس الجهوي:

أفرزت الانتخابات غير المباشرة المؤدية إلى المجلس الجهوي لجهة دكالة-عبدة بخطاطة الولاية

---

[1] -Leveau R. Le Fellah Marocain défenseur du trône, Presses nationale des sciences politiques Paris 1976 P61

[2] - Leveau R. 1976 , op.cit.

الانتخابية (1997-2003) تشكيلة يهيمن عليها ذوو المستويات التعليمية المتوسطة؛ وهي فئة مؤهلة نسبيا للتداول في القضايا الجهوية التي تتجاوز في تعقدها قضايا القرب التي تطرح على المستوى المحلي.

الجدول رقم 191: توزيع أعضاء المجلس الجهوي حسب المستويات الدراسية

مقارنة مع توزيع الأعضاء المدعوين على المستوى الوطني (97-2003)

المستويات الدراسية	الأعداد	النسبة على المستوى الجهوي (٪)	النسبة على المستوى الوطني (٪)
بدون مستوى	**1**	**1،4٪**	**5،2٪**
المستوى الإبتدائي	**22**	**31،4٪**	**25،4٪**
المستوى الثانوي	**30**	**42،9٪**	**36،5٪**
المستوى العالي	**17**	**24،3٪**	**33،0٪**
المجموع	**70**	**100٪**	**100٪**

المرجع: **DGCL (MI), les collectivités et chiffres 2000**

بتصرف Publication DGCL P. 38

يبين توزيع أعضاء المجلس الجهوي لدكالة عبدة، فعلا أن الفئة المهيمنة هي المكونة من ذوي مستوى الثانوي (42،9٪)، تليها في ذلك الفئة المكونة من دوي مستوى الإعدادي (31،4٪).

ولكن بمقارنتها بنفس التوزيع على المستوى الوطني، يتجلى أن فئة الأميين أقل أهمية منها على مستوى البلاد، في حين يظهر الفرق واضحا على مستوى التعليم العالي، حيث تصبح الجهة أقل حضا من البلاد في وصول دوي التكوين الجامعي والعالي.

3-1-1 حضور قوي لدوي الرهانات الاقتصادية:

يعكس التوزيع السوسيو -مهني للمنتخبين نظريا داخل أي مجلس أهمية الرهانات واختلافها؛ ويمكن أن نميز بسهولة بين ثلاثة فئات: فئة ذات رهانات اقتصادية (الفلاحون، التجار، الحرفيون، المهن الحرة...) وفئة موظفي الدولة (الموظفون، رجال التعليم) وفئة المأجورين والعمال.

الجدول رقم 192: توزيع أعضاء المجلس الجهوي حسب الفئات السوسيو–مهنية

ومقارنة مع توزيع الأعضاء المهنيين على المستوى الوطني (1997)

الفئات السوسية–مهنية	الأعداد	النسبة (٪) جهويا	النسبة (٪) وطنيا
الفلاحون	17	24،3٪	19،6٪
الموظفون	15	21،4٪	15،9٪
التجار	8	11،4٪	14،3٪
المأجورون	6	8،6٪	٪13،1
رجال التعليم	6	8،6٪	11،8٪
المهن الحرة	6	8،6٪	8،4٪
الحرفيون	6	8،6٪	6،4٪
العمال	1	1،4٪	2،0٪
آخرون	5	7،1٪	3،4٪
المجموع	70	100٪	100٪

المرجع: DGCL (M.I), les collectivités en chiffres 2000

Publication D.G.C.L P.36 بتصرف

ويظهر فعلا توزيع المستشارين داخل جهة دكالة–عبدة بأن الفئة الأولى تسيطر على أهم نسبة من المقاعد داخل المجلس (44،3)، تليها في المرتبة الثانية فئة موظفي الدولة (30٪)، لتقتسم باقي الفئات المكونة للفئة الثالثة البقية (25،7٪).

مقارنة مع المستوى الوطني؛ يظهر هذا التوزيع:

–أن الفلاحين والموظفين والحرفيين هم الأكثر استفادة، حيث يفوقون في تمثيلياتهم مستوى أقرانهم على المستوى الوطني؛ وإذا كان الأمر طبيعيا بالنسبة للفلاحين مادام أن الطابع القروي هو الغالب بالجهة، فإن السؤال يطرح بخصوص الموظفين حصرا وحيث مازال هؤلاء يتمتعون على خلاف رجال التعليم بقدرة على اختراق المستويات العليا من العمل الترابي (الجهة)

– أن التجار، ورجال التعليم والمأجورين هم الأكثر تضررا، حيث لم يستطيعون تحقيق نفس المستوى الذي حققه اقرأنهم على المستوى الوطني، إذا كان الأمر واضحا بالنسبة للمأجورين ورجال التعليم الذين يعتبرون ذوي مداخيل محدودة لا تأهلهم لولوج شبكات سياسية واجتماعية زبائنية أصبحت مسيطرة على العمل السياسي بهذه الجهة، فإن الأمر غير مفهوم بالنسبة للتجار الذين يحضون بوزن محترم على مستوى الاقتصاد الجهوي.

وقد كان تعيين أول رئيس من حزب لا يتوفر على حضور كبير وهو حزب الاتحاد الدستوري داخل المجلس وذلك لاعتبارين: الاعتبار الأول ويرتبط بمركزه الاعتباري كزعيم لهذا الحزب وبصفته وزيرا سابقا، أما الاعتبار الثاني فيرتبط بتعويض دكالة بتعيين أول رئيس للمجلس منها مقابل تحديد مقر الجهة بأسفي، وهو بالتالي عبارة عن تعيين أكثر منه انتخاب نتيجة للطريقة التي تم بها تحديد رؤساء المجالس الجهوية على الصعيد الوطني من طرف وزارة الداخلية.

2- توزيع مشاريع مجلس جهة دكالة-عبدة.

الجدول رقم 193: توزيع مشاريع مجلس جهة دكالة-عبدة 1999-2003

القطاعات	الكلفة المالية	النسبة (٪)
تهيئة حضرية	1776	3،4
تهيئة قروية	13500	25،5
برامج الماء الصالح للشرب	800	1،5
نقل حضري	766	1،4
تجهيزات اجتماعية	26627	50،2
تجهيزات إدارية	5730	07
تجهيزات خاصة	3708	07
المجموع	53007	100

وزارة التوقيعات الاقتصادية والتخطيط. المندوبية الجهوية لدكالة-عبدة.

مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003.

إذ تم التركيز بالفعل على التجهيزات الاجتماعية الخاصة ببعض المؤسسات العمومية (دور الشباب، ثانويات، مدارس...) وكذا مساعدة الجماعات القروية على وضع تصاميم بنمو وكذا مد

المسالك والطرق القروية ودعمها في القيام ببرامج الماء الصالح للشرب.

أما فيما يخص التوزيع المجالي للمشاريع، فقد تم تخصيص غلافا ماليا قيمته 38 مليون درهم لإقليم آسفي أي بنسبة 72٪، ولم يعط لإقليم الجديدة إلا 14 مليون درهم أي ما يمثل 28٪. فهل كان تفضيل إقليم آسفي راجع إلى تعويض هذا الإقليم الذي كان مصنفا من بين الأقاليم الفقيرة الأربعة عشر ببلادنا، أم أن هذا يرجع إلى وجود توجيه من طرف والي الجهة باعتباره آمرا بالصرف ومنفدا للمشاريع وفي نفس الوقت عاملا لإقليم آسفي أم لاعتبارات ترتبط بهيمنة التوجه المآزر لإقليم آسفي داخل مجلس الجهة؟

3- مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجلس الجهوي:

كانت هناك صيغتين في وضع مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجهوي لدكالة –عبدة، الصيغة الأولى كانت هي مخطط 1999-2003، أما الصيغة الثانية فهي صيغة معدلة أي مخطط 2000-2004[1]. وقد بلغ السقف الإجمالي للاستثمارات المبرمجة من طرف المجلس الجهوي في إطار الصيغة الأولى 1999-2003: 53 مليون درهم تهم النواة الصلبة وذلك بغض النظر عن بنك المشاريع الذي عول على الاستثمارات المشتركة مع فاعلين آخرين في إطار الشراكة، ولم تكن مساهمة المجلس الجهوي في تركيب المشاريع العامة الخاصة بالجهة، بما فيها مشاريع باقي الجماعات المحلية الأخرى والمؤسسات العمومية، إلا مساهمة بسيطة لا تتجاوز 0,5 %. أما الصيغة المعدلة لفترة 2000-2004، فقد كان للمجلس الجهوي دورا أكثر طموحا، حيث وصلت مساهمة إلى 132 مليون درهم، وهو ما يمثل من بين التركيبة العامة إلى جانب الجماعات المحلي الأخرى، نسبة أهم 6,9 %.

ورجوعا إلى توزيع المشاريع حسب القطاعات، فسنجد من خلال الصيغة الأولى انه من بين 20 قطاعا، كانت تصورات المجلس الجهوي المستقبلية منصبة على سبعة (7) قطاعات؛ فإلى جانب التجهيزات الإدارية والخاصة (17,8 %) المخصصة لأعمال الانطلاق (بناء المقر وتجهيزه وسيارات...) فقد انصب الاهتمام على قطاعات القرب.

وقد تم تقدير ميزانية الجهة للسنوات المقبلة آنذاك على متوسط نمو المداخيل ب 10%، وكان التعويل كبيرا في تركيب المشاريع الأخرى على الدخول في شراكات مختلفة.

[1] - وزارة التوقيعات الاقتصادية والتخطيط. المندوبية الجهوية لدكالة-عبدة.
مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003.

ورجوعا إلى طبيعة المشاريع التي تولت الجهة القيام بها، فإنها لا تختلف عن تلك التي تقوم بها المجالس الإقليمية وهي عموما تدخل في إطار دعم الجماعات القروية والحضرية في إنجاز أو إتمام مشاريعها، بينما كان المشرع يروم إعطاءها دورا أكبر يرتبط بالتخطيط الاستراتيجي وإعداد التراب الجهوي والتنشيط الاقتصادي.

وهكذا كان أول مخطط خماسي حسب المنهجية التي حددتها الوزارات الوصية (وزارة الداخلية ووزارة التخطيط والتوقعات الاقتصادية) متسرعا ولم ينجز بطريقة عقلانية تنبني على تحديد الأولويات الإستراتيجية وتدخل في إطار اختصاصاتها المرتبطة أساسا بالعمل الاقتصادي والتكوين المهني[1] وتنشيط الشغل وتشجيع الاستثمارات الخاصة وحماية البيئة ووضع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع تصميم جهوي لإعداد التراب.

4-إكراهات المجلس

لتناول هذا الموضوع قمنا بدراسة لمحاضر المجلس الجهوي المتوفرة من 2000 الى 2006:

4-1-مشكلة الاسم

اقترح التقسيم الأول للجهات الستة عشر اسم الجهة الأطلنتية الوسطى وهو بهذا كان يعتزم اقتراح اسما مركبا يجمع بين البعد المورفولوجي والبعد الجغرافي، إلا انه سرعان ما تم التخلي عن هذه التسمية في إطار التقسيم النهائي، وتم الاعتماد على البعد الاثني المركب، فاقتراح عبدة دكالة وفق الترتيب الأبجدي لاثيني Abda- doukkala، ولكن المجلس قرر التخلي عن الترتيب وأحل محله دكالة – عبدة وذلك إرضاء لممثلي دكالة الذين اعتبروا أن إقليم دكالة قد طاله الحيف بإعطاء مقر الجهة لعاصمة عبدة، والحال أن إقليمهم أكثر سكانا من الناحية العددية وأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية، ولم ينجح ممثلو أحمر بدورهم في زيادة اسم هذه المنطقة إلى الاسم الخطاطة على اعتبار تميز ساكنته عن سكان عبدة، وبالإضافة إلى رد الاعتبار فإن إضافة هذا الاسم لن يشكل في تصورهم أي ضرر على غرار باقي الجهات الثلاثية الاسم كجهة الغرب الشراردة بني حسن في حين أو جهة مراكش تانسفيت الحوز.

لقد كانت ردود الفعل هاته منتظرة بالنظر الى البعد القبلي الذي تم الاعتماد عليه الذي ما زال حاضرا في تمثلات السكان وممثليهم على حد سواء، فإعطاء أسماء القبائل للجهة كان فيه رد

[1] - « les Collectivises locales » in les Cahiers français n°239 ; p.26

الاعتبار للهوية الجهوية في أفق تعبئة الموارد والسكان لتسريع وثيرة التنمية من خلال إبراز مظاهر الترابة والانتماء، ولكن هذا الاختيار يتضمن بالضرورة تناقضات اثنية داخلية مما قد يعرض انسجام وتلاحم المجلس الجهوي لهزات بنيوية مزمنة وأزمات ظرفية متكررة.

4-2-مشكلة المقر:

لقد حدد المشرع مقر الجهة بمدينة آسفي، ولكنه ترك للمجلس الجهوي إمكانية تنظيم اجتماعات المجلس واللجان في إطار النظام الداخلي ككل المجالس الجهوية، وهكذا كان ممثلو دكالة يميلون أكثر إلى طرح نوع من القطبية المزدوجة، بتنظيم اجتماعات دورية بين آسفي والجديدة، في الوقت الذي كانت فيه الأطراف المعارضة تميل إلى التأكيد على أولوية آسفي، ليصل الاتفاق في النهاية إلى إمكانية اجتماع اللجان بأي مكان بتراب الجهة بدعوة من رئيسها وباتفاق مع الوالي كما سمح لعقد اجتماعات المجلس وكذا اجتماعات المكتب أيضا خارج مقر الجهة بأي نقطة من ترابها.

لقد كان للاتفاق على إقامة الاجتماعات بأية نقطة من تراب الجهة، إنصاف لكل مناطق الجهة، ولكن كان فيه أيضا إقصاء لكل منافسة من طرف مدينة الجديدة لمدينة في تقاسم الأدوار، مع العلم أنه لم يتم لحد الساعة أي اجتماع منذ النشأة إلى اليوم خارج مقر الجهة.

ولم يكن مشكل بناية المقر أقل حدة، فمنذ عشر سنوات وهو يطرح باستمرار، فقد كان الاختيار في البداية بين الاكتفاء باحتلال بعض المكاتب النهائية من عمالة إقليم آسفي وتخصيصها للكتابة العامة للجهة بعد إصلاحها، خصوصا وأن إمكانيات الجهة ضئيلة وأن إدارة الجهة هي إدارة مهمة« mission » وليست إدارة تسيير تتطلب طاقما كبيرا وأمكنة واسعة، أو بناء مقر خاص بالجهة يكون بعد اقتناء أرض مخصصة لذلك مستقلا عن الولاية.

وفي النهاية تم إصلاح جناح من الكتابة العامة لإقليم آسفي في انتظار بناء المقر الخاص، الذي خصصت له اعتمادات مالية إضافية سرعان ما يتم إلغاءها في السنة الموالية، لتصل بخطاطة السنة المالية 2006 إلى ما يفوق 10,350 مليون درهم تخص الدراسات والبناء... وهو ما يشكل لوحده 43 % من الميزانية المتعلقة بالتجهيز. فهل يعتبر هذا الاختيار صائبا أمام الحاجيات الكبيرة والمتعددة التي تعاني منها الجهة ؟ ما معنى الإصرار على بناء مقر خاص بالجهة ومستقل عن الولاية في الوقت الذي ترتبط به الأولى بالثانية ارتباطا عضويا؟ لا شك أن الجهة مدعوة أكثر من غيرها في عدم السقوط أمام ندرة الموارد المالية، في تكاليف إضافية من الممكن صرفها في قطاعات من شانها النهوض بالجهة ككل وليس في الاهتمام بالنواحي الشكلية والإدارية، خصوصا وأنها هيأة مكلفة

بمهمة إستراتيجية تأخذ التراب في شموليته الجغرافية وفي بعده الزمني المتوسط والبعيد المدى.

4-3-مشكلة العلاقة مع مؤسسة الوالي:

من المعلوم أن والي الجهة هو الآمر بالصرف والمسؤول عن تنفيذ الميزانية وتنفيذ برامج المجلس الجهوي، ولكن الواقع يثبت أنه هو الذي يملي الخطوات والمشاريع الواجب القيام بها: ولو كانت المظاهر تبرز أن المجلس يناقش بكل شفافية وندية الحاجيات والموارد والمشاريع.... فآليات التدبير الإستراتيجي توجد بين أيدي الوالي وإن كان هناك هامش ضيق يمكن أن يستثمره أعضاء المجلس في الفوز باستثمارات معينة لصالح جماعاتهم أو في تحديد مشروع ما لصالح قطاع معين.

ويرجع استئثار مؤسسة الجهة بزمام القرار إلى منطلقات ثلاثة:

- كون عمل الجهة مكمل لعمل الدولة كشريك لان هذه الأخيرة هي التي تعطيها الوسائل لكي تساعدها على المشاكل التي تعاني منها كما أن مؤسسة الولاية بصفتها الحاملة للمشروعية هي المؤمنة على تدبير الأموال العمومية

- توفر مؤسسة ولاية الجهة على المعطيات والحيثيات الخاصة بأوجه الخصاص والعجز التي تعاني منه مختلف مناطق الجهة بفضل المعلومات الموضوعية التي توفرها لها المصالح الخارجية العاملة بتراب الجهة وهو ما لا يتوفر عليه أعضاء المجلس الجهوي بالتالي فإن الولاية تتوفر من خلال توفرها على بنك المعطيات على مشروعية العمل الجهوي والتخطيط المستقبلي.

-أن المجلس تتجاذبه الصراعات والمصالح الإقليمية والمحلية، وبالتالي فإن مؤسسة الولاية هي الضامن لتحقيق الإنصاف في توزيع المشاريع والاستثمارات العمومية والواقع هو أن هذه المؤسسة لها تصور استراتيجي مسبق استطاعت أن تفرضه بقوة الفعل من خلال توجيه أعمال المجلس وتدخل الوالي في اجتماعاته بصفة حاسمة ونهائية [1]، ويتأسس هذا التصور الاستراتيجي للولاية على إعطاء الأسبقية لقطاعين، قطاع الطرق والمسالك القروية لفك العزلة عن العالم القروي وقطاع الماء لتزويد العالم القروي بهذه المادة الحيوية، بل إنها تعرف مسبقا أيضا ما هي القرى التي يجب أن تستفيد وما هي الوسائل اللازمة لذلك وما هي الأطراف المشاركة في هذه العمليات: ([2])

ورغم أن بعض أعضاء المجلس لهم تصوراتهم الخاصة للتنمية الجهوية، فإنها لم تستطع المقاومة

[1] -وذلك لتحديد مخطط التنمية الجهوية 1999-2003.

[2] - محضر اجتماع المجلس الجهوي دكالة – عبدة ، ماي 1999.ص. 30-38

والمواجهة، أي الوقوف أمام تصور الولاية بحكم توفر هذه الأخيرة على الأغلبية مسبقا ومجاراة الرئاسة والمكتب لهذا التصور، وتنم هاته التصورات بالفعل عن بدائل ممكنة تحاول إما البحث عن عدالة في توزيع الاستثمارات الجهوية أو النهوض ببعض المناطق المهمشة داخل الجهة أو البحث عن دور اقتصادي أو وظيفة إعداد هيكلية لمؤسسة الجهة تتجاوز بكثير الأدوار المنوطة بالجماعات القروية أو المجلس الإقليمي كما تراه مؤسسة الولاية، ولكن هذه التصورات سرعان ما تجد نفسها بدون سند لدى المجلس أو غير مبنية على معطيات موضوعية ومرقمة.

وهكذا لم تنفذ بنسبة كبيرة من مشاريع المخطط الخماسي للتنمية الجهوية إلا تلك المتعلقة بالماء الشروب والطرقات، والتي تم إدماجها في إطار النواة الصلبة، أما باقي المشاريع التي أتى بها أعضاء المجلس فلم تكن إلا أماني صرفة (مقر الجهة، خزانة جهوية، مركب رياضي، مشتل للمقاولين الشباب، قرى للصيادين، موانئ الترفيه...) تدخل في أغلبها في إطار بنك المشاريع.

4-4-مشكل اللاتمركز الجهوي:

يكاد الخطاب المشهور حول خلق مندوبيات جهوية بمركز الجهة أن يكون متواترا من سنة لأخرى، فتارة يكون على شكل ملتمس إلى السلطات الحكومية وتارة أخرى على شكل شكوى من صعوبة التواصل مع المصالح لخارجية غير المتواجدة بمدينة آسفي. وهو خطاب يتداوله بالخصوص ممثلو إقليم آسفي الذين يريدون أن تصبح مدينة آسفي عاصمة حقيقية للجهة، في حين يعارضه ممثلو إقليم الجديدة الذين يجدون في ذلك تقليم أظافر عاصمتهم الإقليمية وإفراغها من محتواها الفعلي عند استقدام بعض المؤسسات التي تحتضنها، فباستثناء وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط ووزارة التجهيز والنقل ووزارة الطاقة والمعادن ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وكتابة الدولة للتكوين المهني التي عينت لها مندوبين جهويين بآسفي وأبقت لها على مندوبين إقليميين بالجديدة، فباقي الوزارات والمكاتب العمومية مازالت تشتغل بمندوبيات إقليمية على مستوى إقليمي الجهة، وحتى بالنسبة للنوع الأول من الوزارات، فالمندوبيات الجهوية لا تعدو أن تكون فقط مندوبيات إقليمية تضطلع فقط بجمع المعلومات التي تقدمها لولاية الجهة والمجلس الجهوي عند الاقتضاء، وليس للمندوبيات الجهوية لأسفي أية سلطة على نظيرتها الإقليمية بالجديدة، فإذا أخذنا مثلا المديرية الجهوية للتجهيز بآسفي والمديرية الإقليمية بالجديدة، فلكل منهما ميزانيته الخاصة وبرامجه المستقلة حيث تتوقف مشاريع كل منهما عند حدود الإقليمين وقد طرح كل من المركز الجهوي للاستثمار والوكالة الحضرية، مشكلا حقيقيا بالنسبة لتوزيع المهام والموارد البشرية، بالاستقرار بمدينة أسفي كعاصمة للجهة.

ففي الوقت الذي يعرف فيه إقليم الجديدة ديناميكية اقتصاديا ملموسة في العشارية الأخيرة سواء على مستوى المشاريع الصناعية أو التجارية أو الفلاحية أو على مستوى البناء والتجزئات، حيث تتجاوز 70 % من مجموع المشاريع التي تعرفها الجهة، فان أغلب أطر هاتين المؤسستين (75 %) متواجدين بمقر الجهة، مما استدعى من المركز الجهوي إلى تأسيس مركز مستقل له بالجديدة، واستدعى من الوكالة الحضرية إلى إتباع أسلوب وكالة مزدوجة آسفي – الجديدة، يقوم فرعيهما بمواجهة الطلبات بترابيهما، كما فعلت بقطبي طنجة –تطوان.

4-5-مشكل المجلس:

ليس من المفروض أن يكون المجلس الجهوي متجانسا بالضرورة، ولكن عليه أن يتوفر على الحد الأدنى من التلاحم للقيام بمهام التنمية والإعداد المنوطة به، ولكن مجلس جهة دكالة عبدة سواء في ولايته الأولى أو الثانية تخترقه مجموعة من التناقضات الجوهرية، وهي تناقضات تجعله في غالب الأحيان ضعيفا أمام مؤسسة الولاية وبالتالي قاصرا على وضع وفرض تصوراته الخاصة التي يراها ناجعة ووجيهة ومعبرة عن طموحات سكان الجهة.

ويمكن تصنيف هذه التناقضات بالترتيب كالتالي:

–تناقضات إقليمية: إذ سرعان ما يطفو على السطح التميز بين الإقليمين، ويعترض ممثلي دكالة عن تهميش إقليمهم من الاستثمارات الجهوية والرغبة في تفضيل إقليم آسفي، رغم الإرادة التي يظهرها هذا الطرف أو ذاك في بناء جهة متماسكة تخدم كل سكانها. ولم تسلم المصادقة على كل ميزانيات السنوات الفارطة من هذا النوع من السلوكات، التي تظهر طرفا محافظا يؤيد المشروع وآخر محتجا ينازعه انطلاقا من مرجعية إقليمية، باستثناء مشروع ميزانية 2007 الذي وزع مجموع الاعتماد المالي للجهة البالغ ل 560 مليون درهم بين الإقليمين بالتساوي، أي 280م درهم لكل واحد منهما، إنها النزعة الإقليمية البحثة التي تعبر عن نفسها بكل وضوح، مما يصرف النظر عن مفاهيم التنمية الجهوية الشاملة والتضامن الجهوي...، فهل هذا معناه أن الإقليمية قد حلت محل " الحيف الترابي"؟ أليس هناك تصور آخر أكثر نضجا يأخذ بعين الاعتبار للتراب الجهوي في تماسكه وحيويته؟

–التناقضات الداخلية: تناقضات فئوية

وهي تناقضات ناتجة عن تواجه الفئات المؤيدة لكل من مؤسسة الوالي والرئيس من جهة والفئات المعارضة لهذا الثنائي من جهة ثانية، تفسر هذه التناقضات توزيع الاستثمارات والمشاريع الجهوية بين الجماعات القروية والحضرية من خلال دعم او عدم دعم التوجه المسطر مسبقا: فكلما كان المستشار قريبا من مركز القرار كلما استطاع أن يحصل على نصيب من هذه المشاريع والاستثمارات لصالح جماعته أو لصالح القطاع الذي يشتغل به أو لصالح المقاولة التي تنتمي لشبكته.

فالجماعات التي تتوفر على ممثلين لها داخل المجلس تتوفر على حظ أكبر للحصول على مشاريع من تلك التي لا تتوفر على ممثلين لها به، لان القانون لا يعطي حق التمثيل لكل جماعات الجهة، مما ينتج عنه في واقع الممارسة الجهوية طابع انتقائي لا يوفر نفس الحظوظ بالنسبة لجميع المجالات الترابية في معناه البدائي للكلمة، والحال أن المطلوب من الجهة أن لا تفكر بالدرجة الأولى في طريقة التوزيع من الناحية المبدئية بقدر ما يجب أن تفكر في المشروع الجهوي برمته.

–تناقضات حضرية – قروية

وهي تناقضات بين توجهين، واحد شمولي يعبر صراحة عن الخصاص الذي يعاني منه العالم القروي ويطالب بالمزيد من الاستثمارات له، ولا يجد أية غضاضة في المطالبة باعطاءه الأولية باستعراض ظروف التهميش وحجم العجوزات الاجتماعية وحالة الجفاف.... خصوصا وأن هذا الطرح يتماشى وتوجه الدولة في ذلك، وطرف آخر يبدو أكثر ضمورا واحتشاما في الدفاع عن المجال الحضري والصعوبات والاختلالات التي تلازمه، ولكنه لم يفلح كتوجه في فرض اختياراته الإستراتيجية بسبب انقساماته وعدم تحركه بصفة منظمة، وهكذا ذهبت أغلب الاعتمادات للعالم القروي بخطاطة ميزانية 2007 كما هي العادة بالنسبة للسنوات الفارطة، حيث حصل العالم القروي بإقليم آسفي على 220 مليون درهم (الطرق والمسالك والآبار والأعمدة والأسلاك الكهربائية...) في حين حصل العالم الحضري به على 60 مليون فقط (مطرح الازبال، صيانة الملاعب الرياضية) وحصل العالم القومي بإقليم الجديدة على 173 م درهم (الطرق والمسالك والآبار والكهربة القروية) في حين لم يحصل المجال الحضري بنفس الإقليم إلا على 107 مليون درهم (تهيئة حضرية، ترميم الحي البرتغالي بالجديدة).

إنها نزعة قروية حسمت الموقف لصالحها، فهل يقتصر دور الجهة على ترميم الخصاص، فالجهة ليست المسؤولة كهيئة عن تدبير العالم القروي، فالدولة خصصت له برامج وطنية في ميدان الكهربة

القروية وميدان الماء الشروب وميدان الطرق والمسالك القروية... كما أن الجماعات القروية هي المسؤولة الحقيقية عن تدبير هذا المجال، وبالتالي ليس من الضرورة توجيه مجهودات الجهة إلى ميادين ليس من اختصاصها أصلا، فالجهة مدعوة كما نعرف إلى تنشيط الحياة الاقتصادية وهيكلة فضاء ترابها ودعم الموارد البشرية عن طريق التكوين والتكوين المستمر قصد تأهيل مجالاتها في وجه المنافسة الترابية.

5-موارد مالية جهوية في تزايد ومصاريف تجهيز غير مضبوطة:

عرفت مداخيل الجهة بدون شك تطورا كبيرا خلال العشارية السابقة، لأن جباية الموارد المالية أضحت مهمة وبدأت تتزايد بوثيرة متلاحقة ومتصاعدة نحو الأعلى، وذلك بفضل الرسوم والضرائب التي يتم تحصيلها.

7-1-المداخيل:

وصلت قيمة المداخيل التي تم تحصيلها خلال الثماني السنوات الفاصلة ما بين 1998 و2005 ما يفوق 237 مليون درهم أي ما بمعدل متوسط يصل إلى 29,6 مليون درهم سنويا، ولا تتوفر على مداخيل الجهات الأخرى قصد المقارنة، ولكن ما هو ثابت هو أن مداخيل هذه الجهة قد عرفت تزايدا ملحوظا.

جدول رقم 194: تطور مداخيل جهة دكالة عبدةما بين 1998-2005 (بالدرهم)

السنوات	المداخيل المحققة
97-1998	10.290.645
98-1999	14.328.079
99-2000	22.472.726
00-2001	131.344.873
20-2002	42.029.336
20-2003	33.718.132
03-2004	37.459.453
04-2005	45.433.534
المجموع	237.077.000,00

محضر اجتماع مجلس جهة دكالة عبدة، يناير 2006

أما فيما يخص أنواع المداخيل، فنجد تطورا ملموسا في بنيتها ومصادرها، فمجدها على الشكل التالي:

الجدول رقم 195: تطور أنواع المداخيل المحققة ما بين 1999 و2005

أنواع المداخيل المحققة	1999	2005
الحصة من منتوج الضريبة العامة على الدخل	10.000	11.889.494
الحصة من منتوج الضريبة على الشركات	10.000	9.184.054
الخطاطة الإضافي إلى ضريبة الصيانة	1.200.000	5.133.586
الخطاطة الإضافي إلى الخطاطة المفروض على عقود التأمين	443.645	5.257.8000
الخطاطة المفروض على رخص الصيد	700.000	1.077.630
الخطاطة المفروض على خدمات الموانئ	310.639	11.451.612
الإمدادات الممنوحة من طرف الدولة	5.000.000	-
منتوج بيع لتصاميم والمطبوعات	-	63.455
الخطاطة المضاف إلى الخطاطة الجماعي على استخراج المقالع	-	209.064
منتوج فائدة الأموال المودعة بالخزينة	-	1.158.617
مداخيل مختلفة	-	8220
المجموع	22.472.000	45.434.000

المصدر: اجتماع مجلس جهة دكالة عبدة لسنة 2006 و2000.

مند الانطلاقة إلى حدود 2005 بأكثر من أربعة مرات، مما يبين وجود ديناميكية حقيقية في تحصيل الموارد الجبائية، وإن كان هذا التحصيل لا يتم بوثيرة ثابتة، إذ تخللت هذه المدة ثلاثة مراحل:

ومن بين أهم المداخيل التي شهدت تطورا مهما الخطاطة المفروض على الخدمات المقدمة بالموانئ؛ أي الموانئ الثلاثة المهمة المتمثلة في ميناء الجرف الأصفر وميناء أسفي وميناء الجديدة، ومنتوج الضريبة العامة على الدخل والضريبة المفروضة على الأملاك الخاضعة لضريبة المباني ومنتوج فائدة الأموال المودعة بالخزينة، والضريبة على الشركات وعلى العكس من ذلك، يلاحظ تراجع في تحصيل بعض المداخيل، وذلك لأسباب قانونية كالرسوم المفروض على استغلال المعادن أو لعدم استخلاصها من الجماعات المحلية الأخرى بالشكل المطلوب كالخطاطة المتعلق باستغلال مقالع للرمال وأخرى للأحجار، أو بسبب توقف الدولة عن إمداد الجهة بمساعدات مالية كما كان الشأن

عند الانطلاقة.

وإذا كانت الجهة تستفيد فعلا من بعض المصادر القارة والمضمونة كالخطاطة المفروض على الخدمات بالموانئ بفعل تواجد هذه الأخيرة بترابها. أو من بعض الضرائب التي تقوم الدولة بجبايتها وتقديم قسط منها للجهة...، فإن الأمر غير ذلك بالنسبة للخطاطة المفروض على استخراج المقالع الذي يترك تحصيله للجماعات المحلية، والتي لا تقوم بالواجب اللازم بذلك حتى تستفيد هي وتستفيد معها الجهة رغم أن مجال الجهة يعرف انتشار العديد من مقالع الرمال والأحجار، ويعود هذا لتماطل في جباية هذا الخطاطة إلى تداخل المصالح بين المستغلين وبين رؤساء الجماعات التي يدخل هذا الاستغلال فوق ترابها.

كما لم يتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تفعيل البند المتعلق بالمداخيل الناجمة عن الخطاطة المفروض على استغلال المعادن خصوصا وأن الجهة تتوفر على إحدى أهم المناجم بالمغرب ألا وهو منجم الفوسفاط باليوسفية ومناجم البارتين والجبس...وإن كانت ضريبة الصيانة المفروضة على الأملاك الخاضعة لضريبة المباني قد حققت مداخيل مهمة ومتزايدة، فعندما تبقى دون الإمكانيات التي يوفرها هذا المورد بالنظر إلى حركة البناء وتعدد المباني التي أصبحت تعرفها الجهة.

والواضح أن الجهة تعول كثيرا على المداخيل الناتجة عن الضرائب العامة، التي توفرها الدولة، بدون أن تقوم بتنمية مواردها الخاصة أو أن تدفع الجهات العمومية الأخرى إلى السهر على جباية كل الرسوم والضرائب المحلية الممكنة: وهي بذلك تخضع في تمويل مشاريعها وتدبير شؤونها للدولة بصفة كبيرة، هذه الوضعية السالبة ناتجة طبعا عن القوانين المنظمة التي على مؤسسة الجهة تحصيل مواردها المالية عن طريق أطراف أخرى (الدولة، الجماعات المحلية الأخرى...) ولكنها أيضا مترتبة عن عجز في البحث عن موارد تكميلية كالقروض الاستثمارية والشراكات المفيدة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، شركات مع القطاعات العمومية أو مع مؤسسات القطاع الخاص. وتجدر الإشارة هنا أنه لازال لحد الآن لم يصدر النص القانوني الذي يحدد الحصة العائدة للجهة من الضريبة على القيمة المضافة على غرار الجماعات المحلية الأخرى، الشئ الذي يحرم الجهة كباقي الجهات من حصة من الدخل التي يمكن أن يشكل رافدا آخرا لتمويل المشاريع التنموية. وعلى العموم يبقى هناك بطء في استيفاء بعض الرسوم العائدة إلى الجهة.

7- 2 النفقات

لم تخرج النفقات المنجزة سنة 2005 عن الخطاطة العامة التي تم اعتمادها وتسطيرها سابقا، والمتميزة بتزايد نسبة نفقات التسيير وتأجيل استثمارات التجهيز والتوجه نحو المشاريع للنهوض بالعالم القروي أساسا.

جدول رقم 196 بنية النفقات المالية

بآلاف الداهم

مجموع المداخل المحققة	45434
مصارف التسيير	8778
الفائض عن التدبير المالي عن السنة الفارطة 2005	36656
الاعتمادات الملغاة من الجزء الثاني	5594
الفائض الإجمالي	42250
تغطية الفائض التقديري (الجزء الثاني من ميزانية التجهيز)	24000
الفائض الحقيقي	18250

محضر اجتماع مجلس جهة دكالة عبدة يناير 2006

الحساب الإداري بخطاطة السنة المالية 1999 – 2000

يبين فعلا توزيع النفقات أن مصاريف التسيير تقارب 33٪ من مجموع المصاريف المنجزة فعلا، وهي نسبة كبيرة إن لم نقل أنها تلامس العتبة الحرجة، مع العلم أن ما تعاني منه الجماعات القروية والحضرية هو تضخم نسبة التسيير؛ فأن تصل هذه النسبة التي الثلث، فهذا مؤشر غير صحي لجماعة محلية تأخذ على عاتقها مهمة التنمية وليس شؤون التدبير اليومي والإداري.

7-2-1 نفقات التسيير:

الجدول رقم 197: توزيع نفقات التسيير

بآلاف الدراهم

مصارف متعلقة بنشاط المجلس	1728
إعانات مقدمة للجمعيات	5680
مصارف متعلقة بتسيير المصالح الإدارية	524
مصارف متعلقة بتسيير شؤون الموظفين	176
مصارف متعلقة بالصلاح المآثر التاريخية	669
مجموع النقابات التسيير	8778

محضر اجتماع مجلس جهة دكالة عبدة يناير 2006

النفقات الخاصة بالتسيير الإداري لم تتجاوز 0، 770 مليون درهم بنسبة 8 ٪ ولكن المصاريف المتعلقة بنشاط المجلس تتجاوز هذه النسبة بكثير لتصل 1، 78 مليون درهم أي بنسبة 20٪ تقريبا من مجموعات نفقات التسيير، وكلها ترتبط بنقابات النقل والإطعام والمبيت والتعويضات والسفريات...وقد وصلت الإعانات المقدمة للجمعيات إلى 5، 7 مليون درهم مشكلة بذلك أكبر نسبة من مجموع تكاليف التسيير (64، 7٪)، وهي عبارة عن مساعدات موجهة لدعم الجمعيات الثقافية والرياضية والفرق والأندية الرياضية والجمعيات الإحسانية، وصل عددها إلى 100 جمعية يتم اختيارها من طرف لجن مختلطة.

وما يميز هاته النفقات هو التردد في إنجاز مشاريع ثم تسطيرها مسبقا، عن طريق اللجوء إلى إلغاء بعض الاعتمادات وتحويلها إلى جانب اعتمادات أخرى كانت مرصودة لبعض المشاريع التي انتهت بها الأشغال، إلى فائض لكي يتسنى للمجلس إمكانية برمجته في مشاريع أخرى.

7-2-2- نفقات التجهيز:

أما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد خصصت لها اعتمادات وصلت بخطاطة 2004 إلى 235 مليون درهم.

الجدول رقم 198: توزيع الاعتمادات المالية حل مجالات تدخل الجهة

مجال إداري عام	17420	7، 4 ٪
مجالات الشؤون الاجتماعية	74553	31، 7٪
مجال الشؤون التقنية	143524	60.9٪
المجموع	235398	100 ٪

وذلك بفضل الاعتمادات المنقولة لسنة 2004 بل وما قبلها من سنوات؛ حيث يتم نقل الاعتماد من سنة لأخرى بعد أن يتم إلغاءها. لقد تم التركيز فعلا على مجال الشؤون التقنية وذلك بإعطائه نسبة مهمة تصل إلى 61٪ وهي تهم بالأساس إحداث المسالك والممرات الجماعية وطرق القروية وكذا أشغال صيانة الطرق الجهوية من جهة وتهم أيضا التهيئة الخاصة بالماء الصالح للشرب من حفر للآبار وجلب للماء الصالح للشرب من جهة ثانية وتهم تهيئة الساحات العمومية والكورنيشات الشاطئية، وتأتي بعد مجال الشؤون التقنية مجالات الشؤون الاجتماعية بنسبة معبرة تصل إلى 31، 7 ٪، وتخص بالأساس بناء مراكز مساعدة النساء وبناء ملاعب رياضية وتجهيز المستشفيات بالمعدات الطبية وتهيئة الثانويات وبناء الخزانات العمومية والمسرح الجهوي بآسفي وإتمام المركب الثقافي بالجديدة وتوسيع آخر بآزمور...و خصت الاستثمارات الخاصة بالمجال الإداري والبالغ لسنة 74٪ على الخصوص بناء مقر الجهة ومقرات العديد من مقرات الإدارة الترابية من قيادات وباشويات ومقطعات حضرية جديدة خصوصا بإقليم آسفي.

ويبقى مجال الشؤون الاقتصادية يتيما من حيث الاستثمارات الموجهة إليه؛ إذ لا تكاد هذه الاستثمارات تشكل نسبة تذكر، حيث تم تخصيص مبلغا هزيلا لا يتجاوز 152 ألف درهم للقيام بالدراسات التقنية لمنطقة حرفية بجماعة الزمامرة وجماعة سيدي الكرعاني وتخصيص 120 ألف درهم أخر للقيام بأشغال تهيئة هذه المنطقة ببلدية الزمامرة.كما تم تخصيص 100 ألف درهم لإحداث مشتل لفائدة المقاولين الشباب باليوسفية. ويبقى أهم ما تم الاهتمام به في هذا الميدان هو بناء

محلات للحدادة بالزمامرة بمبلغ 883 ألف درهم وبناء سوق بمدينة الجديدة بمبلغ 1 مليون درهم. وهكذا لا تتعدى مجموع المبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية 2، 2 م رهم، وهو ما لا يتعدى 1٪ من ميزانية التجهيز، وهو كما لا يدع مجالا للشك في التهميش الواضح، بل والأحجام عن بعض المهام المنوطة بمؤسسة الجهة، وهي النهوض الاقتصادي والتأهيل التنافسي والتنظيم المهني.

إن إرجاء ميزانيات التجهيز باستمرار من سنة لأخرى تبين درجة التردد التي يتميز بها المجلس الجهوي، فاستثناء بعض عمليات ترميم المنشآت الأثرية التي تم إدخالها في إطار ميزانية التجهيز يكاد تكون حصيلة المجلس في ولايته السابقة في ولايته السابقة (98 – 2003 شبه فارغة من حيث التجهيزات الأساسية. وهكذا استطاع فعلا المجلس الجهوي في ولايته الثانية أن يستفيد من تراكم الاعتمادات المنقولة؛ ليسطر مجموعة من المشاريع الجديدة بالإضافة إلى المشاريع التي تم تخطيطها سابقا؛ وأهم الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها هي:

– أولا أن الاهتمام ينصب بالدرجة الأولى على المشاريع الصغرى عوضا عن التجهيزات الهيكلية الكبرى، وذلك من خلال تحويل العديد من الاعتمادات المالية لمساعدة بعض الجماعات الحضرية والقروية الموجودة شراب الجهة قصد إنجاز مشاريع وأوراش هي من اختصاص هذه الأخيرة، أو بالاعتماد على إمكانياتها المالية أو الاعتماد على قروض من صندوق التجهيز الجماعي ؛ والواقع أن الجهة تهدر بذلك إمكانيتها المالية التي من المفروض أن توجهها نحو تعزيز البنيات التحتية لتشريع وثيرة التنمية الجهوية كتأهيل موانئ الجهة بتحويلها من مجرد موانئ معدنية إلى موانئ تجارية قادرة على استقطاب الواردات والصادرات من مختلف المنتوجات والسلع، وهو ما من شأنه أن يحقق إقلاعا اقتصاديا حقيقيا، أو القيام بإنجاز طريق سريع يصل إلى مدينة آسفي ليمكنها من فك العزلة التي تعاصرها خصوصا بعد بناء مطارات جهوية بكل من آسفي والجديدة قادرة على استقبال المستثمرين والسياح على حد سواء...

ثانيا: تهميش القطاعات الاقتصادية بعدم الإقدام على تهيئة المناطق الصناعية الحرفية والمشاتل الموجهة للمقاولات وتأهيل القطاعات المنتجة المتضررة بالجهة كالصناعة التقليدية والسياحة والصيد البحري ثالثا: عدم الاهتمام بقطاع الموارد البشرية بصفة عامة التكوين بصفة خاصة لما لهذا الجانب من أهمية قصوى في لتحقيق التنافسية الاقتصادية للمجال الترابي وخلق القيمة المضافة لها.

رابعا عدم وجود رؤيا مستقبلية متماسكة؛ فالاستثمارات لا توجه بطريقة إستراتيجية تهدف الوصول إلى أهداف محددة على المدى المتوسط والبعيد؛ أي أهداف تجيب عن السؤال الجهوي ماذا

نريد أن نجعل من الجهة أو ما هي الجهة التي تريد خلقها ؟ والواقع هو أن هذه الاستثمارات تتعرض للتشتيت بين قطاعات متنوعة وأماكن مختلفة مما يحد من آثارها الإيجابية، وتتعرض للهدر سواء في التسيير أوفي إنجاز مشاريع لا علاقة لها بالتنمية مباشرة كبناء مقرات للإدارة الترابية أو الملاعب الرياضية أو الخزانات... وهي كما نعرف من اختصاص وزارات بعينها أو الجماعات المحلية الأخرى.
خامسا: غياب تصور مستقبلي خاص بإعداد التراب الجهوي، سواء من خلال سن خطة تمكن من تحقيق تماسك مجالي أو إنجاز بنيات تحتية تمكن بعض مناطق الجهة من الانفتاح أو القيام بوضع خطة للنهوض بالمناطق والجماعات الفقيرة والمهمشة.

سادسا تهميش الجانب البيئي، حيث تضطلع الجهة بمسؤولية خاصة في المحافظة على البيئة خصوصا وأن المنطقة تعرف تدهور مستمرا لأوساطها الأيكولوجية، بفعل انتشار التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية، أو بسبب الاستغلال غير العقلاني للساحل أو تدهور القطاع المسقي...

سابعا: هيمنة البعد الإقليمي في توزيع الاستثمارات، مما يفقد الجهة كل إمكانيات التضامن والتكامل الترابي؛ ويخلق مشاعر سلبية لذا هذا الطرف أو ذاك، ويؤدي في نهاية المطاف إلى بروز ظواهر شاذة كاقتسام الاعتمادات المالية حسابيا كما وقع بالنسبة لميزانية 2007 إلى درجة تجد من قران الإقليمين داخل الجهة زواجا عقيما.

ثامنا: قصور المجلس الجهوي في تحديد الاختيار الإستراتيجي لصالحه وهيمنة مؤسسة الولاية في إملاء خطتها المناسبة لها: مما يعطي للبعد الإداري أولوية على البعد اللامركزي والترابي في مقاربة التنمية الجهوية.

6-رهانات جهوية: تضارب الرؤى

6-1- رهانات جماعية:

استطاع المجلس الجهوي أن ينجح في برمجة الطريق الرابطة بين أربعاء العونات وأحد العونات، لكي تخضع للإصلاح والتوسيع بعد أن تعرضت لتدهور كبير وكاتب المجلس هو بالمناسبة رئيس جماعة مطران حيث يوجد جزء كبير من هذه الطريقة، ولكن أحد المعارضين أشار إلى أنه لا معنى للوقوف عند هذا الحد بل كان يجب إكمال هذا الطريق وصولا إلى طريق مراكش. لكي تنفتح المنطقة الشرقية لدكالة وإخراجها عن عزلتها، مع العلم أن الجزء من الطريق الذي لم يهمه الإصلاح يوجد بجانب جماعة هذا المستشار الأخير

6-2- رهانات إقليمية:

تتخلل مناقشة مشاريع البنيات التحتية خطابات متناقضة تبين النزعة الإقليمية؛ فكل طرق يحاول أن يستفيد مستعملو إقليمه من الطرق بالطريقة التي يراها صالحة ومفيدة، ولكن كل بمنطقة الخاص؛ وإن كانا مخلفين بشعارات وتبريرات أخرى.

خلاصة القول هو أن النزعة الإقليمية تعبر عن نفسها بأساليب ومبررات وأشكال منطقية متعارضة. فالنزعة الإقليمية لدى ممثلي إقليم آسفي ترمي من خلال الشبكة الطرقية الاندماج داخل الشبكة للطرق السيار منطلقة من حجة العدالة التي افتقدت إليها هذا الإقليم في الاستثمارات العمومية والوطنية، ونرى في ميزانية الجهة وسيلة لتحقيق هذه العدالة. أما النزعة الإقليمية لدى ممثلي إقليم الجديدة فترمي إلى تحقيق العدالة بين الإقليمين في توزيع الميزانية الجهوية الخاصة بالطرق على أساس الحيف الذي طال هذا الإقليم في توزيع الاستثمارات الجهوية؛ ولهذا سنجد النزعة الإقليمية لدى ممثلي آسفي تريد توجيه الاستثمارات الطرقية نحو طرق الربط مع الجهات الأخرى، في الوقت الذي يركز فيه ممثلو إقليم الجديدة الذين استفادوا من الربط بالطرق السيار على إصلاح وتوسيع الطرق الداخلية لهذا الإقليم.

6-3- رهانات بيجهوية أم داخل- جهوية؟

- الموقف الأول: ويهم كل الذين يؤكدون على ربط الجهة بالجهات المجاورة، وذلك قصد الانفتاح على كل من جهة مراكش تانسيفت الحوز بالنسبة لممثلي إقليم آسفي وجهتي الشاوية ورديغة والبيضاء بالنسبة لممثلي إقليم الجديدة.

- الموقف الثاني: ويهم كل أولئك الذين يؤكدون على ضرورة إصلاح الطرق الداخلية للجهة من طرف جهوية وإقليمية؛ وهم على قلتهم يتشبثون بإعطاء الأولوية للسكان القرويين لفك العزلة عنهم.

إنهما منطقين متعارضين فعلا، فالأول يأخذ من الانفتاح والتنافسية الاقتصادية والاندماج في النسيج الوطني مبررات متنوعة له، أما الثاني فيحاول إبراز الأضرار التي لحقت بالطرق الداخلية ويهتم بالساكنة المحلية مبرزا البعد الاجتماعي للدفاع عن طرحه.

لقد تم المصادقة على هذا البرنامج على أساس إنجاز مشروع توسيع الطريق بين آسفي ومراكش ومشروع قنطرة بولعوان من خلال اتفاقية الشراكة مع وزارة التجهيز، أما إنجاز مشروع

إصلاح وتوسيع الطرق الداخلية بالاعتماد على قروض سيتم الحصول عليها لدى صندوق التجهيز الجماعي؛ وهكذا يظهر أن تمويل الطرق البين- جهوية مؤمن فعلا عن طريق اتفاقيات الشراكة، أما الطرق الداخلية؛ فتمويلها يبقى خاضعا لاستجابة صندوق التجهيز الجماعي من عدمه.

وقد تم الاتفاق بين رئيس المجلس والوالي على أساس تقسيم التكلفة المالية لإنجاز هذه المشاريع الطرقية مناصفة بين الإقليمين لتجاوز شكاوي ممثلي إقليم الجديدة من حرمان هذا الأخير من الاستثمارات الجهوية؛ ولكن يتبين أن مشروع تقوية وتوسيع الطريق بين آسفي ومراكش هي نتيجة اتفاق بين الوالي والأغلبية، بينما يكون مشاريع توسيع وتقوية الطرق الداخلية نتيجة إرضاء لأطراف داخل الأغلبية.

الفصل الثاني: جهة دكالة عبدة: جهة غير متماسكة وغير مندمجة ومهددة بيئيا

تعد جهة دكالة-عبدة من الجهات التي تعرف حاليا ديناميكيات متفاوتة السرعة قد تفضي في أحيان كثيرة الى تناقضات صارخة بدون أن تجد لنفسها توجها استراتيجيا وميكانيزمات أداء يساعدها على ضبط تنميتها بكيفية متماسكة ومستديمة من حيث الديناميكية الديموغرافية، نجد أن عدد سكان الجهة قد انتقل من 899700 نسمة سنة 1960 إلى 1.108563 نسمة سنة 2004، وبذلك يكون هذا العدد قد انتقل من 1 إلى 2.2 مرة في غضون 44 سنة فقط وهو ما يشكل في حد ذاته انفجارا ديموغرافيا حقيقيا، وإن كانت بوثائر مختلفة انتهت في آخر مرحلة إحصائية بنسبة تزايد 1% فقط.

أما من حيث السياسات العمومية، فقد حظيت هذه الجهة منذ بداية الاستقلال بمجهودات متباينة الأهمية لتنميتها وتهيئتها، تتجلى في الإعدادات الهيدروفلاحية والاستثمارات الصناعية والتجهيزات العمرانية... إلا أن ضغط السكان وسوء الاستغلال وغياب الحكامة البيئية... قد يؤدي إلى تهديد حظوظ الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية والاقتصادية وحظوظ الأجيال الحالية من حياة صحية ملائمة في بيئة سليمة، إلى درجة أن الأمر قد وصل إلى حصول نتائج عكسية لمفهوم التنمية، لقد أصبحت مسألة التنمية المستديمة مطروحة منذ بداية 90 من خلال العلاقة التي يمكن ربطها ما بين التنمية والبيئة بشكل تساهم فيه السياسات البيئية وتدابير الموارد في النمو الاقتصادي، لنتحدث إذن عن ربح مزدوج[1] تحفظ من خلاله البيئة وتدبر فيه الموارد الطبيعية تدبيرا مستديما من جهة وتتحقق منه التنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية.

المبحث الأول: جهة مهددة بيئيا

في هذا الوقت تعرف جهة دكالة-عبدة على غرار باقي جهات البلاد أشكالا مختلفة من التدهور البيئي بدون أن تدمج مقاربة مبنية على الاستدامة والحكامة الجيدة في تدبير الموارد. فهل هناك فعلا تدهورا بيئيا؟ وما هي الأوساط المهددة؟ وما هي مصادر التلوث؟ وما هي الأسباب والنتائج؟

تخص أشكال التلوث البيئي أوساطا مختلفة، أهمها الأوساط الحضرية والأوساط الفلاحية والأوساط البحرية والمائية. بالنسبة لجهتنا نجد أن أهم أشكال التدهور هي:

[1] Aknin (P) et Autres, Environnement et développement quelques réflexions du concept de «développement durable»: Développement durable, doctrine, pratiques et évaluations Ed IRD. Paris 2002.

- **بالنسبة للوسط الحضري:**

- التلوث الناتج عن التطهير السائل
- التلوث الناتج عن النشاط الصناعي
- التلوث الناتج عن نشاط الصناعة التقليدية (الفخار بأسفي).
- التلوث الناتج عن البناء
- التلوث الناتج عن النشاط المنجمي (اليوسفية)

- **بالنسبة للوسط الساحلي والبحري:**

- النفايات السائلة الناتجة عن النشاط الصناعي
  - المركبات الكيماوية بآسفي والجرف
  - المنطقة الصناعية بالجديدة
- النفايات السائلة الناتجة عن التطهير المنزلي
- التدهور الناتج عن قلع الرمال
- تدهور الموارد السمكية
- تدهور الطحالب

- **بالنسبة للوسط الفلاحي:**

- اختلال الفرشة المائية وتملح أراضي الزراعية بمنطقة الوجة
- تدهور التربة والفرشة المائية بالقطاعات المسقية
- تصحر المناطق البورية.

1-تدهور الوسط الحضري: حالة النفايات الصلبة

عرفت مدن ومراكز جهة دكالة – عبدة توسعا عمرانيا وحضريا كبيرا ونموا ملموسا للأنشطة الاقتصادية، وتضاعفت قدراتها الاستهلاكية مما يطرح عدة مشاكل تتعلق بتجميع النفايات الصلبة والتخلص منها، بمختلف مكوناتها المنزلية والصناعية من خلال إحداث مطارح جماعية بدون دراسات لتأثير ذلك التصرف على البيئة أما خصائص إنتاج النفايات الصلبة وهي:

1-1 – ارتفاع حجم النفايات المنزلية الصلبة

يعرف حجم النفايات المنزلية الصلبة بكل المراكز ومدن الجهة نموا متواصلا، حيث يصل هذا النمو إلى نسبة 2.3% سنويا مثلا مدينة أسفي.

جدول رقم 199: النفايات المنزلية الصلبة بمدينة أسفي

السنوات	الإنتاج الفردي اليومي (كلغ)	مجموع الإنتاج اليومي (طن)
1981	0.5	38.3
1988	0.6	59.1
1993	0.72	77.6
1994	0.73	82.2
1995	0.75	87.0
2000	0.84	115.9

ONEM, Auditde l'environnemental de la ville de Safi, 1996

حيث يتبين من دراسة هذا الجدول أن مجموع الإنتاج اليومي من النفايات الصلبة المنزلية قد انتقل في غضون 20 سنة من 1 إلى 3 مرات تقريبا ويرجع هذا التطور السريع إلى عاملين: التزايد السكاني السريع للمدينة وتزايد إنتاج الفضلات الصلبة من لدن الأفراد حيث انتقل هذا الإنتاج في نفس الفترة من 0.5 كلغ يوميا إلى 0.84 كلغ يوميا.

1-2- تنوع مصادر النفايات الصلبة

فبالرجوع إلى دراسة قديمة (1990)[1]، فإن النفايات الصلبة التي تنتجها مدينة الجديدة تصل الى 10800 طن سنويا أي بمعدل يومي يصل إلى 30 طن يوميا. فإلى حدود سنة 1990 كانت النفايات العادية القابلة للإتلاف كالنفايات الغذائية أو القابلة للاستعمال كالبلاستيك والورق... تشكل نسبة تصل إلى 90 %، بينما كانت النفايات الخطيرة كالزيوت المستعملة والنفايات المشعة تشكل على ما يبدو 10 %.

[1] -Monographie de l'Environnement Province d'El Jadida

جدول رقم 200: توزيع النفايات الصلبة بمدينة الجديدة حسب طبيعتها

كمية النفايات الصلبة المنتجة	نفايات غذائية	نفايات التعليب	نفايات كيماوية	نفايات أخرى	المجموع
طن/ يوميا	18	9	1.5	1.5	30
طن/ يوميا	6480	3240	540	540	10800
%	60%	30%	5%	5%	100%

Province d'El Jadida Monographie de l'Environnement

ولكن المرحلة التي ستلي هذه السنة ستنذر بظهور نفايات خاصة هي النفايات الطبية، المتميزة ببروز النفايات الخطيرة منها، حيث وصلت كمية النفايات الطبية بالمستشفى العمومي لآسفي سنة 1991 إلى 136656 كلغ تشكل منها النفايات الخطيرة 30368 كلغ أي ما يناهز نسبة 22,2 %.

1-3-تدبير تقليدي وعاجز للنفايات الصلبة

رغم اللجوء إلى التدبير المفوض، ما زالت المشاكل مطروحة كما كانت سابقا ولو بحدة أقل، فما زال التدبير تقليديا وما زالت مطارح الأزبال تطرح نفس الإشكاليات حيث يتم معالجة هذا القطاع عن طريق نفس الإجراءات:

- جمع النفايات بدون فرز ونقلها إلى المزابل البلدية في ظروف غير صحية ومضمونة.

-رمي النفايات بالمطارح البلدية بدون معالجة وبدون حراسة، الشيء الذي يترتب عنه استغلال عشوائي لا يخلو من خطورة من لدن عدد من الأسر والأفراد (رعي، جمع بعض المواد...) وما له من أثر على تدهور البيئة.

-ظهور عدد من المزابل العشوائية داخل الأحياء السكنية على شكل نقط سوداء وما ينتج عن ذلك من إضرار بالصحة العمومية (باب الشعبة وواد الباشا أو بياضة بآسفي، دوار لاحونا، دوار الأشهب بالجديدة، دوار القرية سيدي بنور...).

-تجميع النفايات من قبل شاحنات وعربات الخواص لاستعمالها كأسمدة لتخصيب الأراضي الزراعية بدون أية معالجة أو استعمالها كمواد علفية للحيوانات والمواشي وما يترتب عن مخاطر بالنسبة للصحة.

-تصريف السكان للنفايات الصلبة داخل قنوات الواد الحار مع ما يترتب عن ذلك من الإضرار بهذه القنوات وإضعافه قدرتها على تصريف السوائل.

-إضرار المطارح بجمالية البيئة والأوساط التي تعقبها أو تجاورها، لما تشكله من مناظر بشعة وعشوائية ولما تشكله من مصادر لانتشار الملوثات إلى خارج مجالها كتطاير الأوراق والأكياس البلاستيكية والغبار بفعل الرياح.

-اضرار المطارح للجو بفعل إحراق النفايات للتخلص منها، وما يترتب عن ذلك من انبعاث للغازات السامة والروائح الكريهة المنبعثة منها.

-إضرار المطارح للفرشات المائية بسبب تشرب عصير المواد العضوية نحو الأعماق.

1-4-انعدام التحكم في تدبير النفايات الصلبة:

فرغم التكاليف المتزايدة التي أصبحت تخصصها المجالس الجماعية لتدبير النفايات، فإن الأزمة مازالت تتعمق أكثر فأكثر من سنة لأخرى، فبالنسبة لأسفي[1] مثلا فقد انتقلت المصاريف من 8,360 مليون درهم سنة 1990 إلى 15,6 مليون درهم سنة 20050.أي تقريبا بنسبة 100 % فيما ارتفعت في نفس الوقت قيمة العجز في حصيلة تجميع النفايات، حيث انتقلت من 292طن يوميا سنة 1993 إلى 560 طن سنة 1995 أي بنسبة 92 % كزيادة للعجز.

والواقع أن عجز المجالس لا يتمثل فقط في الجانب البشري بالافتقار إلى المستخدمين الكافيين أو عمال النظافة المؤهلين وغياب الحوافز المادية لتشجيع العمال، أو إلى الجانب اللوجستيكي كعدم كفاية الآليات المتحركة وعدم تغطية تحركاتها داخل المجال الحضري، ولكن إلى سوء التسيير الذي يطبع هذا الميدان بالذات سواء عن طريق التدبير البلدي المباشر أو عن طريق التدبير المفوض وتتجلى أهم مظاهر سوء التسيير في:

-عدم الانضباط في تجميع النفايات بشكل منتظم ودائم وناجع، نظرا لكثرة الاختلالات التي تصيب هذا النظام (الغيابات، اعطاب الآلات..).

-عجز أو غياب النقابات البيجماعية لإيجاد حل لتوطين المطارح، فأغلب الجماعات المجاورة ترفض استقبال هذا النوع من الفضاءات الملوثة.

-غياب تصور استراتيجي لمعالجة النفايات قبل إلقاء ما بالمطارح الخاضعة للمراقبة المستمرة.

-غياب الحس المدني والبيئي لدى أغلب المواطنين الذي لا يعطون أي اهتمام للمجالات العمومية.

[1] -Audit de l'Environnement de la ville de Safi, op. cit.

2-تدهور الوسط الساحلي والبحري

2-1-حالة النفايات الصناعية السائلة:

كان لاستثمارات الصناعية بالجهة أثر واضح وسلبي على الأوساط البحرية بفعل الأضرار الناتجة عن تصريف المياه المصنعة داخل هذه الأوساط.

سنختار من بين 270 وحدة صناعية: المركبات الكيماوية للفوسفاط فقط.

أ-المركب الكيماوي بآسفي[1]:

يتكون هذا المركب من مغرب كيمياء Iو II ومغرب فوسفور Iو II وهي وحدات تختص في إنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة. ويتم صب المياه المستعلمة للمركب الكيماوي لأسفي في البحر بواسطة 5 قنوات صرف يصد صبيبها مجتمعة إلى 535.680 متر مكعب يوميا، وقد كشفت نفس الدراسات على عينات من هذه السوائل الملوثة عن النتائج التالية:

-ارتفاع نسبة الحموضة (Acide).

-وجود حمولة مهمة من المواد العالقة في الماء (MES) تفوق 40 غرام / لتر بالنسبة للقناة الأولى.

-وجود نسبة عالية من الطلب الكيماوي للأوكسجين (DCO) وكذا الطلب البيو-كيماوي للأوكسيجين خلال 5 أيام داخل المياه المصرفة نحو البحر من جراء وجود كميات مرتفعة من البكتيريات التي تستعمل الأوكسجين المذاب في المياه البحرية.

-وجود حمولة ضخمة من معدن الكادميوم السام (CD) تفوق 250 L/g بالنسبة للقناتين الأولى والثانية.

أما الآثار المترتبة عن وجود العناصر الملوثة بالبيئة البحرية فهي:

1-تلوث معدني للمياه البحرية بفعل وجود الفلزات المعدنية الثقيلة (Le Cadmium) وهي معادن ثقيلة مضرة بالإنسان والكائنات الحية، وهي تتواجد مركزة في السوائل الفوسفور –جبسية الناجمة عن إنتاج الحامض الفوسفوري.

وعندما يتم امتصاصها من طرف فواكه البحر فإن ذلك يهدد بانتقالها إلى الأستاذ في حالة تناولها إياه.

2-تلوث عضوي للمياه البحرية: بفعل الملوثات العضوية DBOS- DCO التي تمتص الأوكسجين

[1] Audit de l'Environnement de la ville de Safi, op. cit.

المذاب في مياه البحر، وتؤدي إلى حالة اختناق الوسط البحري المائي، فيختل توازنه البيئي مما يهدد بانقراض عدة كائنات حية لا تتحمل نقص الأوكسيجين.

3-تلوث ناجم عن ارتفاع كمية الفوسفور التي تؤدي إلى تضاعف نمو النباتات البحرية وبالتالي إلى اختناق الوسط البحري.

ب-المركب الكيماوي بالجرف الأصفر:

يتكون هذا المركب من 5 وحدات صناعية أهمها مغرب فوسفور 3و4، وهي وحدات تنتج الحامض الفوسفوري وفوسفاط الأمونياك والفوسفاط الثلاثي الممتاز.

ويرمي هذا المركب بنفاياته السائلة نحو البحر حيث تصل كمية المياه المستعلمة الى حوالي 548 مليون م3 سنويا [1]، ولا تخضع هذه المياه لأي معالجة، فهي مصحوبة بمواد خطيرة مثل الجبس والأحماض الفوسفورية والكبريتية.

وتخل هذه المقذوفات بالبيئة البحرية المجاورة للمركب على عدة مستويات.

-مستوى الضوء: حيث تحجب النفايات الكيماوية ضوء الشمس عن الطحالب فتقضي على هذه الكائنات الحية التي تزود باقي الكائنات الحية بالأوكسيجين، مما يؤدي إلى انقراض عدة أحياء تعتمد على بعضها في إطار سلسلة الغذاء.

-مستوى الحرارة: حيث يؤدي طرح المياه الساخنة التي تزود المحركات الصناعية إلى رفع درجة حرارة المياه في الوسط آليات الأنزيمات التنفسية عند الحيوانات الموجودة أو القريبة من أماكن طرح النفايات الكيماوية، الشيء الذي يؤدي إلى قضاء شبه تام على هذه الكائنات الحية.

-مستوى الحموضة: يترتب عن إضافة حامض الكبريت وحامض الفوسفور إلى النفايات أثناء إنتاج الأسمدة الكيماوية إلى تخفيض مقياس الحموضة (PH) إلى درجة 3 و4 مع العلم أن أي اختلال على هذا المستوى يؤدي إلى الإخلال بالمجموعات الحيوانية المتحركة والثابتة والنباتات البحرية، ويمنع عملية إخصاب البويضات عند بعض الحيوانات مما يساهم في انقراض هذه الكائنات الحية.

-على مستوى الاوكسيجين حيث يؤدي طرح المواد العضوية بوقف عملية التفسخ التي تقوم بها الباكتيريا لتطهير الماء فإذا كان تركيز المواد العضوية عاليا فإن الطلب الكيماوي على الأوكسجين عند البكتيريا الحيوائية سيرتفع مما يؤدي إلى انخفاض كمية الأوكسجين المذاب في المياه البحرية والنتيجة هي اختناق عدد من الأحياء البحرية.

[1] Province d'El Jadida, Monographie de l'environnement de la Province d'El Jadida, 1990

2-2-الثروة السمكية بساحل آسفي:

تراجع الثروة السمكية، حيث يلاحظ انخفاض للإنتاج بشكل مستمر:

سنة 1989: 41.839 طن

سنة 1993: 29.002 طن

سنة2001 : 32.212 طن

حيث نلاحظ أن الثروة السمكية بسواحل الجهة قد تراجعت بشكل واضح، فإنتاج صيد الأسماك بآسفي قد شهد تقهقرا واضحا حيث كان هذا الانخفاض في غضون 11 سنة فقط ب 23 % مع العلم أن عمليات الإنتاج توظف أعداد كبيرة في العمال ومراكب وزوارق الصيد الواصل وصل عددها سنة 1998 إلى 1642 وحدة، كما أن هذا الإنتاج موجها إلى معامل تصير وتحويل السمك، وهي وحدات أخذ عددها يقل بشكل كبير ليستقل من ما يقرب 100 وحدة، في بداية السبعينات من القرن الماضي التي ما لا يتعدى 10 وحدات فقط حاليا ولا يتوق ف تدهور الموارد السمكية بجهة دكالة – عبدة عند تراجع الإنتاج بل تعداه إلى انقراض مجموعة من الأحياء البحرية.

– أسباب التدهور:

-التلوث الناتج عن النفايات الصناعية وعن النفايات السائلة المنزلية.

-سوء استغلال الثروات السمكية من قبل الفاعلين سواء من الداخل أو من الخارج (صيد عشوائي – شبابيك غير قانونية، عدم احترام الراحة البيولوجية...)

-ممارسة ضغط على الاحتياطي من الأسماك بالجهة وبالتالي عدم السماح للرصيد السمكي بالتجدد.

– آثار التدهور:

-نتائج اقتصادية:

- تراجع الإنتاج السمكي وبالتالي انخفاض النشاط المينائي بالجهة.

- تضرر وحدات التصبير الباقية من ضعف الصيد المحلي والتي تضطر إلى استيراد المواد الأولية من موانئ الجنوب.

- إغلاق عدد كبير من وحدات التصبير بآسفي.

نتائج اجتماعية:

-تضرر عدة فئات واجتماعية التي تعرضت سواء للبطالة والفقر أو الإفلاس.

-رحيل جزء من الأسطول نحو موانئ الجنوب.

3-تدهور الوسط الفلاحي بمنطقة الوادية:

تمثل ولجة دكالة – عبدة أهمية بالغة في إنتاج البواكر على الصعيد الوطني، إذ تساهم ب 29 % من المنتوجات الوطنية وتحتل 20 % فقط من المساحة المخصصة لها وطنيا، فيما تصل الصادرات منها 31 %، ونتيجة للكثافة العالية في العمل، فإنها تشكل حوضا مهما للتشغيل يحقق 3 مليون يوم عمل.

ولكن هذا المجال الغني يتعرض باستمرار لتدهور كبير، تتجلى مظاهره في:

1-تدهور الشريط الكثيبي الرملي الفاصل بين الوادية وساحل البحر، نتيجة لعاملين اثنين:

-تراجع أو تلاشي الغطاء النباتي الغابوي نتيجة للاستغلال المفرط.

-الاستغلال المفرط والعشوائي لمقالع رمال الكثبان الساحلية لاستغلالها في أشغال البناء.

وكان لهذا التدهور نتيجتين:

-تسرب مياه المد البحري نحو الأراضي المخصصة لزراعة البواكر.

-اندثار مكسرات الرياح، الشيء الذي يؤدي إلى تنشيط التعرية الريحية، وبالتالي تعرية الأراضي الزراعية.

2-الإخلال بالتوازن الطبيعي لتربة بسبب الاستنزاف المستمر لها والاستعمال العشوائي للأسمدة، مما يؤدي إلى تفقيرها أو بسبب احتقان التربة نتيجة التشجيع المفرط بالمياه نتيجة السقي غير المعقلن.

3-الإخلال بالتوازن الطبيعي للمياه الموجهة للسقي بسبب عاملين:

-الضخ الزائد نتيجة لإتباع أسلوب سقي كثيف لا يراعي الإمكانيات المائية للفرشة المائية وقدراتها على التجديد مما أدى إلى هبوط هذه الفرشة وتعرضها للاجتياح البحري، وبالتالي تمليح التربة وتعرضها للتصحر وتراجع الإنتاجية.

-الاستعمال المكثف للأسمدة أدى الى تلويث الفرشة المائية بالنيترات، مما يهدد التربة والإنسان على السواء بالتسمم.

4-الإخلال بالتوازن الطبيعي للنباتات: نتيجة 3 أسباب:

-الاستعمال غير المعقلن للأسمدة بل والزائد لها يؤدي الى قتل أو شلل نموها.

-الاستعمال العشوائي للأدوية والمبيدات أدى إلى ظهور طفيليات مقاومة وحشرات مضرة أشهرها الدبابة البيضاء التي تعيق نمو نباتات الطماطم.

-استعمال المياه المالحة، يعرض النباتات لأمراض كثيرة.

والنتيجة العامة هي تراجع نشاط إنتاج البواكر وتدهور الإنتاجية، وبالتالي دخول هذه المنطقة في أزمة مزمنة..

ثمن الهكتار الواحد انتقل من 120 م/سنتيم في نهاية الثمانينات الى 30م سنتيم حاليا.

خاتمة عامة:

بالنظر إلى حصيلة البيئة بجهة – دكالة – عبدة المتسمة باستنزاف الموارد الطبيعية انتشار مظاهر التصحر من جهة وتدهور الأوساط البيئية وانتشار مظاهر التلوث من جهة ثانية، يمكن القول بأن مقاربة التنمية المستديمة كانت مستبعدة في التدبير البيئي واستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية ولهذا يمكن أن نقترض مجموعة من العوامل وراء هذا التغيب.

1-إعطاء الأسبقية لمنطق الإنتاج والإنتاجية على حساب التدبير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية.

2-اعتبار الاهتمام بالبيئة من الكماليات بالنسبة لمجتمع من المجتمعات السائرة في طريق النمو.

3-هيمنة الملوثين على مفاصل القرار الاقتصادي والسياسي.

4-الضغط السكاني المتزايد على الموارد المتميزة أصلا بالهشاشة.

5-غياب حكامة بيئية على المستوى الوطني والجهوي قادرة على مراقبة وتتبع وضبط الأوساط لبيئية.

6-ضعف ردة فعل فعاليات المجتمع المدني وعدم قدرتها على تشكيل لوبيات مضادة للضغط على القرارات الترابية.

المبحث الثاني: جهة غير متماسكة مجاليا

إذا كان سكان جهة دكالة عبدة لهم نفس المرجعيات التاريخية والثقافية ويتميزون بنفس الخصائص الهوياتية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الأماكن والمناطق والمدن لا تتواصل ولا ترتبط وظيفيا وديموغرافيا ببعضها البعض لإلى درجة يمكن أن تشكل ترابا جهويا متماسكا.

1- الاستقطاب القوي والمتفاوت للدار البيضاء

تخضع مجالات دكالة عبدة لاستقطاب متفاوت لمدينة الدار البيضاء، وتختلف درجته حسب القرب من هذه الحاضرة الكبرى، وحسب درجة الولوجية إلى كل مجال على حدة وحسب نشاطه الاقتصادي. لهذا نجد مجالات أكثر استقطابا من أخرى، فالشريط الساحل الممتد شمال الجرف لأصفر أصبح مندمجا بصفة نهائيا في المحور الحضري الممتد من القنيطرة إلى البيضاء، وذلك على مستوى الاقتصادي والسكاني وخصوصا بعد إنشاء الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء والجديدة من جهة، نجد مجالات متوسطة الاستقطاب كالمناطق المسقية التي تنتج قيمة اقتصادية مضافة مهمة وتتوفر على شبكة طرقية كثيفة من جهة ثانية، ومجالات ضعيفة الاستقطاب كالهوامش الحدودية ومنطقة أحمر التي ينحصر تأثير الدار البيضاء عليها في جذب السكان بالدرجة الأولى من جهة ثانية.

بالتالي لا يمكن اعتبار جهة دكالة عبدة نظاما ترابا خاصا ومستقلا ومتماسكا بقدر ما هي عبارة عن مجالات متفاوتة الاستقطاب من طرف الدار البيضاء، وبدرجة ثانوية لمراكش كما هو الأمر بالنسبة لإقليم آسفي، فهي جهة تفتقد أولا إلى حاضرة واحدة ذات إشعاع قوي، كما أنها تفتقد إلى شبكة حضرية تؤمن ترابطها الوظيفي وتمفصلها المجالي، فالمدن المتواجدة بها إما متخصصة في ميدان الاستخراج المنجمي كاليوسفية أو الصيد البحري (أسفي) أو تقوم بنفس الوظيفة لفائدة مدينة خارجية كما هو الأمر بالنسبة للجديدة وأسفي مع الصناعات الكيماوية – الفوسفاطية أو أنها موجودة تحت رحمة أسواق أسبوعية كبرى كأحد أولاد فرج أو خميس زمامرة وسبت جزولة وجمعة سحيم وثلاثاء سيدي بنور. وحتى عندما دخلت هذه المراكز في مسلسل النمو الحضري فإنها لم تتجاوز القيام بدور الوسيط المباشر لفائدة الدار البيضاء على مستوى مجالاتها القريبة؛ بل يمكن القول أن قرب الدار البيضاء وممارستها لهذا التأثير المباشر من الأسباب الأساسية التي تحد من نمو هذه المراكز وتحد من ارتفاع نسمة التمدين بهذه الجهة.

كما أن هذه الجهة لم تستطع أن تجد لنفسها بسبب هذا الاستقطاب إطارا متوازنا بين الجهات الموجودة حولها، فهي بقدر ما هي منجذبة نحو الدار البيضاء بقدر ما هي تعطي بظهرها إلى المناطق المجاورة لها شرقا وجنوبا. فحسب مديرية الطرق والسير الطرقي، فإن حركة السير سجلت سنة 2000 أرقاما متفاوتة على مستوى الاتجاهات الأربعة:

- في اتجاه الجنوب نحو الصويرة، سجلت الطريق الرابط بين سبت جزولة–أوناغا 1676 عربة في اليوم.

- في اتجاه الشمال الشرقي نحو سطات، سجلت الطريق الجهوية الرابطة بين قنطرة بولعوان وسطات متوسط 1452 عربة في اليوم.

- في اتجاه الجنوب الشرقي سجلت الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين سيدي بنور ومراكش متوسط 839 عربة في اليوم.

- في اتجاه الدار البيضاء سجلت كل من الطريق الساحلية والطريق الوطنية رقم 1 ما بين مركز بير جديد والخيايطة متوسطا كبيرا جدا وصل إلى 12417 عربة.

الانجذاب القوي للجهة نحو الدار البيضاء وضعف ترابطها مع المناطق المجاورة لم سعفها في أن تكون لها روابط داخلية صلبة وشخصية ترابية متميزة. كما أن ضعف التماسك الجهوي وعدم وجود حاضرة قوية على شكل "قاطرة تجر وراءها باقي المدن والمراكز والمجالات التابعة لها، أو "قلب قوي يضخ الدماء في كل شرايينها"، خلق منها جهة هشة وتابعة.

2- غياب التفصل الجهوي

تتمتع جهة دكالة عبدة بدون شك بوجود عناصر وحدة كثيرة أكثر من عناصر الاختلاف، ولكنها لا تزيد عن كونها عناصر طبيعية (مناخ، تضاريس...) وعناصر موروثة (أنماط العيش، التاريخ المشترك، التمثلات الثقافية...) أكثر منها عناصر مبنية على التماسك الترابي، ولهذا نجد أنها تعاني من أشكال متعددة من التمزق المجالي والانشطار الترابي إلى درجة أنها تهدد كينونتها ووجودها وطموحها وما تصبو إليه من مشروع مشترك بصفتها جهة مستقلة؛ وتتحدد هذه الوضعية على ثلاثة مستويات، المستوى المجالي والميدان الاقتصادي والهيكلة الترابية، وتنعكس بذلك على شكل مجالات متفاوتة الديناميكية والتنمية والاستقطاب؛ حيث نجد على الأقل 6 مناطق هي:

1- منطقة الولجة جنوب الجرف الأصفر التي تعرف انهيارا اقتصاديا بسبب الأزمة الهيكلة التي تميز قطاع البواكر والخضروات منذ أواخر الثمانينات، ولا يتواجد بهذا الشريط إلا منتجع الوالدية التي بقي مركزا محدودا رغم ما يتوفر عليه من مؤهلات سياحية كبيرة.

2- منطقة الساحل التي لم تستطع التغلب على المعيقات الطبيعية، وبالتالي بقيت منطقة تتعرض لعدم انتظام الأمطار وانتشار الأتربة الضعيفة الجودة، وباستثناء مدينة سيدي إسماعيل التي تتواجد بهوامشها الجنوبية لم تستطع هذه المنطقة أن تنتج شبكة حضرية قادرة على تأطيرها، فيما بقيت الأنشطة الاقتصادية المهيمنة هي الزراعة المقلالة والصناعة القروية التقليدية.

3- الشريط الحضري الساحلي الممتد ما بين أزمور ومولاي عبد الله على طول 35 كلم والذي يعرف نمو العديد من المراكز الحضرية، بفضل إعادة الحياة لمدينة آزمور التي أخذت تخرج من سباتها بفضل إدماجها داخل المخطط الأزرق للسياحة وبعض برامج الإسكان، إلا أنها بقيت معزولة عن البحر والشاطئ بسبب التقطيع الترابي غير الملائم، وبفضل النمو المطرد لمدينة الجديدة التي أصبحت قطبا صناعيا متميزا بسبب نجاح نشاط المنطقة الصناعية للجرف الأصفر والمنطقة الصناعية الموجودة بها، وصارت مركزا خدماتيا مهما بفضل استيطان العديد من الأبناك ومؤسسات الإئتمان والأطباء الاختصاصين ومركزا جامعيا مستقلا ناهيك عن كونها وجهة مفضلة للسياحة الداخلية. كما أن منتجع سيدي بوزيد يعرف تزايدا ملحوظا في تردد السياح الوطنين الميسورين بفضل استيطان العديد من مراكز الاصطياف التابعة للإدارات والشركات الوطنية، وبفضل الاهتمام المتزايد بتهيئة الكورنيش وجمالية الموقع. مركز مولاي عبد الله الذي أصبح إلى جانب دوار أولاد العضبان مندمجا في هذا التجمع الحضري بفضل وفرة وسائل النقل وتهيئة الطريق السريع الذي يربط بين الجديدة وميناء الجرف الأصفر. ويعتبر مركز مولاي عبد الله حاليا مركزا نشيطا بفضل تنظيمه لموسم سنوي مشهور يستقطب ما بين 300 إلى 400 ألف زائر ويشكل بالتالي مدينة مؤقته من الخيام والأنشطة التجارية؛ ويعرف حاليا نموا وتوسعا عمرانيا على طول الساحل مما أهله إلى احتضان العديد من المؤسسات الإدارية (مقر دائرة الجديدة) والاجتماعية (مؤسسات تعليمية صحية...).

اما موقع الجرف الأصفر؛ فهو يضم ميناء ضخما وعددا من الصناعات الثقيلة (كالصناعات الفوسفاطية والصلب وتوليد الطاقة الحرارية وتهيئة الغاز... وهو مرشح إلى مزيد من التخصص الصناعي بإنشاء منطقة صناعية تصل مساحتها إلى 500 هـ؛ ليصبح بذلك مدينة صناعية بدون سكان. وعلى طول الشريط الممتد من الجديدة إلى ميناء الجرف الأصفر، أخذت العديد من

الصناعات في الاستيطان بطريقة عشوائية، وإلى جانبها العديد من الأنوية السكانية التلقائية، ليظهر بذلك على امتداد 17 كلم تواصلا حضريا يتكون من الأحياء الجنوبية للجديدة مرورا بمنتجع سيدي بوزيد ومركز مولاي عبد الله والاستيطانات الصناعية التلقائية وميناء الجرف الأصفر وما يتبعه من مركبات صناعية.

على طول هذا الشريط ظهر البناء العشوائي بقوى في ضواحي هذه المراكز والمدن ليشكل تحديا حقيقيا للمشهد الحضري ولمسألة الاندماج الاجتماعي والمجالي، إلى درجة أن زحف التمدين الموازي خلق هالة من الدواوير العشوائية والمصانع والأوراش السرية والمخازن والمستودعات والحضائر، هالة يصل مداها إلى 15 كيلومتر شرقا من مدينة الجديدة .

4- المنطقة المسقية، وهي المنطقة التي استفادت بالإضافة إلى الظروف الطبيعية الملائمة (تربة جيدة، انبساط...) من التهيئة الهيدروفلاحية 120000هـ الكبرى التي جعلت هذه المنطقة تعرف ديناميكية اقتصادية ملموسة (صناعة السكر الشمندري، القطن، صناعة الأنابيب...) وديناميكية حضرية أكيدة بميلاد وتطور العديد من المراكز الحضرية أهمها:

- سيدي بنور(39593) الذي أصبح يعد القطب الإداري والتقني للمنطقة المسقية باحتظانه بالإضافة إلى معمل اسكر ومعمل الأنابيب للعديد من الوحدات التجارية والحرفية والخدماتية إلى درجة أنه أصبح يحتل المرتبة الثالثة في تأطير المجال الجهوي بعد كل من آسفي والجديدة. ورغم توفره على نسيج حضري متكامل ومتنوع، فإنه يعرف استقبال تيارات هجروية قروية قوية تسببت في ظهور حزام من تجمعات السكن العشوائي أهمها دوار القرية (7803 نسمة). خصوصا وأن مداره الحضري محاصر بالقطاع السقوي. وتتوفر ظهيرة هذه المدينة على كل المؤهلات والإمكانيات التي تجعل منها مدينة واعدة خصوصا وأنها تتوسط شبكة طرقية كثيفة، ولكن البنيات الإنتاجية الموجودة أصبحت عاجزة على متابعة وثيرة النمو الاقتصادي الشيء الذي يجعلها تعرف مؤخرا نوعا الانحصار.

اما خميس الزمامرة (11896) وحد أولاد فرج(10387) وأربعاء العونات (4465) فهي مراكز حضرية ناشئة رأت النور بفضل دخول السقي إلى المنطقة, إلى جانب أسواق أسبوعية مهمة تقوم بدور كبير في تأطير المجال التجاري لهده المنطقة الآهلة كثيرا بالسكان، ولكن هذه المراكز لم تستطع بعد التخلص من منافسة هذه الأسواق ولم تنجح أيضا في وضع بنيات حضرية صلبة مما يجعل الطابع القروي هو الغالب عليها؛ غير أنها تضطلع من جهة أخرى بأدوار جوهرية في تقديم

الخدمات الأساسية لمحيطها القروي القريب.

5- الهوامش المنعزلة:

الهوامش الشرقية والجنوبية الشرقية، وهي مجالات تمتد على طول شريط يوجد على مشارف واد أم الربيع وعلى الحدود مع الرحامنة على عرض يتراوح ما بين 20 كلم و30 كلم؛ بالإضافة إلى العزلة المفروضة على هذه المجالات، نجدها تعاني من تبعات الأمطار غير المنتظم وطول فترات الجفاف وضعف التساقطات وتموج التضاريس وضعف الأتربة من جهة وغياب مراكز حضرية ستستطيع تنظيمها والمساهمة في تنميتها من جمة ثانية. لقد أصبحت هده المناطق المنعزلة من المجالات الهشة والفقيرة وغير المندمجة مصدرا أساسا لتيارات الهجرة، وهو ما يفسر بالأساس عجزها الديموغرافي الذي أصبح يتأكد من إحصاء إلى أخر، ودلك على الرغم من المحاولات الجادة لإدراك الخصاص الحاصل في ميدان التجهيزات القروية الأساسية (الكهربة، المسالك، الماء الشروب) والمرافق الاجتماعية (المدارس الإبتدائية والمستوصفات...) في الفترة الأخيرة.

5-منطقة أحمر: المثلث الميت

يمكن اعتبار هده المنطقة امتدادا للهوامش المنعزلة، من حيت الهشاشة والفقر، إلا أنها تعاني أكثر منها من حدة الجفاف وفقر الأتربة، وتميز على الخصوص بتربية الماشية الواسعة.

ولكن هذه المنطقة تزخر بثروات معدنية (الفوسفاط والملح)، كان لاستغلالها الفضل في ظهور مدينتين مهمتين هما كل من اليوسفية والشماعية من جهة، وتشغيل نسبة مهمة في اليد العاملة من جهة ثانية.

ويقدر ما توجد هذه المنطقة في مجال انتقالي بين جهتي دكالة-عبدة وجهة مراكش تانسيفت الحوز، بقدر ما لم تستطع الاندماج في إحداهما، الشيء الذي يجعلها منعزلة في مثلث ميت وغير متفاعل مع المناطق المجاورة، خصوصا وأن مدينتي اليوسفية والشماعية لم تنجحا في القيام بهذا الدور نظرا لوظائفها المحدودة.

-اليوسفية (64518ن)، رأت هذه المدينة النور مع بداية استغلال مناجم الفوسفاط في غضون سنة 1935 بعد استكشافها على يد لويس جانتي الذي كانت تحمل اسمه في الفترة الاستعمارية، وعرفت بعد ذلك نموا مضطردا إلى أن أصبحت مدينة عمالية بامتياز، ولكنها لم تستطع أن تتجاوز الوظيفة الاستخراجية، وأن تتوفر بالتالي على بنيات إنتاجية وخدماتية رفيعة تؤهلها إلى أن

تصبح قطبا جهويا. وبالإضافة إلى طابع الإشباع الذي وصلت إليه من الناحية الاقتصادية، لم تنجح أيضا في الوصول إلى نسيج حضري منسجم ومتكامل، ناهيك عن تضخم الساكنة المحلية وظهور أحياء من السكن غير المندمج كتجمع سيدي أحمد، ولجوء الفئات المستفيدة (أطر المكتب الشريف للفوسفاط والأطر الإدارية والتعليمية...) إلى الاستثمار بالمدن الأخرى (مراكش، الجديدة...)

-الشماعية (21859ن) تعرف هذه المدينة نموا مضطردا في العقود الأخيرة بفضل الوظيفة الإدارية والتعليمية أساسا، وبفضل تواجدها على طول الطريق المؤدية من آسفي إلى مراكش مما أدى إلى ظهور العديد من الوظائف الطريقية (مطاعم، مقاهي، محطات البنزين...)، غير أنها بقيت تجمعا عمرانيا أكثر منه مدينة متكاملة، ولم تستطع أن تبسط هيمنتها على ظهيرها الخلفي، بقدر ما بقيت تشكل مرحلة عبور.

6-عبدة: منطقة غير مؤطرة وغير متمفصلة

تحتضن هذه المنطقة مجالات غنية نسبيا من الناحية الزراعية إلى جوار بعض المجالات الفقيرة من حيث جودة الأتربة (الساحل)، ولكن هذه المنطقة الآهلة كثيرا بالسكان تتجاوز فيها الكثافات السكانية 70 نسمة بكل الجماعات القروية، إلا أن أكثر هذه الجماعات أخذت تعرف تباطأ في نموها الديموغرافي؛ فبالإضافة إلى العوامل الطبيعية كتواتر فترات الجفاف وتعمق الفرشة المائية وندرة المياه السطحية، تعاني هذه المنطقة من ضعف التأطير التقني ونقص في التنظيمات المهنية في الميدان الفلاحي الشيء الذي لم يؤهلها باستثناء ميدان الحبوب للاندماج في الاقتصاد الوطني.

كما أنها تعاني من ضعف الشبكة الحضرية المتواجدة بها على الرغم من تواجد مدينة كبيرة من حجم مدينة آسفي (284ألف ن) التي بقيت مدينة شبه منفصلة عن محيطها العبدي، أما المدن الناشئة (سبت جزولة وجمعة سحيم وثلاثاء بوكدرة)، فهي بقدر ما تقوم بدور نسبي في الربط ما بين هذه المجالات القروية والمدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش، فإنها بقيت محدودة من حيث حجمها السكاني ومن حيث إشعاعها الاقتصادي والتجاري كمراكز حضرية.

-**جمعة سحيم** (15325ن) تتوسط المجال الأكثر غنى بعبدة والمستفيدة جزئيا من التهيئة الهيدرو-فلاحية (3500 هكتار)، وعلى الرغم من توفرها على تجزئات سكنية وفق خطة حضرية واضحة، فإنها تعاني من ضعف التجهيزات الأساسية (الطرق المعبدة)، كما أنها تفتقد إلى تواجد الخدمات العليا التي تؤهلها إلى تجاوز الأدوار البسيطة (الخدمات الطرقية، خدمات إصلاح العربات والجرارات...)

-سبت جزولة (13943 ن)، تتواجد هذه المدينة الناشئة أيضا على طول الطريق الوطنية رقم 1 المؤدية إلى مدينة الصويرة إلى الجنوب من مدينة آسفي، ورغم توفرها على مركز تجاري نشيط، فإنها تعرف نموا بطيئا (3٪) بالنظر إلى مستواها السكاني، وذلك بسبب محدودية الخدمات التي تقدمها وبسبب نوعية العلاقات التي تربطها مع منطقة الشياظمة التي تعاني من ضعف المؤهلات الاقتصادية، وبالإضافة إلى ثلاثاء بوكدرة الذي يعتبر تجمعا سكانيا متواضعا (1558 ن) وملتقى طرقيا يربط الطريق المؤدية من آسفي إلى مراكش والطريق المؤدية من البيضاء إلى الصويرة، فإن كل من جمعة سحيم وسبت جزولة لم تستطع هي الأخرى التخلص من هيمنة الأسواق الأسبوعية الكبيرة التي تحتضنها؛ وهي الأسواق التي كانت ومازالت تؤطر فعلا البوادي العبدية من الناحية التجارية والخدماتية، وندمجها في الاقتصاد الوطني والجهوي.

-آسفي: حاضرة متقوقعة حول نفسها ومتجهة نحو البحر. تعد آسفي حاضرة عبدة بامتياز (284750 نسمة) ولكن دون أن تنجح في تأطير ظهيرها الخلفي، فإن كانت تستقطب أعدادا مهما من المسافرين العبديين من جهة؛ فهي لا تولي الاهتمام الكافي لبسط هيمنتها الاقتصادية والتجارية على منطقة عبدة ناهيك عن الجهة التي أسندت إليها مأمورية قيادتها.

لقد تطورت هذه المدينة في ارتباط وثيق مع البحر، سواء كرباط للجهاد الإسلامي أو كقلعة محصنة في يد الاحتلال البرتغالي أو كميناء تجاري منذ القرن 16 لمدينة مراكش أو كميناء للصيد البحري ومجال لتصنيع المنتوجات البحرية في الفترة الاستعمارية وما بعدها أو كميناء معدني لتصدير الفوسفاط الخام المستخرج من مناجم اليوسفية وبن كرير أو كمجال لتصنيع المنتوجات الفوسفاطية قصد تصديرها إلى الخارج. وقد أهلتها الوظائف البحرية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي (12 ألف يد عاملة) والصناعية في المركب الكيماوي للفوسفاط (أكثر من 3500 يد عاملة)، مما جعلها قبلة للمهاجرين وتصبح مدينة صناعية أساسية بالبلاد. ولكن تراجع الموارد البحرية والتحولات التي عرفتها صناعة تصبير الأسماك... أدخل هذه المدينة في أزمة مزمنة وساهم التلوث الصناعي الذي أحدثته الصناعة الكيماوية في إعطاء صورة سلبية عن المدينة والاستثمار بها أو السياحة. كما كان لإنشاء الطريق الوطنية الرابطة بين الدار البيضاء وأكادير عبر مراكش في أواسط السبعينات أثر سلبي في عزل المدينة عن التيارات المجالية المهيكلة للبلاد، بعد أن كانت محطة مهمة على طول الطريق الساحلي.

ولم تستطع آسفي أن تتجاوز تشغيل 13500 منصب شغل في الميدان الصناعي سنة

1999 وأن تغطي الحاجيات المتزايدة في طلب الشغل، مما جعلها تدخل في أزمة تشغيل خانقة.

أما فيما يخص التأثير الذي تمارسه هذه المدينة على مجالها الجهوي، فباستثناء التأطير الإداري، فإن إشعاعها الاقتصادي والتجاري ضعيف لأربعة أسباب أساسية:

- الحضور القوي لمدينة الدار البيضاء التي تجد في الأسواق الكبرى والمراكز الناشئة على طول الطريق الوطنية المؤدية إلى مدينة الصويرة وسائل لبسط هيمنتها على حسابها؛

- إفلاس العديد من الشركات وإغلاق معامل صناعة تصبير السردين أدى إلى طرد عشرات الآلاف من العمال والعاملات، مما خلق مشاكل اجتماعية كثيرة من جهة وأدى إلى ركوض اقتصادي ومالي كبير من جهة ثانية.

- العزلة المجالية، حيث توجد آسفي على بعد 26 كلم من الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين البيضاء والصويرة عند ملتقى ثلاثاء بوكدرة، وبالتالي فإن تيارات النقل والتبادل تجري خارج منطقة نفودها الحضري.

- تخصصها في الصناعات التصديرية وخاصة الفوسفاطية، وفشل منطقتها الصناعية والسلطات العمومية لتشجيع استيطان الصناعات المشغلة بكثافة والأنشطة المدرة للدخل والأنشطة حرمها من إمكانيات إنتاج سلع موجهة إلى السوق الداخلية والجهوية.

- انتشار صورة سلبية عن مدينة آسفي كمدينة ملوثة لا يشجع المستثمرين على الاستقرار بها، ولا السياح على التوافد عليها رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية هائلة.

- انتشار سلوكات البحث عن الشغل الجاهز (المعامل والمصايد وأوراش الصناعة التقليدية...) أكثر من البحث عن أنشطة جديدة والمبادرة على خلق مقاولات خاصة.

كما أن عزلة آسفي عن محيطها الجهوي له علاقة بتمثلات وسلوكيات النخبة المسفيوية التي تعتبر نفسها نخبة حضرية، وبالتالي فإن ارتباطاتها مع الأرياف المجاورة ضعيفة؛ ولعل في الاسم الذي اختارته النخبة المحلية لجمعية حوض آسفي على غرار جمعية رباط الفتح أو جمعية فاس- سايس لخير دليل على تمسك النخبة المسفوية بهويتها المدينية، في الوقت الذي اتجهت فيه النخبة المحلية للجديدة إلى الإشارة إلى محيطها الجهوي من خلال اختيار اسم جمعية دكالة، حيث يعتبر الجديديون أنفسهم كدكاليين.

المبحث الثالث: البنيات الترابية المحلية والافتقاد لرهانات التنمية

1- تطور المجالات الترابية للجماعات القروية

عرفت الجماعات القروية بجهة دكالة عبدة تطورا ملموسا في بنياتها المجالية، بسبب التغييرات التي تم إحداثها بفضل اللامركزية التي انطلقت منذ بداية الستينات من القرن الماضي، لتنتقل بذلك المجالات التي تنتشر فوقها هذه الجماعات من مجالات قبلية تقليدية ومتجانسة نسبيا إلى مجالات مؤطرة ومتراكبة إداريا ومستقطبة نسبيا ومجهزة في حدودها الدنيا، وهكذا يمكن القول على أن المجالات الترابية للجماعات القروية قد مرت بثلاثة مراحل أساسية.

1-**مرحلة التأسيس:** وهي المرحلة الممتدة من سنة 1960 إلى 1976 وهي التي عرفت فيها جماعات دكالة-عبدة تحديد الهوية بإعطائها أسماء معينة، بالإضافة إلى بناء دار للجماعة وسوق أسبوعي ومدرسة مركزية، وبالتالي فإن أسماء معظم جماعات الجهة قد ارتبطت بأيام الأسواق الأسبوعية، وبالتالي فإن مركز الجماعة كان يقوم بوظيفتين أساسيتين: وظيفة إدارية ووظيفة تجارية مؤقتة.

2-**مرحلة الاستقطاب المركزي،** وهي المرحلة التي امتدت من سنة 1976 إلى سنة 1992، وهي المرحلة التي شهدت فيها الجماعات تركيز المجهودات المجالس القروية في تجهيز المراكز بمجموعة من البنيات التحتية (مد شبكات الماء والكهرباء) ومجموعة من المرافق الاجتماعية (مستوصفات ومراكز صحية، واعداديات وملحقات البريد...)، كما شهدت فيها محاولات لتنظيم المجال المركزي بإخضاعه لتصاميم النمو وإحداث تجزئات وإنشاء متاجر ودكاكين ودور للموظفين...

وقد توجت هذه المجهودات بظهور مراكز قروية نشيطة طول الأسبوع، تحولت تدريجيا إلى مراكز حضرية بازغة تتمتع بوظائف متنوعة نسبيا، ليستقل بعضها على شكل جماعات حضرية، ولكن ما يثير الانتباه في هذه المرحلة هو التهميش الذي طال المجالات القروية التي بقيت معزولة وغير مجهزة.

3-**مرحلة التنمية الانتشارية:** وهي المرحلة التي بدأت بوادرها الأولى تظهر مع بداية التسعينات من القرن الماضي مع ظهور البرامج الوطنية للنهوض بالعالم القروي، حيث قامت الجماعات القروية بعقد شراكات مع الجهات المختصة لتجهيز الدواوير بالكهربة القروية وتزويدها بالماء الشروب ومد المسالك والطرق القروية وبقدر ما تحسنت ظروف العيش بالمجالات القروية بقدر ما تعززت مكانة المراكز القروية بظهور وحدات لأنشطة جديدة كالصيدليات، والأطباء الخصوصيين وفضاءات ميكانيك السيارات وإصلاح العربات الفلاحية وإحداث العديد من الوحدات السوسيواقتصادية كالثانويات ودور الطالب.

وإذا كانت الجماعات القروية قد تمكنت في العقود التي سبقت تقسيم 1992 بصعوبة من تكوين

هويات محلية تتماهى نسبيا مع جماعات 1959 وتكوين تماسكات ترابية، فإن التقسيم الأخير قد كسر هذه الوحدات السوسيولوجية الناشئة وخلق بالتالي جماعات جديدة بدأ أكثرها بالمرحلة الثالثة المذكورة أعلاه، فيما بقيت منشطرة مجاليا واقتصاديا بين الجماعات المجاورة لتبدأ مرحلة التأسيس الصعبة.

كما يجب الإشارة أيضا، إلى أن عدم التمفصل الذي كان يسم العلاقة ما بين مراكز الجماعات القروية وهوامشها كان يطابقه في الفترتين الأولى والثانية عدم اهتمام مطلق بالعمل الجماعي من طرف السكان القرويين فيما كان يقابل هذا السلوك السلبي، سلوك آخر لا يقل سلبية عن الأول هو تغاضي المنتخبين الجماعيين عن الدفاع عن مصالح الهوامش الجماعية، ولكن تدخلات الدولة عن طريق البرامج الوطنية للنهوض بالعالم القروي قد جعلت المنتخبين الجماعيين يكتشفون المجالات التي يمثلونها، فيما أصبح السكان أكثر اهتماما من السابق بالشأن المحلي، ليظهر في نهاية المطاف أن الدولة مازالت هي التي تتوفر على الأدوات والوسائل لحسم صياغة المجالات الترابية والقادرة على إطلاق الديناميكيات الترابية.

2- القرار الجماعي تحت تأثير لعبة الفاعلين:

يخضع القرار الجماعي بجهة دكالة – عبدة كما هو الشأن بالنسبة لباقي جهات البلاد إلى التأثير القوي للجهات الخارجية عن المجالس الجماعية، مما يجعل القرار موجها نحو خدمة مصالح مختلفة بل ومتضاربة أحيانا، وما يجعله ضعيفا ومشتتا وتابعا. وبالتالي، فإن مبادرات التنمية المحلية تكون يتيمة من جراء عدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات السليمة وفق خطة متماسكة وأهداف استراتيجية واضحة. كما أن لعبة الفاعلين الترابيين توضح أن التأثير على القرارات الجماعية لا تتم بنفس الأسلوب ما بين المجالات الترابية المختلفة:

إن أهم ما يثير الانتباه هو غياب الفلاحين على مستوى الوسط القروي والعمال على مستوى الوسط الحضري ككتلتين من الناشطين السوسيو-اقتصاديين الأساسيين، نظرا لضعف الإطار النقابي وغياب جمعيات المستعملين وضعف المجتمع المدني، كلها عوامل لم تساعد السكان في التأثير على القرار الجماعي بشكل ناجع، الشيء الذي يبقى المجال فارغا أمام " أقليات اجتماعية نشطة" توجه القرارات وفقا لمصالحها الخاصة، خصوصا مع غياب رأي عام محلي فاعل رغم وجود قنوات إعلامية غالبا ما تتوجه إلى السلطات العمومية أكثر ما تتوجه للرأي العام المحلي.

والملاحظ أيضا هو أنه كلما صعدنا في سلم المستويات المجالية كلما تزايد عدد الفاعلين وكلما ازدادت المنافسة للتأثير على القرارات الجماعية مما يزيد من تعقد وضعية تدبير المجالات الحضرية خصوصا.

وعندما نجد مؤسسة العمالة حاضرة بكل الأوساط المجالية فهذا تعبير على آلية التوجيه الذي تمارسه الدولة على الجماعات عن طريق سلطات الوصاية، أما حضور الملاكين العقاريين فهو من جهته دلالة على

سلطة القوى التقليدية في الاستفادة من اقتصاد الريع الذي يتصل بالأرض أمام كل المجالات الترباية مهما اختلفت أهميتها وتطورها.

وفي المقابل تعتبر الجمعيات والأحزاب والتعاونيات ووسائل الإعلام الفعاليات الأقل حضورا، مما يدل على ضعف القوى الحداثية التي من المفروض أن تقوم بدور جوهري في مراقبة العمل الجماعي وتقويمه، بل بدور السلطات المضادة الساهرة على حسن تدبير والحكامة الجيدة.

أما القوى الصاعدة فهي تتألف من الصناعيين المجزئين والمنعشين العقاريين بالمستويات العليا (المدن الكبرى والمتوسطة) من جهة والمجزئين العقاريين والتجار بالمستويات الوسطى (المدن المتوسطة والصغرى والمراكز البازغة) من جهة ثانية لتعبر بذلك عن هذه المستويات وتلك أضحت فضاءات للبحث عن ورهانات فئوية سمتها الأساسية هي استعمال المجال من أجل أغراض ميركانتيلية.

خاتمة الفصل

لقد أناط المشرع بالجماعات المحلية سلطات كبيرة في تنظيم وتهيئة وتنمية مجالاتها، ولكن هذه الهيئات دخلت في مسارات غير منتجة وأوصلت المجالات التي تتحكم فيها إلى أزمات مزمنة.

وأهم ما تعاني منه هذه الجماعات الحضرية والقروية والجهوية هو:

– وجود مجالس منشطرة وغير مستقرة تعيش صراعات ورهانات بعيدة عن رهانات التنمية الترابية.

– انعدام برامج تنموية واضحة وغياب آلية تنفيذها إذا ما وجدت، وفشل إخراج العديد من المشاريع التي تتبناها إلى الوجود والتشغيل إما لوجود مشاكل مالية أو مشاكل عقارية أو مشاكل إدارية...

– انعدام التخطيط الاستراتيجي والرؤية الاستشرافية للمستقبل والاقتصار على العمليات والمشاريع الظرفية، حيث يظهر أن مخططات التنمية الجماعية كانت فقط للتجريب ولم تعط النتائج المرجوة.

– ضعف التخطيط والتسيير الحضري خلق اختلالات كبيرة ولا رجعة فيها على مستوى المشهد الحضري، كما أن رخص الاستثناء جعل أدوات التخطيط بدون معنى.

– توجيه الموارد المالية بالدرجة الأولى نحو التسيير، لأداء أجور الموظفين وأداء مكاتب الإدارة والتنقل والتنشيط الثقافي والاجتماعي، الشيء الذي يحد بشكل كبير من إمكانيات الاستثمار في التجهيز والتهيئة.

– الاعتماد على موارد بشرية قليلة التأطير وغير منسجمة وذات مستويات علمية ومهنية ضعيفة، وتوجيهها حسب اعتبارات سياسية ونفسية أكثر من الاعتماد على الكفاءات المناسبة لكل منصب على حدة.

– انعدام التنسيق بين مكونات الجماعة أي بين الرئيس واللجان والموظفين، وخاصة في غياب الهيكل التنظيمي المناسب لكل جماعة.

– عدم التزام المجلس أمام الناخبين، وعدم استعمال هؤلاء الناخبين لكل الوسائل لمراقبة أعمال المجلس ونتائجه.

– عدم إشراك فعاليات المجتمع المدني في تدبير الشؤون المحلية.

– ضعف الموارد المالية الذاتية والخاصة بسبب قلة الاستثمارات في الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للجماعة والاعتماد بالدرجة الأولى على الحصة من الضريبة على القيمة المضافة.

– غياب التخطيط الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد، مما يجعل مشاريع التراب الجماعي تسقط في العشوائية والتلقائية.

– توجيه جزء كبير من موارد المالية للجماعة نحو التسيير، وهو ما لا يترك أثرا كبيرا على التهيئة والتأهيل الترابي، بسبب ضعف الموارد الموجهة للتجهيز والإعداد.

– الاهتمام فقط بالجوانب المرتبطة بالتجهيزات الأساسية.

– عدم الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية وجلب الاستثمارات المنتجة للثروة والشغل.

أما بالنسبة للتماسك الترابي، فنجد بأن جهة دكالة–عبدة أصبحت تعيش تحت رحمة الدار البيضاء كقطب قوي، وبالتالي فإن مجالاتها تعرف استقطابات متفاوتة من جهة وعدم احترام التراتبية المجالية لفائدة الأقطاب الجهوية من جهة ثانية.

وفيما يخص موضوع البيئة فقد أعطيت الأسبقية للإنتاج على سلامة الوسط الطبيعي والحضري... ولكن النتائج كانت سلبية وعكسية، إذ أدى هذا إلى تصحر الأوساط الفلاحية والأضرار بالفرشة المائية وأدى إلى الإضرار بالأوساط البحرية وتراجع الثروات السمكية، كما أدى إلى انتشار التلوث الحضري بمختلف أشكاله وأنواعه إلى درجة تهديد الصحة العامة.

خاتمة عامة

بعد استعراضنا لنظريات ومقاربات التنمية يمكن القول على أن التنمية الترابية نظرية وجيهة لأنها تقوم على تفعيل التراب والموارد وعلى تعبئة كل الفاعلين الذين يهمهم الأمر وعلى بناء المشاريع الإنمائية، إذ يحيل الأول على التملك والتجذر والتحكم.... وبالتالي الرغبة والإدارة في الفعل والتغيير والتجديد أما الثاني فيحيل على قدرة الأفراد والجماعات والمؤسسات على التفاعل الحي والايجابي مع واقعهم الترابي...، في حين يتجه الثالث إلى تحقيق التغيير والتقدم والتنمية. وبالتالي فإن التنمية الترابية تقوم بطبيعتها على التفاعل بين مختلف الفاعلين فيما بينهم من جهة وبين هؤلاء وترابهم من جهة ثانية، ومن ثمة فإن هذه التنمية هي عبارة عن مسلسل ديناميكي معبأ للموارد المحلية وحامل للمشاريع المجددة وفضاء للتدبير والحكامة الجيدة ومجالا للاستدامة...إنه مسلسل يدمج كل الاستراتيجيات وكل الفاعلين وكل مستويات التدخل فوق تراب معين في أفق بناء مشروع مجتمعي شامل.

وقد جرب المغرب العديد من السياسات الترابية الطموحة من أجل تحديث مجالاته الترابية وإطلاق ديناميكيات محلية وجهوية مستقلة ومبادرة، ولكن النتائج لم تكن دائما في مستوى التطلعات والانتظارات، إذ أن الجهة لم تستطع أن تبني لنفسها ديناميكيات محلية وجهوية مستقلة ومتماسكة، وكمثال على هذه المحدودية وقفنا على نموذج جهة دكالة عبدة التي عرفت تطبيق أغلبية السياسات الترابية المتبعة واستفادت من استثمارات ثقيلة، وعرفت إقامة كل المؤسسات المرتبطة بهذه السياسات، ولكن النتيجة هي أن الجهة حققت إنجازات محترمة على الصعيد الاقتصادي، وبقيت في نفس الوقت متخلفة على أكثر من صعيد سواء على مستوى التمدين أو على مستوى الأمية أو على مستوى التمدرس أو على مستوى الفقر...أي أن الاهتمام كان منصبا حول الأداء الاقتصادي والمردودية المالية في الوقت الذي تم فيه تهميش العنصر البشري الذي لم يستفد من التأهيل اللازم لقدراته.

وقد آل هذا الاختيار فيما بعد إلى نتائج عكسية في بعض الحالات، إذ أن هذا النموذج وصل إلى حالة من الانحصار حتى على المستوى الاقتصادي نفسه، فالاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية والاعتماد على موارد بشرية غير مؤهلة أديا إلى توقف الديناميكية الاقتصادية المسجلة؛ ونعطي هنا ثلاثة أمثلة فقط على سبيل الذكر وهي تراجع كميات الأسماك المصطادة بساحل آسفي وما تلاه من إغلاق العشرات من معامل تصبير السمك، وكذا دخول مياه البحر إلى الفرشة المائية بمنطقة الوجة نتيجة ضخ المياه الزائد الشيء الذي أدى إلى ترك الأراضي الفلاحية التي أصابها التصحر وفي الأخير مثال المنطقة المسقية التي عرفت الاستعمال المكثف للأدوية والأسمدة الشيء

الذي أدى إلى تفقير التربة والإضرار بالفرشة المائية.

كما أن النموذج الترابي الذي وصلت إليه هذه الجهة هو نموذج لا يقوم على مبادئ التنمية الترابية القائمة على التفاعل والمبادرة والمشاركة والتشارك لكل الفاعلين على جميع المستويات الترابية، بقدر ما أنتجت نظاما يقوم على إعطاء المكانة المركزية لكل من مؤسسة الوالي- العامل كممثل للدولة والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي والمكتب الشريف للفوسفاط كمؤسسة اقتصادية عمومية وتجمع أومنيوم شمال إفريقيا في شخص كوزيمار ومركزية الحليب كشركة؛ لنستنتج بالتالي على أن القرارات الحاسمة تأتي من خارج الجهة حتى ولو كانت سلبية لبعض المجالات المحلية، ونعطي هنا مثالا لإغلاق معمل السكر بالزمامرة في سنة 2007 نتيجة قرار اتخذته الشركة الأم وإلحاقه بمعمل سيدي بنور...لقد كانت لهذا القرار نتائج وخيمة على هذه المدينة الناشئة سواء على مستوى التشغيل أو على مستوى تحريك العجلة الاقتصادية المحلية.

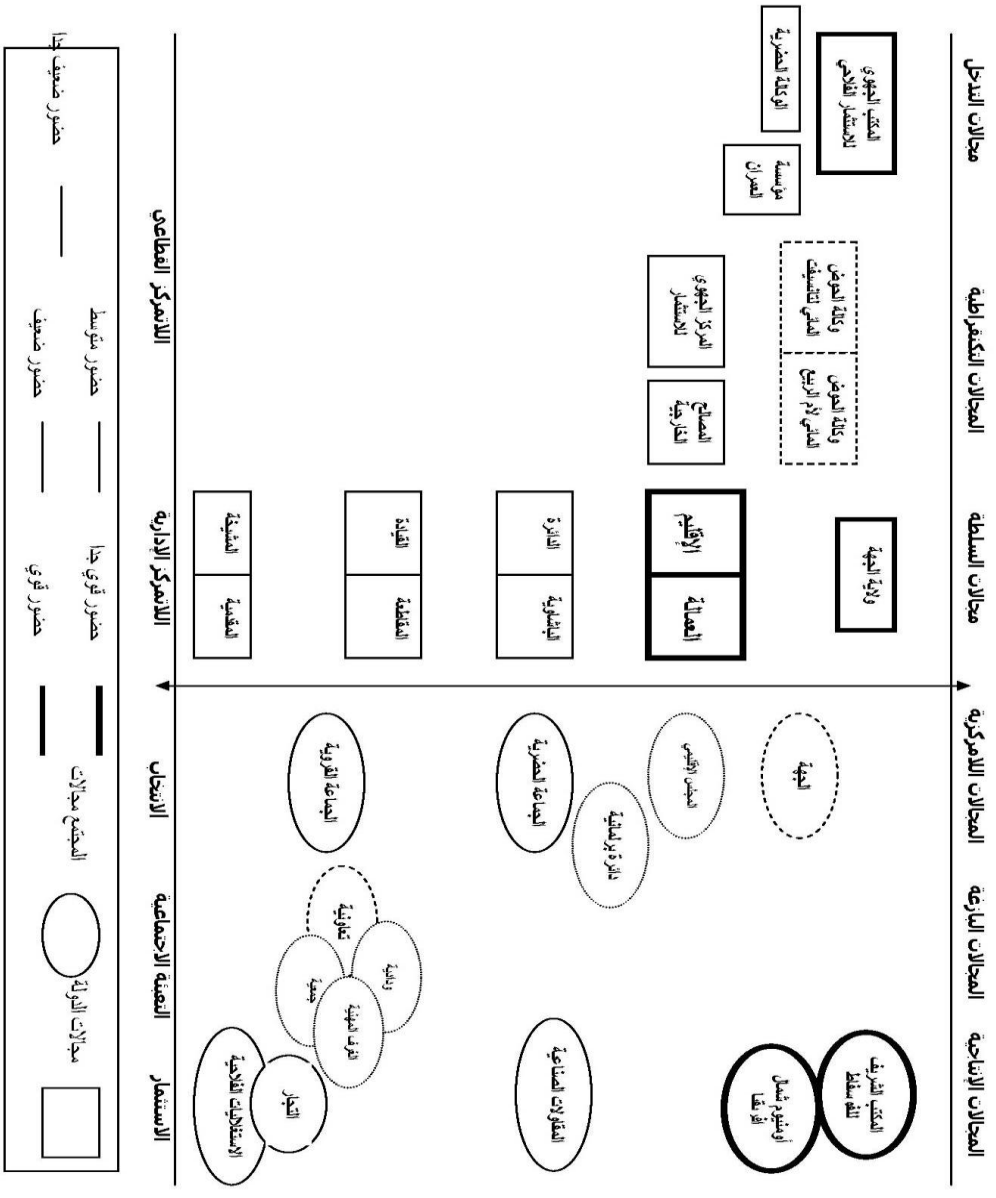

أما على المستوى المحلي، فالجماعات المحلية تتحمل مبدئيا مسؤولية تسيير مجالاتها الترابية، إلا أنه دورها محدود لم يرق بعد إلى ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها نتيجة عوامل واكراهات متعددة. ولم تستطع إدماج رهانات الفاعلين في استراتيجياتها التنموية الخاصة لتجد نفسها في غالب الأحيان تحث تأثيراتهم المباشرة وغير المباشرة، بل باتت رهينة لاستراتيجياتهم السياسية كالوصول إلى البرلمان بغرفتيه أو المجلس الجهوي، واستراتيجياتهم الاقتصادية كالوصول إلى الموارد المالية والصفقات والحصول على أكبر قدر من الامتيازات.

وقد تبين لنا فعلا من الميدان أن رؤساء المجالس الجماعية يتألفون بالدرجة الأولى من فئة الأعيان الجدد وبدرجة ثانية من فئة الأعيان التقليديين؛ وهما فئتان تبحثان عن استغلال الموارد الجماعية، ثم قليلا من الرؤساء المدبرين الدين يبحثون عن الزيادة في المداخيل وعقلنة المصاريف وفئة أقل من الرؤساء المنمين الذين يتوفرون على استراتيجية لتنمية مجالاتهم الترابية. صار الأعيان الجدد، مع مرور الوقت، أكثر حضورا وهيمنة من ذي قبل، خصوصا بعد أن تحول عدد منهم إلى "رجال أعمال" استطاعوا أن يوفقوا بين خيوط اللعبة السياسية ومضاربات السوق وآليات التعبئة الاجتماعية. وكلما ازداد وزنهم السياسي تزايدت ثروتهم المالية ونما نفودهم الاقتصادي وتعززت وجاهتهم الاجتماعية، وذلك بالوصول إلى مراكز القرار على المستوى المحلي والجهوي، بل تزايدت قدراتهم على المساهمة في تحديد الخريطة السياسية والحزبية على المستوى الوطني. ولكن هذا الصعود اللافت للنظر لهذه الفئة الجديدة إلى الساحة السياسية لا يساير دائما متطلبات التنمية الترابية واحترام الحكامة الجيدة. فبعد أن وضعوا أيديهم على أغلب مفاصل الهيئات المنتخبة من جماعات محلية وغرف مهنية وهيئات الاقتصاد الاجتماعي من اتحادات اقتصادية وتعاونيات وجمعيات إنتاجية وأندية رياضية، لم يعد الصالح العام هو الاستراتيجية التي تهم هذه النخبة الجديدة، بقدر ما يهمها الحضور المتواصل في إطار شبكات زبائنية تتفكك وتتكون باستمرار. ولا أدل على اندماجها في هذه الشبكات هو ظواهر التجزيء غير القانوني والبناء العشوائي والاستغلال العشوائي للرمال الشاطئية واحتلال الملك العمومي...

خطاطة رقم 24: لعبة الفاعلين وتأثيرها على القرار الجماعي

	العمالة	المصالح الخارجية	المكتب الجهوي لدكالة	المؤسسات الصناعية	الصحافة	المنعشون العقاريون	المجزؤون	الملاكون العقاريون	التجار	التعاونيات السكنية	الجمعيات الثقافية	الاحزاب
المدن الكبرى	+	+		+	+	+	+	+		+	+	+
المدن المتوسطة	+	+		+	+		+	+	+			
المدن الصغرى	+	+					+	+	+			
المراكز البازغة	+		+					+	+			
الجماعات القروية	+		+					+				

	الأعيان	التجار	المنعشون العقاريون	المجزؤن	المصالح الخارجية	المؤسسات الصناعية الكبرى	المكتب الجهوب للاستثمار الفلاحي	الصحافة	الملاكون الكبار	التعاونيات الفلاحية	الجمعيات المهنية
المدن الكبرى	+		+	+	+	+		+	+		+
المدن المتوسطة	+	+	+	+	+	+		+	+	+	+
المدن الصغرى	+	+		+	+				+		+
المراكز البازغة	+	+					+		+		+
الجماعات القروية	+	+					+		+	+	+

كما ظهرت على السطح التعاونيات الفلاحية وتعاونيات جمع وتسويق الحليب وتعاونيات جمع وتلفيف الخضر والبواكر...التي أصبحت تلعب دورا ملموسا في تنمية الاقتصاديات القروية وفي تأطير المجال الفلاحي، إلى جانب بروز التعاونيات السكنية بالمدن التي أضحت من الفاعلين الأساسيين في ميدان العمران الحضري، وظهور وداديات الأحياء التي تعمل على ضبط وتدبير المجالات السكنية. ولكن عددا من هذه الهيئات قد تحول في عدد من الحالات إلى مطية لخدمة مصالح فئوية وعشائرية وانتخابية.

وقد أسفرت السياسات الترابية المختلفة إلى إنتاج خمسة (5) مجالات ترابية متباينة، كل تراب له شبكات خاصة من الفاعلين المحليين الذين يتوفرون على امتدادات سياسية واقتصادية جهوية ووطنية، وتتفاعل هذه الشبكات بصورة مختلفة مع الجماعات المحلية وباقي الهيئات المهنية والاقتصادية، حيث النافذون فيها إلى تسييرها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة:

1-منطقة الولجة والشريط الساحلي وتتحكم فيهما شبكات المتحكمين في تعاونيات الخضر والبواكر، وكذا مستغلي الرمال الشاطئية.

2-المنطقة المسقية: كانت تتحكم فيها سابقا وبطريقة حصرية مديريات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، ولكنها حاليا توجد، إلى جانب هذه المديريات، تحت هيمنة المسيرين لتعاونيات الحليب وجمعيات استيراد الأبقار في علاقة مع شركات الحليب: مركزية الحليب ونيستلي، وجمعية منتجي الشمندر في علاقة مع معمل السكر كوزيمار.

3-المناطق البورية: وتتحكم فيها شبكات تعاونيات الحليب، وشبكات مستغلي الأسواق الأسبوعية ومقالع الأحجار. كما ظهرت فئة جديدة مكونة من الذين هاجروا هاته المناطق إلى المدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط...)، بدأوا بشراء الأراضي الفلاحية وتهيئتها من أجل الاستثمار والاستغلال الفلاحي الكثيف وبناء منازل جديدة على الطريقة الحضرية للاستقرار الثانوي بها غالبا أو الاستقرار الرئيسي نادرا مع الحرص على الاستمرار بالمدينة.

4-المدن الكبرى: وتعرف حضورا مؤثرا للصناعيين والتجار الكبار والمنعشين العقاريين والمجزئين والملاكين العقاريين والأطباء والصيادلة ووسائل الإعلام والأبناك والتعاونيات السكنية والمجزئين السريين في هوامش المدن، وتبقى الرهانات الرئيسية هي التحكم في السوق العقاري،

والاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الدولة في ميدان الإسكان والاستفادة من الرخص الاستثنائية، والتجزيء السري، وفتح المدارس الخصوصية والعيادات الخاصة...

5- المدن الصغرى والمتوسطة: ويتحكم فيها على الخصوص المجزئون والملاكون العقاريون والتجار وخصوصا منهم تجار مواد البناء، وبدرجة اقل المؤسسات الصناعية (اليوسفية-سيدي بنور) ووسائل الإعلام والأحزاب. ما يلفت النظر استقرار العديد من الموظفين ورجال التعليم العاملين وخاصة انتقال عددا من الأعيان والأعيان الجدد والنخب السياسية القروية للاستقرار بهذه المدن مع الحرص على الحضور في اليومي أو على الأقل الأسبوعي في مناطقهم الأصلية. وهي فئات تدخل بدورها في الرهانات الحضرية من خلال المشاركة السياسية والانتخابية ولو بلعب دور ثانوي في تشكيل مكاتب المجالس الجماعية.

يشكل الأعيان الجدد ظاهرة خاصة وجديدة، فئة فرضت نفسها بقوة على الساحة السياسية بسبب قوتها الانتخابية وبانتقال أفرادها بين الأحزاب وقدرتها على تشكيل المشهد السوسيو-اقتصادي المحلي والخريطة السياسية الوطنية. يكاد الأعيان الجدد، القرويون منهم والحضريون، اتباع نفس التوصيف في الرقي السياسي والاقتصادي: بعد حصولهم على ما يكفي من الأموال من القطاعات الريعية والمضاربات العقارية والتجارية، كانوا يقومون، في الثمانينيات والتسعينيات، من القرن الماضي بالاستثمار حصريا بالمدن، وخصيصا في قطاعات التجزئات العقارية والحمامات وبناء واقتناء المنازل من أجل الكراء، ولكنهم تحولوا في العشرية الأولى من القرن الحالي إلى الاستثمار في الإنعاش العقاري والمقاهي ومراكز مراقبة السيارات ومحطات البنزين على طول الطرق الرئيسية وحتى الثانوية. ما يميزهم عن الأعيان التقليديون هو أنهم بصدد التحول إلى "رجال أعمال"، ولكنهم رجال أعمال حاضرون في كل مكان، وميركانتيليون يستعملون كل الوسائل والاستراتيجيات للوصول إلى أهدافهم الباتريمونيالية والاستفادة من كل الفرص العمومية، في ظل تحول الاقتصاد الوطني نحو مزيد من الليبرالية، منذ أن دخل المغرب في برنامج التقويم الهيكلي.

وقد بزغت أيضا فعاليات جديدة أضحت تؤثث المجالات الترابية بهذه الجهة، وخاصة في الميدانين السياسي والاقتصادي، حيث تتشابك العلاقات والاستراتيجيات والدوائر المختلفة لتخلق للتنمية الترابية بالجهة عوائق وإكراهات متعددة، كالبحث عن الامتيازات المختلفة وتغليب الرهانات الخاصة والزبونية والفئوية على رهانات التنمية، فالأمر يتعلق بشبكات قائمة تكاد أن تسيطر على العمل السياسي وان تحتكر الموارد الاقتصادية المتاحة وتستفرد بالعمل التعاوني.

إشكالية التنمية الترابية تكمن في جزء منها في طبيعة هؤلاء الفاعلين الذين يحتلون كل الفضاءات والمؤسسات التي خلقتها الدولة من أجل تحقيق التغيير الإيجابي والرقي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان محليا وجهويا، ولكن تصوراتهم للعمل السياسي وعدم توفرهم على مشروع ترابي وممارساتهم الانتهازية وتبعيتهم الكبيرة لسلطات الوصاية وتعويلهم على المصالح الخارجية جعلتهم غير قادرين على القيام بأدوارهم الطلائعية في تحقيق التنمية.

الخطاطة رقم 25

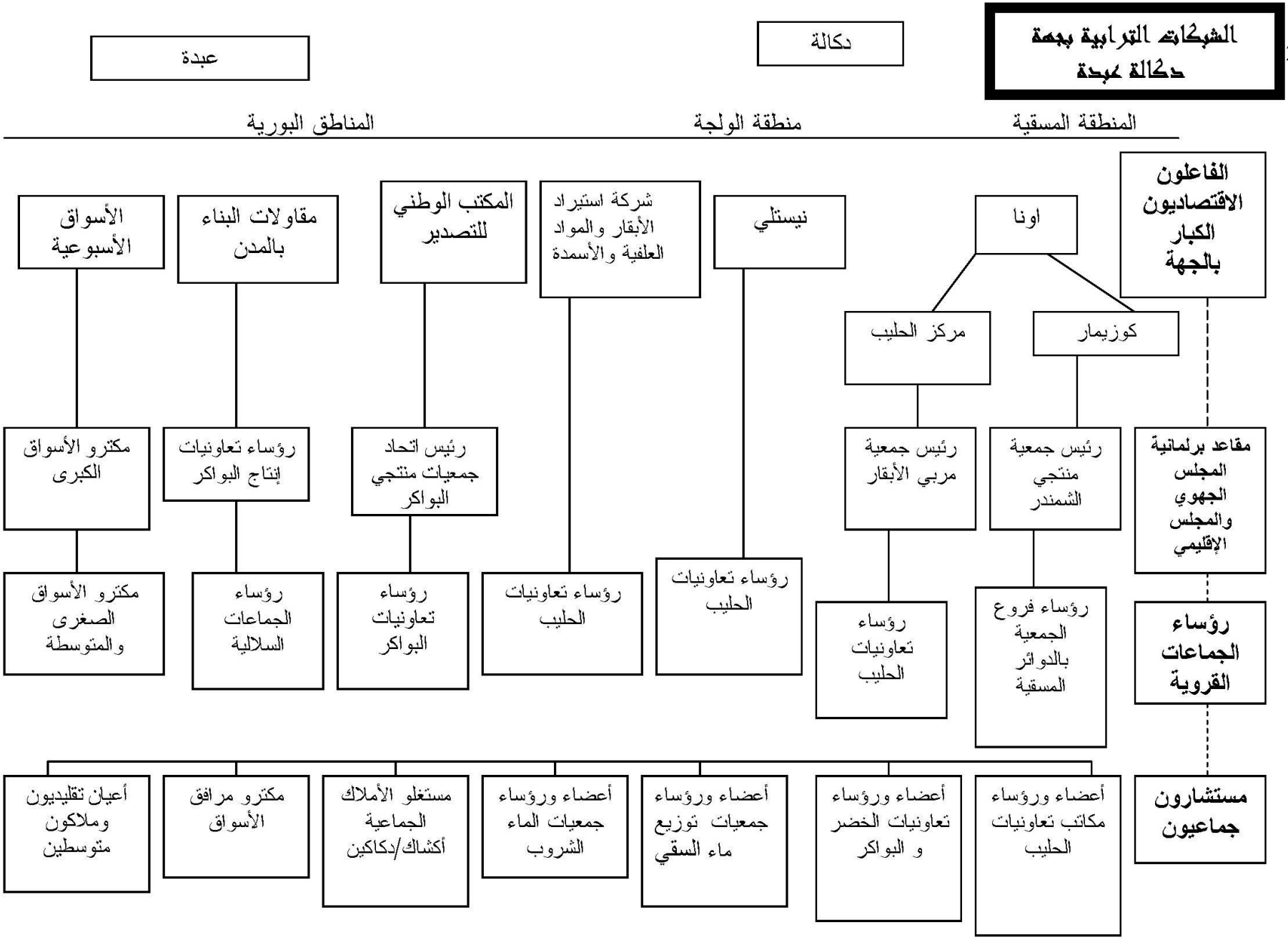

ونكاد أن نجزم بأن هذه الشبكات المختلفة تطبق الطوق حاليا على المجالات الترابية بهذه الجهة، فهي تتحكم أو على الأقل تؤثر في دواليب التسيير والإدارة والاقتصاد بها، وذلك عن طريق أربعة ميكانيزمات أساسية:

-ضبط المجال السياسي المحلي والسيطرة عليه عن طريق الانتخابات.

-الهيمنة على الموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق منظمات الاقتصاد الاجتماعي والمؤسسات المنتخبة.

-ربط الاتصال والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية المنتجة الكبرى.

-القيام بدور الوساطة والتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية.

ويبقى الوصول إلى البرلمان بغرفتيه هو الهدف الرئيسي لمسيري هذه الشبكات التي تتألف من تشكيلات وألوان مختلفة، وفي درجة ثانية الوصول إلى المجلس الإقليمي والمجلس الجهوي وفي درجة ثالثة الهيمنة على الغرف والجمعيات المهنية، بعد أن يكونوا قد ضمنوا ولاء رؤساء الجماعات المحلية ومن خلالهم المستشارين الجماعيين وهم في غالب الأوقات أعضاء مكاتب التعاونيات وجمعيات توزيع الماء ومستغلو الأملاك الجماعية (الدكاكين، الأكشاك...) ومستغلو المرافق الجماعية (الأسواق، الساحات...) وأعيان تقليديون أو ملاك عقاريون متوسطون. ويتبع هؤلاء وأولئك استراتيجيات مختلفة قائمة على تحالفات ظرفية ومؤقتة قصد مراقبة المجتمعات المحلية والسيطرة على الموارد الاقتصادية والمؤسسات المنتخبة، مما يجعل الوصول إلى السلطة السياسية يساعد على الحصول على الثروة والوصول إلى الثروة يسهل أكثر الوصول إلى السلطة. ولكن ما هو أكيد هو أن رهاناتهم لا تلتقي في أغلب الأحيان مع رهانات التنمية الترابية، لافتقادهم لأبعاد المبادرة والتجديد والخلق وخدمة المصلحة العامة المحلية.

ونتيجة لتطبيق السياسات العمومية وتواجد الجهة في منطقة خلفية لمدينة الدار البيضاء كأول قطب اقتصادي وسكاني بالبلاد وبدرجة ثانية لمدينة مراكش، نجد أنفسنا في خطاطة التقسيمات الجهوية السابقة، لتبقى جهة مستقطبة ومفككة وغير مندمجة...فقد أدت الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوسط الحضري والقروي إلى ظهور تقابلات كثيرة وانشطارات خطيرة على التماسك الترابي للجهة.

- مجالات مسقية مقابل مجالات بورية بسبب عامل إدخال الماء.

– مجالات مفتوحة ومندمجة، وأخرى معزولة بسبب وجود شبكة طرقية من عدمها.

– مجالات غنية وأخرى فقيرة بسبب وجود أنشطة مدرة للدخل من عدمها.

– مجالات مركزية وأخرى هامشية نتيجة موقع كل واحد منها في الشبكات الطرقية والحضرية.

– مجالات مجهزة وأخرى ضعيفة التجهيز بسبب وجود أو غياب البنيات التحتية والمرافق العمومية.

– مجالات منظمة وأخرى عشوائية؛ نتيجة إعمال القانون والتخطيط.

– مجالات مؤهلة وأخرى غير مؤهلة حسب القدرة على المنافسة.

وقد تعرضت المجالات الترابية أيضا لتكسير مستمر نتيجة التقسيمات الإدارية والجماعية المختلفة، مما أفقدها القدرة على تكوين ترابة خاصة لكل واحدة منها، هذا بالإضافة إلى الاختلالات الكثيرة التي تصيب مشاريع التنمية نتيجة عدم التمفصل بين المؤسسات العمومية فيما بينها وبين المؤسسات المنتخبة وبين هؤلاء جميعا ومكونات المجتمع المدني الذي تبقى مشاركته في هذه الجهة جد محدودة لاعتبارات تاريخية وانثربولوجية أساسا.

ويمكن القول في النهاية بأن التنمية الترابية بالمغرب عامة وبجهة دكالة عبدة خاصة من أزمة "ترابية"، أي أزمة تملك التراب والموارد والمحافظة عليها وتملك المشروعات وأزمة هوية ترابية، وأزمة حكامة، أي التنسيق بين الفاعلين والبرامج والمشاريع آليات التفريع والاتقائية)، وأزمة ترابط وتماسك بين الأماكن والمجالات، وأزمة غياب تخطيط مجالي واستراتيجي، وأزمة تمفصل الهيئات اللامركزية والهيئات اللاممركزة، وأزمة اشتغال المؤسسات الترابية (انعدام الفعالية والنجاعة) وأزمة "الفاعلين" أنفسهم الذين لم يستطيعوا أن يتحولوا من وجهاء و"أشباه فاعلين" إلى فاعلين ترابيين حقيقيين، مبادرين، مجددين، مستقلين، متمكنين وحاملين لمشروعات تنموية وجيهة ومتماسكة، من التصور إلى الإنجاز والمتابعة.

ومن جهتنا نقترح مجالات ترابية أخرى نعتبرها أكثر وجاهة لتحقيق أهداف التنمية بفضل الخصائص التفاضلية التي تتميز بها:

– اللجوء إلى مجالات التعبئة الاجتماعية والمؤسساتية؛ وذلك بخلق مشاريع تشاركية بين الجماعات التي تربطها وشائج إثنية أو اقتصادية...كفضاء القبيلة أو فضاء حوض التشغيل (الحوض

الشمندري لسيدي بنور والحوض المنجمي لليوسفية والحوض الصناعي لكل من الجديدة وآسفي...) اللذان يمكنها أن يكون إطارا صالحا لإقامة مسالك أو طرق أو دور للطالب أو مستشفيات...

– إعادة تقسيم جماعي يراعي الترابة المكتسبة عبر التاريخ وهي الكفيلة بالمساهمة في إنجاح مشاريع التنمية كالاعتماد على تراب "الفخدة" أو المشيخة لتجاوز الصراعات التي تطبع مجالس الجماعات الترابية الحالية.

– البحث عن توازن بين مكونات النظام الترابي، بشكل يجعل العامل مراقبا وحكما ومساعدا للفاعلين الترابيين الآخرين فقط والعمل على تشجيع روح المبادرة لدى الفعاليات الاجتماعية الأخرى.

–إقامة قطب مزدوج بين الجديدة وآسفي لتجاوز المنافسة العقيمة بين الإقليميين (Bipolarité) وتقسيم الأدوار وتوزيع المهام بين المستويات الترابية المختلفة في إطار الجهة.

– إعادة توجيه التيارات داخل الجهة نحو الشرق والجنوب والشمال الشرقي...بإقامة وتوسيع الشبكات الطرقية وربط علاقات شراكة مع الجهات المجاورة في هذه الاتجاهات... وذلك من أجل التخفيف من الاستقطاب الذي تمارسه الدار البيضاء.

– تأهيل العنصر البشري، وذلك بإعطاء الأهمية القصوى لبرامج التربية والتعليم والتكوين، والتكوين المستمر ومحو الأمية، وذلك من خلال مقاربة ترابية تدمج هذه البرامج في استراتيجية محلية شاملة من طرف المجلس الجهوي أو بتعاقد هذا الأخير مع الدولة.

– السهر على إدماج الجمعيات في المخططات التنموية، والاعتماد على هذه الأخيرة من أجل الرفع من تأهيل المجالات القروية والحضرية على السواء من خلال الخصوصيات المحلية لكل مجال.

– إشراك الفعاليات المحلية في برامج التنمية الحضرية والتنمية القروية بناء على المقاربة التشاركية والحكامة المحلية.

– إعادة النظر في انتقاء الفاعلين الترابيين، بالاعتماد على معايير جديدة، بناءً على معايير الفعالية وشرعية المشروع، أي ما يمكن أن يقدمه كل فاعل من إنجازات ميدانية.

– تفعيل ميكانيزمات الحكامة الترابية، وخاصة على مستوى الفحص والمتابعة والشفافية من طرف المؤسسات المختصة، درئا لكل انزلاقات سوء التسيير وإنجاز المشاريع وإعداد المجال.

جدول الخطاطات

خطاطة رقم 1: النظام الترابي واتخاذ القرار
خطاطة رقم 2: تقابلات بين المجال والتراب
خطاطة رقم 3: خصائص باراديغم الإنتاجية وباراديغم الوجودية لأنتونيو كونها
خطاطة رقم 4: الحمى الترابية
خطاطة رقم 5: أشكال التدبير الجماعي
خطاطة رقم 6: البنيات الترابية بفرنسا
خطاطة رقم 7: البنيات الترابية بالمغرب
خطاطة رقم 8: أهمية وترتيب أشكال التنمية الترابية بجهة دكالة عبدة
خطاطة رقم 9: توزيع الجهات حسب المعايير والتسميات
خطاطة رقم 10: خطاطة التيارات الهجرية بإقليم الجديدة
الخطاطة رقم 11: خطاطة للتيارات الهجروية بجهة دكالة عبدة
خطاطة رقم 12: نموذج الهيكلة الإدارية للمجالات الترابية بجهة عبدة دكالة في عهد الحماية
خطاطة رقم: 13 نظام تسويق الحبوب بجهة دكالة عبدة
الخطاطة رقم 14: نظام تسويق البواكر ما قبل 1987
خطاطة مبياني رقم 15: النظام الزراعي–الترابي المخطط بدكالة
خطاطة مبياني رقم: 16 تنظيم المجال المسقي
خطاطة رقم 17: – النظام الترابي–الفلاحي بالقطاع المسقي لدكالة بعد التحرير
خطاطة مبياني رقم: 18 تمثلات الإنتاج والتوزيع لدى الفلاح
خطاطة رقم 19: شبكات الاستغلال وتسويق الطحالب
خطاطة رقم 20: اهتمامات أعضاء الغرفة الصناعية بالجديدة
خطاطة رقم 21: إقليم الجديدة، إقليم آسفي
خطاطة رقم 22: الوضعية السياسية والاجتماعية الحالية لابناء الاعيان
خطاطة رقم 23: بنيات التخطيط والتدبير وإعداد المجال الحضري بجهة دكالة عبدة
الخطاطة رقم 24: النظام الترابي لجهة دكالة عبدة
خطاطة رقم 25: لعبة الفاعلين وتأثيرها على القرار الجماعي
الخطاطة رقم 26: الشبكات الترابية بجهة دكالة عبدة

جدول الجداول

جدول رقم 1: توزيع اتفاقيات الشراكة بإقليم الجديدة
جدول رقم 2: تطور إعداد الأقاليم والعمالات
الجدول رقم 3: توزيع المصالح الخارجية حسب الأقاليم (1995)
الجدول رقم 4: البنيات التقريرية للجماعات المحلية
جدول رقم 5: تطور مصادر تمويل الجماعات المحلية ما بين سنتي 1998 و2000
جدول رقم 6: موقع جهة دكالة – عبدة داخل التقسيمات الترابية والمجالية
جدول رقم7: متوسط الأمطار الشهرية بمحطات جهة دكالة ـ عبدة
جدول رقم 8: صبيب نهر أم الربيع ($م^3$)
الجدول رقم 9: تطور عدد سكان الجهة مقارنة مع الصعيد الوطني
الجدول رقم 10: تطور نسب النمو التزايد السنوي للجهة مقارنة مع الصعيد الوطني
الجدول رقم 11: تطور أعداد سكان الإقليمين وتطور مساهمتهما داخل الجهة
الجدول رقم 12: تطور نسب النمو السنوي
الجدول رقم 13: تطور سكان الجهة حسب وسط الإقامة
الجدول رقم 14: تطور نسبة التزايد السنوي للسكان حسب الوسط
الجدول رقم 15: تطور إعداد السكان وحصص الدوائر من الناحية السكانية
الجدول رقم 16: توزيع نسب التزايد السنوي حسب الدوائر الإدارية في فترة 1994-2004
الجدول رقم 17: توزيع المهاجرين حسب مكان الإقامة بمناسبة إحصاء 1994
الجدول رقم 18: اتجاهات مهاجري جهة دكالة عبدة
الجدول رقم 19: تطور الشبكة الحضرية بجهة دكالة–عبدة
الجدول رقم 20: تطور الهرم السكاني بجهة دكالة–عبدة
الجدول رقم 21: توزيع الفئات النشيطين حسب الوسط الجغرافي
جدول رقم 22: قيادات عبدة حسب أهميتها سنة 1931
جدول رقم 23: قيادات دكالة حسب سنة 1926 أهميتها
جدول رقم 24: التقسيم الإداري لإقليم الجديدة لسنة 1967
الجدول رقم 25: التنظيم الإداري للعالم القروي بجهة دكالة عبدة 1992
الجدول رقم 26: الجماعات القروية والحضرية التابعة لجهة دكالة–عبدة

جدول رقم 27: أصل الأسماء المحلية لجماعات جهة دكالة عبدة
الجدول رقم 28: عدد الجماعات القروية التي تتوفر أو لا تتوفر على أسواق أسبوعية تكلا الإقليمين (1959)
الجدول رقم 29: فئات الجماعات القروية حسب عدد سكانها (إحصاء 1960)
الجدول رقم 30: التقطيع الجماعي لسنة 1992
الجدول رقم31: مكانة الجهة وطنيا ومؤشرات الإنجاز الخاصة بزراعة الحبوب
الجدول رقم32: توزيع استعمالات الأرض –بالهكتار–
الجدول رقم 33: توزيع الجماعات القروية الزراعات الحبوبية:
جدول رقم 34: توزيع الأراضي حسب الأنظمة القانونية
الجدول رقم 35: نسب الاستغلال بجهة دكالة–عبدة
الجدول رقم 36: استعمال عوامل الإنتاج بالجهة
الجدول رقم 37: توزيع الجماعات القروية حسب مؤشر التحديث الفلاحي بدوائر الجهة
الجدول رقم 38:توزيع عدد رؤوس الحيوانات بجهة دكالة–عبدة وأهميتها بالبلاد
الجدول رقم 39: تطور أعداد رؤوس المواشي بجهة دكالة عبدة
جدول رقم 40: قطيع الأبقار حسب أصنافها بجهة دكالة–عبدة سنة 2000.
الجدول رقم41: استيراد العجلات الحامل الأصلية بدائرة الغربية (بآلاف الدراهم)
جدول رقم 42: تطور عائدات الحليب بجهة دكالة–عبدة (بآلاف الدراهم)
جدول رقم 43: تطور كميات الحليب المسوق من طرف الوحدات الصناعية الرئيسية
الجدول رقم 44: المعطيات المالية لمركزية الحليب (2000-2001)
الجدول رقم 45: تطور كميات الحليب المسوق من طرف الوحدات الصناعية الرئيسية
جدول رقم 46: مردودية زراعة القمح الصلب والري بالقطاع المسقي والمنطقة البورية
الجدول رقم47: البنية العقارية بجهة دكالة– عبدة
جدول رقم 48: بنيات الإرشاد التابعة للمديرية الإقليمية للفلاحة بآسفي
الجدول رقم 49: التوزيع الجغرافي للمزروعات الحبوبية بجهة دكالة عبدة(بالهكتار)
جدول رقم 50: توزيع عائدات الحبوب (بآلاف الدراهم)
جدول رقم 51: بنيات التخزين بإقليم آسفي
جدول رقم 52: استعمال وسائل المكننة حسب طبيعة الوسط الفلاحي
الجدول رقم 53: أثمان الحبوب والقطاني بالسوق الحرة بإقليم آسفي

جدول رقم 54: نتائج مشروع تهيئة واستثمار المناطق البورية:
جدول رقم 55: المساحات المنتظرة
الجدول رقم 56: تراجع البواكر بمنطقة الولجة
الجدول رقم 57: توزيع الجغرافي لمساحة وعدد الاستغلاليات المغطاة
الجدول رقم 58: برنامج مشروع البواكر للولجة
الجدول رقم 59: تطور انتاج وتصدير البواكر بدكالة مابين 85 و1995
الجدول رقم 60: أهمية أقراص التعاونيات الخضروات الوظيفية في الاتحاد
الجدول رقم 61: وضعية التعاونيات المرخص لها
الجدول رقم 62: وضعية التعاونيات الوظيفية حسب الوظائف التي تمارسها
الجدول رقم 63: اعداد الاطر الادارية لتعاونيات البواكر
الجدول رقم 64: المستوى الثقافي للمستغلين بنطاقي الوالدية اشتوكة
الجدول رقم 65: الموارد المائية القابلة للتعبئة والمعبئة
الجدول رقم 66: مراحل تجهيز الهدار السقوي لدكالة السفلى
الجدول رقم 67: البنية العقارية بالقطاع المسقي
الجدول رقم 67: مؤشرات التنمية الفلاحية بالقطاع المسقي
الجدول رقم 68: توزيع الزراعات حسب الدورة الزراعية.
الجدول رقم 69: إنجازات زراعة الشمندر
الجدول رقم 70: النتائج المالية تشركة كوزيمار
الجدول رقم 71: المردودية المالية للمزروعات بالقطاع المسقي (98 - 1999)
الجدول رقم 72: أثر مشروع السقي على سير الاستغلاليات
الجدول رقم 73: تطور كمية منتوجات الصيد البحري الساحلي حسب موانئ جهة دكالة-عبدة
الجدول رقم: 74 تطور قيمة منتوجات الصيد البحري بموانئ جهة دكالة-عبدة
جدول رقم 75: توزيع كميات منتوجات الصيد البحري الساحلي بجهة دكالة-عبدة بخطاطة سنة 2001
جدول رقم 76: توزيع قيم منتوجات الصيد الساحلي بجهة دكالة-عبدة بخطاطة سنة 2001
جدول رقم 77: تطور استعمال منتوجات الصيد الساحلي بجهة دكالة-عبدة

الجدول رقم 78: بنية أسطول الصيد الساحلي بموانئ جهة دكالة–عبدة
الجدول رقم 79: قيمة المنتوجات البحرية حسب فئات أصحاب مراكب بمينائي الجديدة والجرف الأصفر
جدول رقم 81: تطور بنيات مراكب الصيد البحري بآسفي
جدول رقم82: تطور الانتاج بميناء آسفي
جدول رقم 83: تطور أعداد الوحدات الصناعية والمغلقة وأعداد العاملين بها.
الجدول رقم 84: تطور كميات وقيمة انتاج الطحالب على سواحل مدينة الجديدة
الجدول رقم 85: تطور المؤشرات الصناعية بجهة دكالة–عبدة
الجدول رقم 86: نسب التزايد السنوي للمؤشرات الاقتصادية بجهة دكالة–عبدة (1988–1998)
جدول رقم 87: الوحدات الصناعية الغذائية الأساسية بالجهة
الجدول رقم 88: تطور عدد اليد العاملة الصناعية الدائمة مع عدد المؤسسات الصناعية بالجديدة
الجدول رقم 89: تطور نسبة النشاط ونسبة البطالة بإقليم الجديدة (السكان والسن أعلى من 15 سنة)
الجدول رقم 90: تطور إنشاء وحدات تصبير السمك بآسفي
الجدول رقم 91: توزيع الوحدات الصناعية حسب القطاعات وتوطين مقراتها الاجتماعية بإقليم الجديدة.
الجدول رقم 92: توزيع رقم الأعمال وعدد العمال حسب توطين المقرات الاجتماعية
الجدول رقم 93: الفاعلون الصناعيون ورهانات الشركاء
الجدول رقم 94: الوحدات الصناعية الكبرى بجهة دكالة عبدة
الجدول رقم95: تطور إنتاج السكر وكميات الشمندر المعالجة (بالطن)
الجدول رقم 96: تطور المؤشرات المالية لسانطرال الحليب (ألف درهم)
الجدول رقم 97: المداخيل والمصاريف المنجزة لتهيئة المنطقة الصناعية
الجدول رقم 98: بنية الشطر الأول من المنطقة الصناعية لآسفي
الجدول رقم99: تطور وتوزيع نسب الأمية بجهة دكالة عبدة ما بين 1994 و2004
جدول رقم 100: توزيع نسب الأمية حسب الوسط الجغرافي والمجالات الترابية والجنس
الجدول رقم 101: توزيع نسب التمدرس على مستوى جهة دكالة عبدة والمستوى الوطني

حسب جدول رقم أسلاك التعليم والجنس
الجدول رقم 102: تطور أعداد التلاميذ المسجلين بالتعليم الإبتدائي العمومي
الجدول رقم103: نسب التمدرس بجهة دكالة-عبدة حسب مستويات التعليم وحسب الوسط
الجدول رقم 104: تطور عدد الحجرات وعدد الفصول حسب الوسطين الحضري والقروي مابين الموسمين الدراسيين 98-1999 و01-2002
الجدول رقم105: تطور توزيع أفراد هيئة التدريس بالتعليم الإبتدائي العمومي حسب الوسط الجغرافي والجنس 2002.
الجدول رقم 106: تطور أعداد التلاميذ وأعداد أفراد هيئة التدريس الإعدادي وأعداد الحجرات بجهة
الجدول رقم 107: تطور أعداد التلاميذ بالسلك الثانوي ما بين موسمي 1998-1999
الجدول رقم 108: توزيع نسب الهدر المدرسي بإقليم الحديدة (2001-2002)
الجدول رقم 109: تطور وتوزيع المستفيدين من برامج محاربة الأمية
الجدول رقم 110: توزيع الشركاء المتدخلين بقطاع التربية والتعليم
الجدول رقم 111: توزيع أهداف الشركاء المتدخلين بقطاع التربية والتعليم بإقليم الجديدة إلى حدود 2004.
جدول رقم 112: توزيع البنيات الاستشفائية بجهة دكالة-عبدة
الجدول رقم 113: توزيع الأطر الصحية العاملة بجهة دكالة-عبدة حسب الإقليم والتخصص
الجدول رقم 114: أهم المؤشرات الصحية بجهة دكالة عبدة (2004)
الجدول رقم 115: توزيع الفحوصات الطبية بجهة دكالة عبدة حسب المجالات الترابية
الجدول رقم116: توزيع نسب الفقر بجهة دكالة-عبدة حسب الوسط ومقارنتها مع المستوى الوطني.
الجدول رقم117: توزيع المجالات الترابية بجهة دكالة-عبدة
جدول رقم 118: توزيع الجماعات القروية بجهة دكالة-عبدة حسب درجة الضرر من الفقر
الجدول رقم 119: مستوى المداخيل بالمناطق القروية بعبدة خلال سنة جافة 83-1984
الجدول رقم 120: مستوى المداخيل بالمناطق المسقية بدكالة 1990
الجدول رقم 121: نسب النشاط والبطالة بالوسط القروي
الجدول رقم 122: نسب النشاط والبطالة بالوسط القروي بجهة دكالة-عبدة سنة 2001.

الجدول رقم 123: برنامج الكهرباء القروية الشمولي بإقليم آسفي
الجدول رقم 124: برنامج الكهربة القروية الشمولي بإقليم الجديدة
جدول رقم 125: استهلاك الطاقة بإقليم آسفي سنة 1998
الجدول رقم 126: علاقة إدخال الكهرباء بعملية بناء البيوت بدوار القرية جماعة القصيبة
الجدول رقم 127: نسبة الاستفادة من الكهربة القروية بدوار القرية جماعة القصيبة
جدول رقم 128: أهمية السكان الحضريين ونسبة نموهم لإقليمي الجديدة وآسفي
جدول رقم 129: تطور وتصنيف المراكز الحضرية بجهة دكالة عبدة
جدول رقم 130: أهمية وتطور المراكز الحضرية حسب صنفها
الجدول رقم 131: تصنيف المدن حسب حجمها الديمغرافي ونسبة تزايدها السكاني
الجدول رقم 132: الوظائف الإدارية لمدن ومواكز الجهة
جدول رقم 133: عدد الرخص المسلمة وأثمان المتر^2 للمساحات المبنية بالجماعات الحضرية للجهة
جدول رقم 134: تصنيف مدن ومراكز الجهة حسب المرافق والخدمات الجماعية
جدول رقم 135: تصنيف مدن ومراكز الجهة حسب المرافق الداخلية وخصائص السكنى
الجدول رقم 137: وضعية الأراضي غير الخاصة التي تزيد مساحتها عن هكتار واحد بمدينة آسفي
جدول رقم 138: ميزان الشغل بأسفي
الجدول رقم 139: تصاميم التهيئة:
الجدول رقم140: وضعية التصاميم بمدن ومراكز الجهة
الجدول رقم 141: وضعية تصاميم التنمية بالجماعات القروية بجهة دكالة–عبدة.
الجدول رقم 142: توزيع الملفات حسب الوسط
جدول رقم 143: توزيع الملفات حسب نوع المشاريع
جدول رقم 144: الملفات التي تمت دراستها
جدول رقم 145: توزيع تعاونيات السكنية بإقليم الجديدة.
جدول رقم 146: توزيع التعاونيات السكنية حسب الفئات السوسيو مهنية بالجديدة
جدول رقم 147: توزيع الملتمسات حسب القطاعات
الجدول رقم 148: توزيع الملتمسات حسب القطاعات ونوع الجماعات
جدول رقم 149: أهمية دوافع التصويت حسب نوعية الجماعات

جدول رقم 150: توزيع الجماعات حسب عدد مقاعد المجالس وأسلوب التصويت بإقليم الجديدة
جدول رقم 151: توزيع رؤساء الجماعات القروية بإقليم الجديدة (2003) حسب السن والمهن
جدول رقم 152: توزيع رؤساء الجماعات بإقليم الجديدة في ولايتي 92-1997 و2003 - 2009 حسب المستوى الدراسي
جدول رقم 153: تطور توزيع رؤساء الجماعات حسب المهن بإقليم الجديدة
الجدول رقم 154: توزيع المستشارين داخل المجلس البلدي للجديدة حسب الأحزاب
الجدول رقم 155: توزيع أعضاء المجلس حسب السن (انتخاب 2003)
الجدول رقم 156: توزيع أعضاء المجلس حسب المستوى التعليمي
الجدول رقم 157: توزيع أعضاء المجلس البلدي حسب الفئات السوسيو مهنية
الجدول رقم 158: تطور وتوزيع موطفي وأطر بلدية الجديدة
الجدول رقم 159: (بملايين درهم) وثيرة تطور المداخيل ونسب نحصيلها ونسب نوعها
الجدول رقم 160: تطور المصاريف وتوزيعها ما بين 1997-2002(آلاف الدراهم)
الجدول رقم 161: اهمية المديونية وتسديد الديون
الجدول رقم 162: الأشغال المنجزة في ميدان التطهير
الجدول رقم 163: تطوير الأشغال المنجزة في ميدان الطرق
الجدول رقم 164: تطور تكاليف شبكة الإنارة بالجديدة
الجدول رقم 165: تطور رخص البناء والمطابقة بمدينة الجديدة حسب أنواع وحدات السكن
الجدول رقم 166: تطور تسليم التراخيص التجارية والحرفية من طرف بلدية الجديدة
الجدول رقم 167: توزيع الاستثمارات البلدية المنجزة مابين 2000 و2002 (بآلاف لدراهم)
الجدول رقم 168: أهمية الرهانات البلدية لمدينة الجديدة
الجدول رقم 169: توزيع ملتمسات بلدية الجديدة حسب القطاعات المختلفة
الجدول رقم 170: توزيع نقاط جدول الأعمال بين القطاعات المختلفة
الجدول رقم 171: توزيع نقاط جدول الأعمال للمجلس والأعمال للمجلس البلدي الخاصة بقطاعات التسيير
الجدول رقم 172: توزيع نقاط جدول الأعمال الخاصة بالتجهيزات الأساسية

الجدول رقم 173: توزيع نقاط جدول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاجتماعية
الجدول رقم 174: توزيع نقاط جدول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاقتصادية
الجدول رقم 175: توزيع موظفي وأعوان بلدية سيدي بنور
الجدول رقم176: تطور توزيع رخص الأنشطة الاقتصادية المقدمة من طرف بلدية سيدي بنور.
الجدول رقم 177: توزيع مداخيل الميزانية لبلدية سيدي بنور لسنة 2002
الجدول رقم 178: تطور مداخيل بلدية سيدي بنور
الجدول رقم 179: تطور تركيبة المداخل بلدية سيدي بنور مابين 1999 و2000 المبالغ بملايين الدراهم
جدول رقم 180: تطور ميزانية التجهيز لبلدية سيدي بنور بملايين الدراهم.
جدول رقم 181: المخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 1999- 2004
جدول رقم 182: توزيع المستشارين الجماعيين ببلدية سيدي بنور (2003- 2009)
جدول رقم 183: توزيع نقط جداول الأعمال حسب القطاعات المختلفة
جدول رقم 184: توزيع نقط الجدول الأعمال الخاصة بالتجهزات الأساسية
جدول رقم 185: توزيع نقط جدول الأعمال الخاصة بقطاع التعمير
جدول رقم 186: توزيع نقط جدول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاجتماعية
جدول رقم 187: توزيع نقط جداول الأعمال الخاصة بالقطاعات الاقتصادية
الجدول رقم 188: المقاعد داخل المجلس الجهوي لدكالة عبدة حسب الفرق المكونة له
الجدول رقم189: توزيع أعضاء المجالس حسب انتماءاتهم الحزبية 1998-2003
الجدول رقم 190: توزيع المنتخبين الجماعيين بجهة دكالة عبدة حسب انتماءاتهم الحزبية (1997-2003)
الجدول رقم 191: توزيع أعضاء المجلس الجهوي حسب المستويات الدراسية
الجدول رقم 192: توزيع أعضاء المجلس الجهوي حسب الفئات السوسيو-مهنية
الجدول رقم 193: توزيع مشاريع مجلس جهة دكالة-عبدة 1999-2003
جدول رقم 194: تطور مداخيل جهة دكالة عبدة ما بين 1998-2005 (بالدرهم)
الجدول رقم 195: تطور أنواع المداخيل المحققة ما بين 1999 و2005
جدول رقم 196: بنية النفقات المالية بآلاف الداهم
الجدول رقم 197: توزيع نفقات التسيير بآلاف الدراهم
الجدول رقم 198: توزيع الاعتمادات المالية حل مجالات تدخل الجهة

جدول رقم 199: النفايات المنزلية الصلبة بمدينة أسفي
جدول رقم 200: توزيع النفايات الصلبة بمدينة الجديدة حسب طبيعتها

جدول الخرائط

خريطة رقم 1: القبائل الدكالية في بداية القرن 16
الخريطة رقم:2 الكثافة السكانية بجهة دكالة – عبدة (2004)
الخريطة رقم: 3 نسب التزايد السكاني السنوي حسب الجماعات القروية بجهة دكالة – عبدة 1994-1982
الخريطة رقم: 4 نسب التزايد السكاني السنوي حسب الجماعات القروية بجهة دكالة – عبدة 2004 -1994
الخريطة رقم: 6 الخريطة الإدارية لجهة دكالة – عبدة في الفترة الإستعمارية
خريطة رقم: 8 استغلال الأرض بجهة دكالة عبدة
خريطة رقم 9: الدوائر المسقية بجهة دكالة عبدة
الخريطة رقم: 10 نسب الأمية بجهة دكالة – عبدة (2004)
الخريطة رقم: 11 نسب التمدرس حسب الجماعات بجهة دكالة – عبدة (2004)
الخريطة رقم: 12 توزيع البنيات التعليمية بمدن جهة دكالة – عبدة (2002)
الخريطة رقم: 13 توزيع البنيات الإستشفائية بمدن جهة دكالة – عبدة (2002)
الخريطة رقم: 14 نسب الفقر بجهة دكالة – عبدة (2004)
الخريطة رقم: 15 نسب حدة الفقر بجهة دكالة – عبدة (2004)
الخريطة رقم: 16 نسب الهشاشة بجهة دكالة – عبدة (2004)

Bibliographie:

Martin J., 1970, La géographie du Maroc, Ed. Hatier.

Abouhani (A), pouvoirs, villes et notabilités locales, ED. URBAMAMA Rabat 1999. P. 200.

Adile Hassan, Stratégie de développement régional et structure des Marchés locaux d'emploi: le cas du complexe de Jorf Lasfar. In La région. Revues « vues

économiques N°10 1998.
Antheaume. B et Giraut. F, Le territoire est mort Vive le territoire, Ed. IRD, Paris 2005.
Antonna, A, La Région Abda. Rabat 1931.
Aydalot (PH) la division spatiale du travail, in Espace et localisation, Economica, Paris,1983.
Aydalot. Ph, Economie régionale et urbaine, Economica, Paris 1985, p9
Bahi H et Alami H, Urbanisation et gestion urbaine au Maroc. Imp. Toumi Rabat 1992.
Bahi Hassan et Hamdouni Alami, Urbanisation et gestion urbaine au Maroc. Imp. Toumi Rabat 1992.
BAILLY Antoine, FERRAS Robert, PUMAIN Denise (dir.), 1992, Encyclopédie de Géographie, Paris, Economica, 1132 p.
BRUNET Roger, 1990, "Le déchiffrement du monde", *Mondes nouveaux,* in BRUNET (dir.), *Géographie Universelle*, tome 1, Livre premier, Paris, Hachette-Reclus.
BRUNET Roger, FERRAS Robert, THERY Hervé, 2001, *Les Mots de la Géographie. Dictionnaire critique,* cinquième édition, Paris, Reclus, La Documentation française, 518 p.
DAUPHINE André, 1998, « Espace et pouvoir », in BAILLY Antoine et al., *Les concepts de la géographie humaine,* Paris, A. Colin.
DI MEO Guy, 1998, *Géographie sociale et territoires*, Paris, Nathan Université, Fac Géographie, 320 p.
GEORGE Pierre, VERGER Fernand, 1990, *Dictionnaire de la géographie,* Paris, Presses Universitaires de France, 510 p.
LACOSTE Yves, 2004, *De la géopolitique aux paysages,* Dictionnaire de la géographie, Paris, A. Colin, 413 p.
LEVY Jacques, LUSSAULT Michel, (dir.), 2003, *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés,* Saint-Just-la Pendue, Belin, 1034 p.
MERENNE-SHOUMAKER Bernadette, 2002, *Analyser les territoires. Savoirs et outils,* Bonchamps-lès-Laval, Presses Univesitaires Rennes, 166 p.
RUWET Jean-Claude, 1995, « Territoire, éthologie », in *Encyclopaedia Universalis,* Paris, vol. 22.
Baouan Lyou, Evatuation de la politique de régionalisation à Trouvère la répartition Spatiales des investissement publics, p 103-01 Mémoire du Cycle Supérieur INAU1994.
Basri Driss, L'Administration territosial.L'experience marocain. Ed.Dunod 1988.
Basri. D, La décentralisation au Maroc De la commune à la région, Ed Nathan

1994
Bassri B, l'Administration territoriale – l'expérience marocaine » Bordas 1990.
Baudelle (G.), Guy (C.), Mérenne-Schoumaker (B.), 2011, *Le développement territorial en Europe. Concepts, enjeux et débats*, coll. Didact Géographie, éd. Presses Universitaires de Rennes, 281 p.
Bellaire M. Les Doukkala. In Villes et Tribus Du Maroc vol 10 Paris 1932.
Bentahar. M, Le Maroc contemporain, Pub. F.L.S.H Rabat, 2002.
Bentaher (M), le Maroc contemporain Immuable et changent, ED. Publications faculté des lettres Rabat 2002.
Bouhia A, Disparité régionales et croissance de l'économie marocaine n°10, 1998 P.124. Chénier, Recherche historiques sur les Maures, T III.
Bourdoulay (V), des notes et des lieux, ED. CNRS. Paris 1988
Boussetta Mohamed les incitations à l'investissement industriel et développement régional. In. Région et développement économique Rabat 1995.
Bras (J.P), A la recherche des élites locales, in "Etat, espace et pouvoir local, ED. Guessous, 1991.
Cales J., wikipedia, gouvernance territoriale, http://fr.wikipedia.org/wiki/gouvernance_territoriale. Vu le 30-06-2008
Castelle H, Le développement local: quelle équation entre le politique et le technique, in Revue Les chantiers du développement local, N° 5? Ed Priva, 1986
CLAISSE "stratégie d'Aménagement et supports sociaux au Maroc" in "Etats, territoires et terroirs au Maghreb" éd. CNRS. Paris – 1995.
Crosier. M et Fiedberg.E, L'acteur et le système, Ed. Seuil, Paris, 1977
Cunha (A), système et territoire in Espace géographique N° 3. 1988.
De Fontaine JP, et Autres 2001, Itinéraires et developpement, INRA.
De Gois, les Portugais au Maroc de 1495 à 1521, P.106.
Debarbieux (B), l'acteur et le territoire, in Montagnes méditerranéennes N° 5. 1996.
Délégation de la Région du centre (Plan), la déconcentration administrative dans la région économique du centre Juin 1986.
Di Méo G, Géographie sociale et territoire, Ed. Nathan, Paris 1998.
Di Méo. G, L'homme, la societé, l'espace, Ed. Anthroposs, Paris,1991
Dibs Mohamed, Contribution à la réorganisation de la politique du développement régional au Maroc, in Gestion et société n°15 1986.
Doutté. E, Mission au Maroc ; en tribus Paris 1914
Eckert D, Evaluation et prospective des territoires, Ed Reclus, Paris 1996.

El Iraki Aziz.Petites et villes moyennes: Etat, migrants et élites locales, Thèse de Doctorat Université de Paris 1. 1999.

EL IRAKI EA, petites villes et villes moyennes: Etat, migrants et élites locales. Thèse d'Etat. Paris I. 1999.

El Kharraz Aziz, Stratégie régionale et développement économique au Maroc. Thèse de Doctorat. Université Monpelier III 1992.

El Kharraz. A, Stratégies régionale et développement économique au Maroc: Pour une approche territoriale, Thèse de Doctorat en Economie, Université Mompelier.

El Marghadi (M), une alternative en mal d'acteur: le développement local au Maroc, in EtatNation et prospective des territoires ED. Harmattan. Paris 1996.

El Merghadi M., 1997, Etat et symbolique du développement territorial, in A. Sedjari, Ed. L'Harmattan.

El. Guerraoui D ; Akesbi N. Enjeux agricoles , Evaluation de L'expérience marocain , Ed. Le fénéc ; Casablanca 1991.

Escalier (R), élites, pouvoirs et villes dans le monde arabe: éléments d'analyse de la citadinité, in citadinité en question fas. N° 29. URBABA 1996.

Ferré.M, Ruhard. JP, Les Bassinsdes Abda-Doukkala et du Shel de Azemmour, In Ressources en Eaux au Maroc.

Fosset (R), Société Rurale et organisation de l'espace, les bas plateaux atlantiques su Maroc Moyen, Thèse Doctorat d'Etat Monpelier III.

Fosset. R, Société Rurale et organisation de l'espace, les bas plateaux atlantiques su Maroc Moyen, Thèse Doctorat d'Etat Monpelier III.

Frémont A, La dynamique des territoires, in Projet n° 254 1998.

Frémont A, Les territoires des hommes, in La dynamique des territoires, Revue Projet, n° 254.

Frino. L, La région d'Abda, Dactilographié.

Frino.L, La région d'Abda, document dactylographié.

Giovani (B), Elite et élitisme, ED. PUF. Paris 1992.

Giraut (F), Vanier (M) Plaidoyer pour la complexité territoriale, in Utopie pour le territoire, ED. l'Aube, Paris.

Giraut (F), Vanier (M) Stiglitz (J), la grande illusion, ED. Fayard. 2002. P. 5.

Greffe (X), territoires en France, les enjeux économiques de la décentralisation. ED. Economica. Paris P. 126-147.

Greffe Xvier, les Territoires en France, les enjeux économiques de la décentralisation, Ed. Economica Paris 1982.

Guigou (J. L), le développement local, espoirs et freins, colloque de Poitiers sur le développement local, 1983.

Guigou J.L. Une nouvelle pensée territoriale In: Économie rurale. N°261, 2001.
Gumichian (H), 1997, Introduction au acteurs du développement territorial, in Montagnes méditerranéennes N° 5.
Gumichian (H), représentation et aménagement du territoire. ED. Anthropos. Paris 1991.
Gumichian et autres, les acteurs, ces oubliés du territoire, ED. Anthropos, Paris 2003.
Higgins (B), Pôles de développement comme concepts opérationnels, in Revue européenne des sciences sociales. Volume 24. 1971.
Isard (W), les axes futurs de la science régionale, in Espace et dynamiques territoriales.
Jamal (A), Croissance démographique et mutations agraires dans le sahel des Doukkala, Thèse de Doctorat d'Etat, Université d'El Jadida. 2001. P.8.
Jemouy A. La Localisation et politique de décentralisation Mémoire Cycle Supérieur INAO, 1984.
La Banque Mondiale, Renforcement du secteur privé au Maroc, 1993. Bellaire M. 1925.
Lacour.C, 'Espace de développement: Les enjeux théoriques nouveaux face aux contradictions des societés cotemporaines, in Actes du colloque Espace et développement, Marrakech, 1985, Doc. Stereotype.
Laroui. A, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Ed ; Maspero, Paris, 1980.
Leveau R, Le fellah marocain défenseur du trône, 1985; Pages : 300; Collection : Références; Éditeur : Presses de Sciences Po.
Loeiz (L), Espaces d'autorité et de solidarité, in Projet N° 254 Paris 1998
Marghadi (M), une alternative en mal d'acteur: le développement local au Maroc, in EtatNation et prospective des territoires ED. Harmattan. Paris 1996.
Marie. M, Un territoire sans nom, pour une approche des sociétés locales, Librairie des Méridiens, Paris 1982
Martin J et Autres , géographie du Maroc, Ed. Hatier, Paris 1970.
Mengin J, Guide du développement local et du développement social, Ed. Harmattan, Paris 1988.
Méo. G, La géographie sociale et territoires, Ed. Nathan, Paris P.39
Ministère de l'Intérieur, Direction de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire, Diagnostic – SNAT 1993.
Morin (E), "le développement de la crise du développement le mythe du développement sans direction de candidats Mendes, Paris, ED. Seuil 241.
Naciri (M), développement et maîtrise des territoires, in Etat-Nation et

prospectives des territoires, ED. Harmattan. Paris 1999
Naciri. M, Developpement et maitrise des territoires, in Etat-Nation et prospective des territoires, Ed. Harmattan.
Pecqueur (B), le développement territorial: une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud. In "le territoire est mort. Vive les territoires, ED. IRD, Paris 2005.
Peemans (J.-Ph.) (s.dir.), 2008, « Territoire, développement et mondialisation. Points de vue du sud », éd. Sylepse, coll. Alternative sud, 199 p.
Pequeur B. , Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud, in LE TERRITOIRE EST MORT, VIVE LES TERRITOIRES ! (S. D. Benoît Antheaume, Frédéric Giraut), Ed. IRD, p.316.
Pequeur Bernard et Autres la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale http://139.124.177.94/proxin/view paper. Vu le 30-06-2008
Perigny.St.M Au Maroc: Marrakech et les ports du sud 1918.
Pignard Marthod (N), la fragilité des espaces ruraux, représentations, méthodes d'approche. https://theses.fr/1994GRE19022
Pinoil (M), Espace et développement économique; in "Espace et localisation" 1983.
Quesnier (B), Dynamique territoriale de la demographie des entreprises, in RERU n° 1 1999.
Rallet (A), la région et l'analyse économique contemporaine, RERU, N° 3, 1988.
Résidence Générale, Base de l'organisation administrative. Rapport Dactylographié. Résidence Générale 1924.
Résidence Générale, La réorganisation territoriale au Maroc, Document dactylographié, Château de Vincent à Paris.
Résidence Générale, Rapport R.G Janvier 1917
Rolland May Ch., Cours donné du DESS « Méthodes quantitatives de gestion de l'espace », Université de Metz en France, 1991-92.
Sbihi R. La gestion des finances Communales Ed. Babel. Rabat 1992 ; P125-131.
Soudoptoff. S., Information territoriale et complexité. www.soudoptoff.com/text/itcplx.pdf,
Tanjaoui S, Les entrepreneurs au Maroc, Ed Karthala, 1996, p307
Tequeneau (P), "Les territoires après la décentralisation" in Hérodote. 3° trimestre 1991.
Tizon. Ph. Qu'est ce que le territoire. In les territoires du quotidien. ED. Harmattan Paris 1996.

Touraine (A), critique de la modernité, ED. Fayard. Paris. 1992, P. 272.
Troin J. et autres, Maroc: Régions, Pays, Territoires Ed. Maisonneuve et Larose Paris, 2000.
Troin J.-F. 2004, (dir.) Maroc. Régions, pays, territoires. Paris, Maisonneuve et Larose et ...
USAID, Diagnostic de la capacité locale pour la bonne gouvernance, RTI, 2001. (en Arabe)
USAID, Diagnostic de la capacité locale pour la bonne gouvernance, Par, RTI, Rabat, 2001
USAID, La capacité locale et la bonne gouvernance au Maroc, Idem
Vandermotten (C), l'articulation entre la globalisation et le développement territorial, in "le développement durable des territoires ED. Université de Bruxelles, Bruxelles 2002.
Weisgerber.Dr, Au seuil du Maroc Moderne, Ed. La Porte. 1947.

البيبليوغرافية العربية

ابن قنفد، أنس الفقير وعز الحقي، مكتبة نور.

بنمير المهدي، الجهة بين اللامركزية واللاتمركز الإداري، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش 2002.

بوالقطيب الحسين، مفهوم جهة دكالة–عبدة من خلال المصادر الثاريخية، في 'هيكلة الجهة وتدبير شؤونها، نموذج جهة دكالة–عبدة " منشورات جامعة شعيب الدكالي، 1998

بوشرب أحمد، دكالة والاستعمار البرتغالي، دار الثقافة، الدار البيضاء 1984.

التادلي: التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، نحتية أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1984

الحسن بن محمد الوزان، افريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الحسيمة المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار النشر للتوزيع الرباط

الحمراوي محمد عبد الصمد، "استراتيجية التنمية المحلية" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، السنة 1998.

الحوار الذي أجرته جريدة الاتحاد الاشتراكي مع فتح الله ولعلو حول تجربة الجهة بالمغرب عدد 5186 بتاريخ 22 أكتوبر 1997.

الشويكي مصطفى، تطور معايير التقطيع الجهوي بالمغرب، مداخلة كانت قد نظمتها شعبة الجغرافيا

بكلية الآداب بمراكش سنة 1997..

عامر محمد، إشكالية التقطيع الترابي في البناء الجهوي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد عدد 20، 1997.

عزالدين الدين، "عبدة: المجال والقبيلة ضمن سهل دكالة"، في هيكلة الجهة وتدبير شؤونها، نموذج جهة دكالة–عبدة " منشورات جامعة شعيب الدكالي، 1998.

الغيوبي الشريف، الجهة، المجال الأنسب للاتركيز وتشجيع الاستثمار، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 52، دار المعرف، الرباط 2006 .

الكانوني الفقيه، آ سفي و ما إليه قديما و حديثا، مكتبة نور

مارمول كربنيال، افريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. دار النشر للتوزيع الرباط.

المجهول البرتغالي وصف المعرب أيام محمد أحمد المنصور، نقله محمد مزين وعبد الرحيم بن حادة، دار تنمل مراكش 1995.

مداد محمد، جهة تادلة ازيلال: التدخل الاداري في المجال، اطروحة دكتوراة الدولة جامعة محمد الخامس 2001-2002 ص149

المديرية العامة للجماعات المحلية الجماعات المحلية بالمغرب، شتنبر 1998 .

المديرية العامة للجماعات المحلية. اللامركزية واللاتركيز. كمشورات المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية عدد 25. 1999 ص.206.

المديرية العامة للجماعات المحلية. نفس المصدر ص.207.

مذكرة وزارة الداخلية: مراجعة التقسيم الجماعي للمملكة لسنة 1992.

المرجاني عبد الحق "آفاق الجهوية بالمغرب من خلال دستور 1996 والقانون 47/96 الاتحاد الاشتراكي عدد 5/45 11 شتنبر 1997.

ميشو بلير: مدينة أزمور وضواحيها، ترجمة محمد الشياضمي والحامي السباعي مطابع سلا 1989.

وزارة إعداد التراب الوطني، المجال المغربي. واقع الحال، مطبعة عكاض الرباط 2000

وزارة الداخلية، الجماعات المحلية بالمغرب 1998